

عنوان البحث

أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة
العربية السعودية (٢٠٢٠ - ٢٠٢٤)

إعداد الطالب/

علي فهد علي البواردي

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

MidOcean University
College of Administration
Department of Project Management (Master's Program)



The Impact of Inflation and Price Volatility on the Purchasing Power of Low-Income Groups in the Kingdom of Saudi Arabia (2020–2024)

Prepared by

ALI FAHAD ALBOWARDI

Supervised by

Dr. Al-Faisal Abdul Hamid

Dr. Fayez Jarad

Academic Year

2026

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

الاهـ_____داء

إلى والدي الغالي "رحمه الله"

عرفاناً بفضلته، ووفاءً لذكراه الطيبة، وأسأل الله أن يتغمده بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، وأن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته، ويجزيه عني خير الجزاء.

إلى والدتي الغالية

تقديراً لما قدمته من عطاء ودعاء وتشجيع، فكانت بعد الله خير سند وعون لي في مسيرتي العلمية.

إلى زوجتي الغالية وابنتي الحبيبة

شكراً لصبركما ودعمكما ومساندتكما طوال فترة إعداد هذا البحث، وأسأل الله أن يديم عليكما نعمة الصحة والسعادة، وأن يجعلكما دائماً مصدر فخر وسعادة في حياتي.

إلى أسرتي الكريمة

أهدي هذا العمل المتواضع، سائلاً الله تعالى أن ينفع به، وأن يجعله خالصاً لوجه الكريم

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، الذي بنعمته تتم الصالحات، وله الحمد على ما أنعم
ويسر، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع أعضاء هيئة التدريس الذين أستفدت
من علمهم وخبراتهم خلال مسيرتي العلمية، وكان لتوجيهاتهم الأثر في تنمية
معارفي العلمية والبحثية.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جميع افراد عينة الدراسة على
تعاونهم واستجابتهم للاستبانة، مما أسهم في إنجاز هذا البحث وتحقيق أهدافه.

ولا يفوتني أن اعبر عن بالغ امتناني لكل من قدم لي الدعم والمساندة،
وساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تذليل الصعوبات التي واجهتني خلال
إعداد هذه الدراسة.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن
ينفع به، وأن يجعله إضافة نافعة للعلم والمعرفة والحمد لله رب العالمين.

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التضخم وتقلب الأسعار في القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، وذلك من خلال قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة وتحليل أثرها في القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات، حيث تم توزيعها على عينة عشوائية مكونة من (٤٠٠) مفردة من الفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية. كما تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، بالاعتماد على الأساليب الإحصائية المناسبة، ومنها التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار المتعدد.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وتقلب الأسعار والقدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل، كما تبين أن استمرار ارتفاع الأسعار يسهم في تراجع القدرة الشرائية ويؤثر في أنماط الإنفاق ومستوى المعيشة. وأوضحت نتائج الانحدار المتعدد أن التضخم وتقلب الأسعار يفسران نسبة كبيرة من التغير في القدرة الشرائية، مما يؤكد أهمية تبني سياسات اقتصادية تسهم في الحد من آثار التضخم وتعزيز استقرار الأسواق.

وفي ضوء النتائج، أوصت الدراسة بالاستمرار في دعم السياسات الحكومية الهادفة إلى حماية القدرة الشرائية للمواطنين، وتعزيز الرقابة على الأسواق، وتشجيع المنافسة العادلة، وتطوير برامج التوعية المالية، ودعم الدراسات المستقبلية المتعلقة بالتضخم والقدرة الشرائية.

الكلمات المفتاحية: التضخم، تقلب الأسعار، القدرة الشرائية، الفئات منخفضة الدخل، المملكة العربية السعودية.

Abstract

This study aimed to examine the impact of inflation and price fluctuations on the purchasing power of low-income groups in the Kingdom of Saudi Arabia during the period (2020–2024). It sought to measure the relationship between the study variables and analyze their effect on the purchasing power of low-income households.

The study adopted the descriptive-analytical approach and used a questionnaire as the primary data collection instrument. The questionnaire was distributed to a random sample of 400 respondents from low-income groups in the Kingdom of Saudi Arabia. The collected data were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). The statistical techniques employed included frequencies, percentages, means, standard deviations, Pearson correlation coefficient, and multiple regression analysis.

The findings revealed a statistically significant relationship between inflation, price fluctuations, and the purchasing power of low-income groups. The results also indicated that the continuous increase in prices contributes to a decline in purchasing power and affects household spending patterns and living standards. Furthermore, the multiple regression analysis demonstrated that inflation and price fluctuations explain a substantial proportion of the variation in purchasing power, highlighting the importance of adopting economic policies that mitigate the effects of inflation and promote market stability.

Based on the findings, the study recommends continuing to support government policies aimed at protecting citizens' purchasing power, strengthening market oversight, encouraging fair competition, enhancing financial awareness programs, and promoting future research on inflation and purchasing power.

Keywords: Inflation, Price Fluctuations, Purchasing Power, Low-Income Groups, Kingdom of Saudi Arabia.

قائمة المحتويات		
مسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
١/١	مقدمة	١
٢/١	مشكلة الدراسة	٣
٣/١	أهمية الدراسة	٣
١/٣/١ الأهمية العلمية		٤
٢/٣/١ الأهمية العملية		٤
٤/١	أهداف الدراسة	٥
٥/١	تساؤلات الدراسة	٦
٦/١	فروض الدراسة	٦
٧/١	الدراسات السابقة	٧
٨/١	التعليق على الدراسات السابقة	١٨
١/٨/١ أوجه الاتفاق		١٨
٢/٨/١ أوجه الاختلاف		١٩
٣/٨/١ الفجوة البحثية:		٢٠
٩/١	المنطلقات النظرية للدراسة	٢١
١٠/١	المنهجية وطرق الدراسة	٢٢
١/١٠/١ الإطار النظري		٢٣
٢/١٠/١ الإطار الميداني		٢٤
١١/١	أدوات الدراسة	٢٤
١٢/١	حدود الدراسة	٢٥
الفصل الثاني: الإطار النظري		
١/٢	تمهيد	٢٧
٢/٢	التضخم	٢٨

٢٨	١/٢/٢ مفهوم التضخم	
٢٩	٢/٢/٢ خصائص التضخم	
٣١	٣/٢/٢ أنواع التضخم	
٣٣	٤/٢/٢ أسباب التضخم	
٣٩	٥/٢/٢ آثار التضخم	
٤٥	٣/٢	تقلب الأسعار
٤٥	١/٣/٢ مفهوم تقلب الأسعار	
٤٦	٢/٣/٢ خصائص تقلب الأسعار	
٥٠	٣/٣/٢ أنواع تقلب الأسعار	
٥٢	٤/٣/٢ أسباب تقلب الأسعار	
٥٥	٥/٣/٢ آثار تقلب الأسعار	
٥٩	٦/٣/٢ تقلب الأسعار في المملكة العربية السعودية	
٦١	٤/٢	القدرة الشرائية
٦١	١/٤/٢ مفهوم القدرة الشرائية	
٦٢	٢/٤/٢ خصائص القدرة الشرائية	
٦٤	٣/٤/٢ أهمية القدرة الشرائية	
٦٧	٤/٤/٢ العوامل المؤثرة في القدرة الشرائية	
٧٠	٥/٤/٢ القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل	
٧١	٥/٢	العلاقة بين متغيرات الدراسة
٧١	١/٥/٢ العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية	
٧٣	٢/٥/٢ العلاقة بين تقلب الأسعار والقدرة الشرائية	
الفصل الثالث: المنهجية والإجراءات		
٧٦	١/٣	تمهيد
٧٦	٢/٣	منهج الدراسة
٧٧	٣/٣	مجتمع وعينة الدراسة
٧٧	٤/٣	خصائص العينة الشخصية والوظيفية

٧٩	أداة الدراسة	٥/٣
٨١	صدق أداة الدراسة	٦/٣
٨٣	ثبات أداة الدراسة	٧/٣
٨٣	الأساليب الإحصائية المستخدمة	٨/٣
الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات		
٨٦	تمهيد	١/٤
٨٦	اختبار التوزيع الطبيعي	٢/٤
٨٦	تحليل البيانات الوصفية	٣/٤
٨٧	١/٣/٤ تحليل استجابة أفراد العينة لمحور التضخم	
٨٨	٢/٣/٤ تحليل استجابات أفراد العينة لمحور تقلب الأسعار	
٨٩	٣/٣/٤ تحليل استجابات أفراد العينة لمحور القدرة الشرائية	
٩٠	الاختبارات القبلية للبحث في اختبار فرضيات الدراسة	٤/٤
٩٠	١/٤/٤ اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة (Pearson Correlation)	
٩١	اختبار فرضيات الدراسة	٥/٤
٩١	١/٥/٤ ملخص نموذج الانحدار (Model Summary)	
٩٢	٢/٥/٤ تحليل التباين (Anova)	
٩٢	٣/٥/٤ معاملات الانحدار (Coefficients)	
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات		
٩٥	تمهيد	١/٥
٩٥	النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة الوصفية	٢/٥
٩٦	النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة	٣/٥
٩٦	١/٣/٥ مناقشة نتائج الفرضية الرئيسية	
٩٨	٢/٣/٥ مناقشة نتائج الفرضيات الفرعية	
٩٨	التوصيات	٤/٥
قائمة المراجع		

١٠١	أولاً: المراجع العربية	
١٠٧	ثانياً: المواقع الإلكترونية	
الملاحق		
١٠٩	الاستبانة	

قائمة الجداول		
الصفحة	الجدول	مسلسل
٧٧	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	١
٧٨	توزيع افراد العينة حسب العمر	٢
٧٨	الحالة الاجتماعية	٣
٧٩	متوسط الدخل الشهري للأسرة	٤
٨٠	محاور الدراسة	٥
٨٠	مقياس ليكرت الخماس	٦
٨١	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول (التضخم)	٧
٨١	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني (تقلب الأسعار)	٨
٨٢	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث (القدرة الشرائية)	٩
٨٣	قياس مدى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة (معامل ألفا)	١٠
٨٦	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	١١
٨٧	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور التضخم	١٢
٨٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور تقلب الاسعار	١٣
٨٩	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور القدرة الشرائية	١٤
٩٠	معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة (Pearson Correlation)	١٥
٩١	ملخص نموذج الانحدار لقياس أثر التضخم وتقلب الاسعار والقدرة الشرائية	١٦
٩٢	نتائج تحليل التباين لنموذج الانحدار	١٧
٩٢	معاملات الانحدار لمتغيرات الدراسة	١٨

١/١ مقدمة الدراسة:

يعد التضخم من أبرز الظواهر الاقتصادية التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات الاقتصادية المعاصرة، لما له من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي. فالتضخم يعبر عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود وتراجع القوة الشرائية للأفراد. وقد أصبح موضوع التضخم وتقلب الأسعار من القضايا الاقتصادية المهمة التي تشغل اهتمام الباحثين وصناع القرار، نظراً لما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية تمس مستويات المعيشة والاستقرار الاقتصادي في المجتمعات المختلفة.

وتكمن أهمية دراسة التضخم في كونه يؤثر بصورة مباشرة في القدرة الشرائية للأفراد، إذ إن ارتفاع الأسعار دون زيادة مماثلة في الدخل يؤدي إلى تراجع الدخل الحقيقي، وهو ما ينعكس سلباً على قدرة الأفراد على الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وتزداد حدة هذا التأثير لدى الفئات منخفضة الدخل، نظراً لاعتمادها على دخل محدود غالباً ما تكون ثابتة أو بطيئة التكيف مع التغيرات الاقتصادية، الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة للتأثر بارتفاع الأسعار مقارنة بغيرها من الفئات ذات الدخل المرتفعة.

كما أن تقلب الأسعار يمثل أحد التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصادات الحديثة، حيث يؤدي عدم استقرار الأسعار إلى حالة من عدم اليقين الاقتصادي، ويؤثر في قرارات الاستهلاك والادخار لدى الأفراد. فاستمرار ارتفاع الأسعار أو تقلبها بشكل متكرر يفرض ضغوطاً اقتصادية متزايدة على الأسر، خاصة تلك التي تقع ضمن شريحة الدخل المنخفض، إذ يحد من قدرتها على المحافظة على مستوى معيشي مستقر، ويؤدي في كثير من الأحيان إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق لتلبية الاحتياجات الأساسية فقط.

وتعد القدرة الشرائية من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تعكس مدى قدرة الأفراد على الحصول على السلع والخدمات باستخدام دخولهم المتاحة، حيث ترتبط هذه القدرة ارتباطاً وثيقاً بمستوى الأسعار والدخل الحقيقي. فكلما ارتفع المستوى العام للأسعار دون زيادة موازية في الدخل، انخفضت القدرة الشرائية للأفراد، مما يؤدي إلى تراجع مستويات الرفاهية الاقتصادية. ومن ثم فإن تحليل العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية يمثل مدخلاً مهماً لفهم تأثير التغيرات الاقتصادية على مستوى معيشة الأفراد، ولا سيما الفئات منخفضة الدخل.

وقد أكدت العديد من الدراسات الاقتصادية وجود علاقة وثيقة بين التضخم والأداء الاقتصادي، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن ارتفاع معدلات التضخم قد يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. وفي هذا السياق توصلت إحدى الدراسات التي تناولت الاقتصاد السعودي إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين التضخم والنمو الاقتصادي، كما بينت أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يعكس التأثير السلبي للتضخم على الأداء الاقتصادي (سلامة، 2016).

كما بينت بعض الدراسات أن ارتفاع الأسعار الناتج عن التغيرات الاقتصادية الكلية أو السياسات الاقتصادية المختلفة قد ينعكس بشكل واضح على مستويات المعيشة للفئات محدودة الدخل. فقد أشارت إحدى الدراسات التي تناولت أثر سياسات سعر الصرف على الاقتصاد المصري إلى أن انخفاض قيمة العملة المحلية أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وهو ما انعكس على انخفاض القوة الشرائية للأفراد، خاصة لدى الفئات منخفضة الدخل، الأمر الذي ساهم في زيادة معدلات الفقر واتساع فجوة الدخل (البربري، 2021).

وفي المملكة العربية السعودية، شهدت السنوات الأخيرة مجموعة من التحولات الاقتصادية التي انعكست على بنية الاقتصاد ومستويات الأسعار، خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها المملكة ضمن رؤية السعودية 2030، إضافة إلى تأثيرات الأزمات الاقتصادية العالمية وجائحة كورونا وما تبعها من اضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية. وقد أسهمت هذه العوامل في حدوث تغيرات ملحوظة في مستويات الأسعار وتكاليف المعيشة، الأمر الذي جعل مسألة القدرة الشرائية للأفراد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية المهمة التي تستدعي الدراسة والتحليل.

كما تشير بعض الدراسات الاجتماعية والاقتصادية إلى أن الأسر منخفضة الدخل غالباً ما تخصص الجزء الأكبر من إنفاقها لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والسكن والخدمات الضرورية، الأمر الذي يجعلها أكثر تأثراً بارتفاع الأسعار مقارنة بغيرها من الفئات الاجتماعية. فارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية يؤدي إلى زيادة الأعباء الاقتصادية على هذه الأسر، وقد يحد من قدرتها على تلبية احتياجاتها المعيشية الضرورية، مما ينعكس في النهاية على مستوى رفاهيتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتبرز أهمية دراسة أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية، حيث تسعى هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين التغيرات في المستوى العام للأسعار والقدرة الشرائية لهذه الفئات، وذلك في إطار محاولة فهم التأثيرات الاقتصادية للتضخم على مستوى معيشة الأفراد، بما يساهم في تقديم رؤية تحليلية يمكن أن تدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة في المجتمع.

٢/١ مشكلة الدراسة:

شهدت الاقتصادات العالمية خلال السنوات الأخيرة العديد من التغيرات الاقتصادية المتسارعة، كان من أبرزها ارتفاع معدلات التضخم وتقلب الأسعار في العديد من السلع والخدمات الأساسية، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية والتغيرات في الأسواق الدولية وما تبعها من ارتفاع في تكاليف الإنتاج والنقل. وقد انعكست هذه التغيرات بشكل مباشر على مستويات الأسعار، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكاليف المعيشة وتراجع القدرة الشرائية للأفراد.

وتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي السعودي إلى أن معدل التضخم في المملكة العربية السعودية بلغ نحو 1.8% في يناير 2026 وفق المؤشرات الاقتصادية المنشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي، وهو ما يعكس التغيرات في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد السعودي وما يترتب عليها من تأثيرات مباشرة على تكاليف المعيشة والقدرة الشرائية للأفراد، خاصة لدى الفئات ذات الدخل المحدود. وتعد الفئات منخفضة الدخل من أكثر الفئات تأثراً بارتفاع معدلات التضخم وتقلب الأسعار، نظراً لاعتمادها بشكل كبير على دخول محدودة وثابتة في مواجهة الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات الأساسية. ومع استمرار هذه التقلبات السعرية، تزداد الضغوط الاقتصادية على هذه الفئات، مما قد يؤثر على قدرتها في تلبية احتياجاتها الأساسية وتحقيق مستوى معيشي مناسب.

كما أن العديد من الدراسات السابقة ركزت على تحليل التضخم من منظور اقتصادي كلي مثل علاقته بالنمو الاقتصادي أو السياسات النقدية أو معدلات الفقر، دون التطرق بصورة مباشرة إلى تأثير التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل. ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على مدى تأثير التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2020-2024)، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة.

٣/١ أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع التضخم وتقلب الأسعار باعتباره من أبرز الظواهر الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر في مستوى المعيشة والاستقرار الاقتصادي في المجتمعات. كما تزداد أهمية هذه الدراسة في ظل التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة وما صاحبها من ارتفاع ملحوظ في أسعار العديد من السلع والخدمات الأساسية، الأمر الذي انعكس على

القدرة الشرائية للأفراد، خاصة الفئات منخفضة الدخل. ومن هنا تبرز أهمية دراسة العلاقة بين التضخم وتقلب الأسعار وبين القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية.

١/٣/١ الأهمية العلمية:

أ - توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة: تسهم الدراسة في توضيح العلاقة النظرية بين التضخم وتقلب الأسعار وبين القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل، بما يعزز الفهم العلمي لطبيعة هذه العلاقة في الإطار الاقتصادي.

ب - إثراء الأدبيات الاقتصادية: تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بموضوع التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بتأثيره على مستوى معيشة الفئات منخفضة الدخل.

ج - بناء إطار تحليلي للدراسة: تساعد الدراسة في بناء إطار علمي يربط بين مفاهيم التضخم وتقلب الأسعار والقدرة الشرائية، مما يسهم في تطوير التحليل النظري لهذه المفاهيم في الدراسات الاقتصادية.

د - سد الفجوة البحثية: تسهم الدراسة في معالجة النقص في الدراسات التي تناولت بصورة مباشرة أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية.

هـ - تطوير الإطار المفاهيمي للدراسة: تسهم الدراسة في تطوير الإطار المفاهيمي المرتبط بمتغيرات التضخم وتقلب الأسعار والقدرة الشرائية، بما يدعم التحليل العلمي لهذه الظواهر الاقتصادية.

و - دعم الدراسات الاقتصادية في السياق المحلي: تساعد الدراسة في تعزيز المعرفة الاقتصادية المتعلقة بآثار التضخم في الاقتصاد السعودي، خاصة فيما يتعلق بتأثيره على الفئات منخفضة الدخل.

٢/٣/١ الأهمية العملية:

أ - دعم صانعي السياسات الاقتصادية: تساعد نتائج الدراسة صانعي القرار في فهم تأثير التضخم وتقلب الأسعار على الفئات منخفضة الدخل، مما يسهم في وضع سياسات اقتصادية أكثر فاعلية للحد من آثار التضخم.

ب - تحسين مستوى التخطيط الاقتصادي: توفر الدراسة مؤشرات عملية تساعد الجهات المعنية في تحليل تأثير التغيرات في مستويات الأسعار على القدرة الشرائية للأفراد.

ج - دعم برامج الحماية الاجتماعية: تساعد نتائج الدراسة في تطوير برامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف الفئات منخفضة الدخل للتخفيف من آثار التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة.

د - المساهمة في تحسين مستوى المعيشة: تسهم الدراسة في تقديم مقترحات عملية تساعد في تحسين مستوى المعيشة للفئات منخفضة الدخل من خلال الحد من الآثار السلبية لارتفاع الأسعار.

هـ - توفير قاعدة معلومات اقتصادية: تسهم الدراسة في توفير قاعدة معلومات يمكن الاستفادة منها في إعداد الدراسات الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بالتضخم والقدرة الشرائية في الاقتصاد السعودي.

و - دعم برامج التنمية الاقتصادية: تسهم نتائج الدراسة في مساعدة الجهات المختصة على فهم آثار التضخم وتقلب الأسعار على الفئات منخفضة الدخل، مما يدعم تصميم برامج اقتصادية وتنموية أكثر فاعلية.

ز - تقديم مؤشرات عملية للجهات الاقتصادية: توفر الدراسة مؤشرات تساعد الجهات الاقتصادية في فهم تأثير تقلب الأسعار على القدرة الشرائية للأفراد واتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع هذه التغيرات.

٤/١ أهداف الدراسة:

هدف الدراسة الرئيسي: تهدف الدراسة إلى تحليل أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية.

أ - التعرف على أثر التضخم على القدرة الشرائية.

ب - التعرف على أثر تقلب الأسعار على القدرة الشرائية.

ج - التعرف على أثر التضخم وتقلب الأسعار على انماط الإنفاق.

د - التعرف على أثر التضخم وتقلب الأسعار على مستوى المعيشة.

هـ - التعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

٥/١ تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيسي:

ما أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية؟

ولكي تتم الإجابة على هذا التساؤل، لابد من الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

أ - ما مدى تطور معدلات التضخم وتقلب الأسعار في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة، وانعكاس ذلك على مستوى الأسعار؟

ب - ما مدى تأثير ارتفاع الأسعار في السلع والخدمات الأساسية على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل؟

ج - ما مدى تأثير التضخم وتقلب الأسعار على أنماط الإنفاق والاستهلاك لدى الأسر منخفضة الدخل وانعكاس ذلك على قدرتها الشرائية؟

د - ما مدى تأثير مستوى المعيشة للفئات منخفضة الدخل بارتفاع معدلات التضخم وتقلب الأسعار؟

هـ - ما مدى طبيعة العلاقة الإحصائية بين التضخم وتقلب الأسعار والقدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية؟

٦/١ فروض الدراسة:

بناءً على مراجعة الدراسات السابقة وبناءً على تساؤل الدراسة وأهداف الدراسة في حدود علم الباحث نصيغ الفروض كالتالي:

-الفرض الرئيسي:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وتقلب الأسعار وبين القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية.

-الفروض الفرعية:

- أ - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والقدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل.
- ب - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلب الأسعار والقدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل.
- ج - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وتقلب الأسعار وأنماط الإنفاق والاستهلاك لدى الفئات منخفضة الدخل.
- د - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وتقلب الأسعار ومستوى المعيشة لدى الفئات منخفضة الدخل.

٧/١ الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية موضوع التضخم وتقلب الأسعار وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية من زوايا متعددة، حيث ركزت بعض الدراسات على تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي، في حين اهتمت دراسات أخرى بدراسة انعكاسات ارتفاع الأسعار على مستويات المعيشة والقدرة الشرائية للأفراد. كما تناولت بعض الأبحاث أثر السياسات الاقتصادية المختلفة، مثل السياسات النقدية وسعر الصرف، في معدلات التضخم وتداعياتها على توزيع الدخل ومستويات الفقر في المجتمعات.

ومن خلال مراجعة الأدبيات الاقتصادية السابقة، يتضح أن جزءاً كبيراً من الدراسات ركز على تحليل التضخم من منظور الاقتصاد الكلي، من خلال دراسة علاقته بالنواتج المحلي الإجمالي أو بالسياسات النقدية والمالية، بينما تناولت دراسات أخرى تأثير ارتفاع الأسعار في سلوك المستهلكين ومستويات الرفاه الاقتصادي للأسر. كما اهتمت بعض الدراسات بدراسة أثر التضخم والتغيرات في الأسعار على الفئات الاجتماعية المختلفة، خاصة الفئات منخفضة الدخل التي تعد أكثر الفئات تأثراً بارتفاع تكاليف المعيشة.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أن معظم الأبحاث تناولت تأثير التضخم أو التغيرات الاقتصادية في سياقات اقتصادية متعددة وعلى مستويات مختلفة، إلا أن هناك حاجة لمزيد من الدراسات التي تركز بصورة أكثر تحديداً على تحليل أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية

للفئات منخفضة الدخل، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والتغيرات في مستويات الأسعار التي شهدتها المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة.

١/٧/١ دراسة "عفان" (2021):

العنوان: أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية لأهم القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو.

المحتوى: تناولت الدراسة تحليل العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في مصر، حيث هدفت إلى تحديد القنوات التي يمكن أن ينتقل من خلالها أثر التفاوت في الدخل إلى النمو الاقتصادي. كما اعتمدت الدراسة على تحليل عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالنمو، مثل تكوين رأس المال والاستثمار، بالإضافة إلى استخدام نماذج الاقتصاد القياسي لتحليل العلاقة بين التفاوت في الدخل والنمو الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة في الاقتصاد المصري. كما ركزت الدراسة على توضيح الأطر النظرية المختلفة التي فسرت العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي.

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن التفاوت في توزيع الدخل يعد أحد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، إلا أن تأثيره يظل محدوداً مقارنة ببعض العوامل الأخرى مثل تكوين رأس المال والاستثمار المحلي. كما أوضحت النتائج وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين التفاوت في الدخل والنمو الاقتصادي، وأوصت بضرورة الاهتمام بسياسات دعم الاستثمار وتكوين رأس المال لتعزيز النمو الاقتصادي.

٢/٧/١ دراسة "عبد الفتاح وأخرون" (2022)

العنوان: العلاقة بين توزيع الدخل والتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام نموذج ARDL.

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والتنمية المستدامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2018)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) كما سعت الدراسة إلى قياس أثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والاستهلاك الحكومي والعوامل البيئية على التنمية المستدامة. واعتمدت الدراسة على

تحليل بيانات الاقتصاد المصري خلال فترة زمنية طويلة بهدف فهم طبيعة العلاقة بين توزيع الدخل ومؤشرات التنمية .

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة التفاوت في توزيع الدخل قد تؤثر سلباً على التنمية المستدامة على المدى القصير والطويل، وإن كان التأثير في بعض الحالات غير معنوي إحصائياً. كما بينت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر والاستهلاك الحكومي لهما تأثير إيجابي في دعم التنمية المستدامة، مما يعكس أهمية السياسات الاقتصادية في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

٣/٧/١ دراسة "الجزار والبرماوي" (2022)

العنوان: أثر الصدمات غير المتماثلة لسعر الصرف على معدل التضخم باستخدام نموذج NARDL ، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري.

المحتوى: تناولت الدراسة تحليل العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد المصري، مع التركيز على تأثير الصدمات غير المتماثلة في سعر الصرف على معدلات التضخم. واعتمدت الدراسة على استخدام نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي للفجوات الزمنية الموزعة (NARDL) لتحليل البيانات الشهرية خلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2020. كما سعت الدراسة إلى اختبار طبيعة العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومعدل التضخم، وبيان ما إذا كانت هذه العلاقة خطية أو غير خطية .

النتائج: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية بين سعر الصرف ومعدل التضخم، حيث تؤدي الزيادة في سعر الصرف إلى ارتفاع معدلات التضخم، بينما لا يؤدي انخفاض سعر الصرف بالضرورة إلى انخفاض مماثل في التضخم. كما أظهرت النتائج أن الصدمات الإيجابية في سعر الصرف كان لها تأثير أكبر على معدل التضخم مقارنة بالصدمات السلبية.

٤/٧/١ دراسة "ال هتيلة" (2024)

العنوان: أثر تغير السلوك الاستهلاكي على العلاقات الأسرية في ظل التضخم العالمي: دراسة وصفية مطبقة على الأسر السعودية في عدة مناطق من المملكة.

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التغير في السلوك الاستهلاكي للأسر السعودية في ظل التضخم العالمي على العلاقات الأسرية داخل المجتمع السعودي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات من عينة بلغت (450) من أرباب الأسر في عدد من الجامعات السعودية، من بينها جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل. كما ركزت الدراسة على تحليل العلاقة بين التغير في أنماط الاستهلاك ومستويات الإنفاق على السلع الأساسية والكمالية .

النتائج: أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية بين التغير في السلوك الاستهلاكي للأسر السعودية والتغير في العلاقات الأسرية في ظل التضخم العالمي. كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات استهلاك السلع الأساسية والكمالية تبعاً لمتغير الدخل الشهري، حيث تبين أن الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط كانت أكثر تأثراً بارتفاع الأسعار والتغير في أنماط الاستهلاك.

٥/٧/١ دراسة "سعداوي" (2023)

العنوان: أثر تقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي: دراسة مقارنة الجزائر، المملكة العربية السعودية وفنزويلا للفترة (2000-2020)

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي في عدد من الدول النفطية، وهي الجزائر والمملكة العربية السعودية وفنزويلا، خلال الفترة (2000-2020). كما اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القياسي باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي لتحليل العلاقة بين أسعار النفط واحتياطيات النقد الأجنبي. وركزت الدراسة على مقارنة تأثير تقلبات أسعار النفط على عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول محل الدراسة .

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن تقلبات أسعار البترول تؤثر بشكل مباشر في احتياطي الصرف الأجنبي في الدول النفطية، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة احتياطيات النقد الأجنبي، في حين يؤدي انخفاضها إلى تراجع هذه الاحتياطيات. كما أوضحت النتائج أن الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على النفط تكون أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية الناتجة عن تغير أسعار النفط في الأسواق العالمية.

٦/٢/١ دراسة "الجاك" (2023)

العنوان: أثر معدلات التضخم على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان (1990-2021).

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان خلال الفترة (1990-2021)، وذلك باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR). واعتمدت الدراسة على بيانات ثنائية من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة .

النتائج: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث يؤثر ارتفاع التضخم سلباً في النمو الاقتصادي. كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل السياسات النقدية للحد من التضخم.

٧/٢/١ دراسة "الغاوي" (2020)

العنوان: أثر تقلبات أسعار النفط الخام على الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية.

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تقلب أسعار النفط الخام على الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2018)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). كما ركزت الدراسة على ثلاث قطاعات رئيسية للصادرات غير النفطية .

النتائج: أظهرت النتائج أن قطاع الصناعات التحويلية يعد الأكثر تأثراً بتقلبات أسعار النفط، بينما لم يظهر تأثير طويل الأجل واضح على الصادرات الزراعية أو الصادرات عالية التقنية.

٨/٢/١ دراسة "بني سلمان والبكري" (202٢)

العنوان: أثر معدل التضخم والبطالة في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2022).

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تحليل أثر كل من التضخم والبطالة والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية باستخدام أساليب التحليل الإحصائي للبيانات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2022) .

النتائج: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي، في حين ظهر تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

٩/٧/١ دراسة "عميش و دحماني" (2022)

العنوان: أثر التضخم على أداء السوق المالي لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة قياسية باستخدام نماذج Panel ARDL خلال الفترة (1996-2019)

المحتوى: هدفت الدراسة إلى قياس أثر معدلات التضخم على أداء الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام نماذج Panel ARDL ، وذلك لتحليل العلاقة بين التضخم ومؤشرات السوق المالي في المدى القصير والطويل .

النتائج: توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لمعدلات التضخم على أداء الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مع وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين التضخم ومؤشرات السوق المالي.

١٠/٧/١ دراسة "البريدي" (2022)

العنوان: بعض التحديات التي تواجه الأسرة السعودية نتيجة الأزمات (كورونا المستجد أنموذجاً)

المحتوى: هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي واجهت الأسرة السعودية خلال جائحة كورونا، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام الاستبانة لعينة من الأسر في مدينة الرياض .

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن من أبرز التحديات التي واجهت الأسر السعودية ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وزيادة تكاليف المعيشة خلال الأزمة، إضافة إلى تحديات تعليمية وأسرية مرتبطة بالتعليم عن بعد.

١١/٧/١ دراسة "شمعون" (2016)

العنوان: تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة (1986-2015).

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1986-2015)، وذلك من خلال قياس العلاقة بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. واعتمدت الدراسة على استخدام نماذج الاقتصاد القياسي مثل اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، إضافة إلى اختبار السببية لـ Granger من أجل تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

النتائج: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، كما بينت النتائج أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات اقتصادية مناسبة للحد من التضخم وتقليل آثاره السلبية على الاقتصاد.

١٢/٧/١ دراسة "غانم وآخرون" (2025).

العنوان: دراسة أثر التعرفة الجمركية واندماجها مع ضريبة القيمة المضافة على الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية.

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التعرفة الجمركية واندماجها مع ضريبة القيمة المضافة على الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2024). واعتمدت الدراسة على التحليل القياسي لقياس تأثير الضرائب والرسوم الجمركية على أسعار السلع الغذائية وعلى مؤشرات الأمن الغذائي في المملكة.

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة التعرفة الجمركية تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية وزيادة الضغط على الأمن الغذائي، كما بينت النتائج أن دمج التعرفة الجمركية مع ضريبة القيمة المضافة أدى إلى زيادة التأثير السلبي على الأمن الغذائي. وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة السياسات الضريبية لتقليل أثرها على أسعار الغذاء.

١٣/٧/١ دراسة "اللويش" (2022).

العنوان: دراسة نمط السلوك الاستهلاكي للأسر الفقيرة بمنطقة حائل وآليات إدارة أنماطها الاستهلاكية من منظور الخدمة الاجتماعية.

المحتوى: هدفت الدراسة إلى التعرف على نمط السلوك الاستهلاكي لدى الأسر الفقيرة في منطقة حائل، وتحديد أولويات الإنفاق الاستهلاكي لديها، إضافة إلى التعرف على أبرز العوامل التي تؤثر في قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة مكونة من (348) أسرة .

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن أهم أولويات الإنفاق لدى الأسر الفقيرة تتمثل في شراء المواد الغذائية والإنفاق على السكن والتعليم والخدمات الأساسية. كما بينت النتائج أن من أبرز التحديات التي تواجه هذه الأسر ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة عدد أفراد الأسرة وضعف فرص العمل.

١٤/٧/١ دراسة "بوزيت وصوشة" (2023)

العنوان: دور السياسة النقدية في علاج التضخم – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2022).

المحتوى: هدفت الدراسة إلى إبراز دور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2022)، مع التركيز على الأدوات النقدية التي تستخدمها السلطات النقدية للتحكم في مستوى الأسعار. كما اعتمدت الدراسة على التحليل الاقتصادي لقياس أثر السياسات النقدية على معدلات التضخم والاستقرار النقدي .

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة أن التضخم في الجزائر لا يرتبط فقط بالعوامل النقدية، بل يتأثر أيضاً بعوامل هيكلية ومؤسسية. كما بينت النتائج أن نجاح السياسة النقدية في الحد من التضخم يتطلب تعزيز استقلالية البنك المركزي وتحسين فعالية أدوات السياسة النقدية .

١٥/٧/١ دراسة "البربري" (2021)

العنوان: سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر .

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير سياسات تحرير سعر الصرف في مصر على معدلات الفقر وعدالة توزيع الدخل خلال الفترة (1999-2019). واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليل القياسي لتحليل العلاقة بين انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم وتأثير ذلك على الفئات ذات الدخل المحدود .

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن انخفاض قيمة العملة المحلية أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة معدلات التضخم، مما انعكس سلباً على القوة الشرائية للفئات منخفضة الدخل. كما بينت النتائج أن هذه السياسات ساهمت في اتساع فجوة الدخل وزيادة معدلات الفقر .

١٦/٧/١ دراسة "الفواز و شطناوي" (2024).

العنوان: التغير في الناتج المحلي الإجمالي والرفاهية الاقتصادية في دول مختارة من العالم الإسلامي .

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التغير في الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الرفاهية الاقتصادية في عدد من الدول الإسلامية، وهي الأردن وماليزيا والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2000-2015). واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومستوى التنمية الاجتماعية. كما ركزت الدراسة على دور النمو الاقتصادي في تحسين مستويات المعيشة والخدمات الاجتماعية .

النتائج: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وتحسن مؤشرات التنمية الاجتماعية مثل التعليم والصحة والخدمات العامة. كما بينت النتائج أن النمو الاقتصادي قد يترافق

في بعض الأحيان مع ارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار أسعار الصرف، مما قد يقلل من الآثار الإيجابية للنمو الاقتصادي على الرفاهية الاقتصادية.

١٧/٧/١ دراسة "موسى" (2010)

العنوان: معوقات تملك الأسرة السعودية للمسكن وعلاقة ذلك بتخطيط دخلها المالي.

المحتوى: هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات التي تواجه الأسر السعودية في تملك المسكن، إضافة إلى تحليل العلاقة بين مستوى دخل الأسرة والتخطيط المالي لديها. كما سعت الدراسة إلى تحديد دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في قدرة الأسرة على توفير المسكن المناسب. واعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الميدانية لعينة من الأسر السعودية لقياس تأثير مستوى الدخل وتكاليف المعيشة على امتلاك المسكن .

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن محدودية دخل الأسرة وارتفاع تكاليف المعيشة يمثلان من أبرز العوامل التي تعيق امتلاك المسكن لدى الأسر السعودية. كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين مستوى الدخل ومعوقات تملك المسكن، إضافة إلى أن التخطيط المالي الجيد للأسرة يسهم في تقليل هذه المعوقات وتحسين قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية.

١٨/٧/١ دراسة "معيزي" (2024)

العنوان: أثر التضخم على القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (2004-2024)

المحتوى: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والقدرة الشرائية للأفراد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2024، من خلال دراسة تطور مؤشر أسعار المستهلك ومعدل التضخم وتأثيرهما على القوة الشرائية للمواطنين. كما اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الاقتصادية المتعلقة بالتضخم وسعر الصرف ومستويات الأسعار في الاقتصاد الجزائري، مع تتبع التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة وتأثيرها على مستوى معيشة الأفراد .

النتائج: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة واضحة بين ارتفاع معدلات التضخم وتراجع القدرة الشرائية للأفراد، حيث يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القيمة الحقيقية للدخل، مما

ينعكس سلباً على مستوى المعيشة خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية وارتفاع أسعار السلع الأساسية. كما أظهرت النتائج أن الأزمات الاقتصادية العالمية وارتفاع أسعار الاستيراد أسهما في زيادة الضغوط التضخمية وبالتالي تآكل القدرة الشرائية للمواطنين.

١٩/٧/١ دراسة "بن جلول" (٢٠١٨)

العنوان: تأثير التضخم على معدلات الفقر: دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد الجزائري.

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدلات التضخم ومستويات الفقر في الاقتصاد الجزائري، من خلال استخدام أساليب التحليل القياسي لدراسة تأثير التضخم على مستوى المعيشة للسكان. كما ركزت الدراسة على العلاقة بين ارتفاع المستوى العام للأسعار وتدهور القدرة الاقتصادية للأفراد، باعتبار أن التضخم يمثل أحد العوامل المؤثرة في توزيع الدخل ومستويات الرفاه الاجتماعي. واعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية لتحليل مدى تأثير التضخم على معدلات الفقر في الجزائر.

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تراجع مستوى المعيشة وزيادة معدلات الفقر نتيجة انخفاض القيمة الحقيقية للدخل، كما أن التضخم يؤثر بصورة مباشرة على قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية، مما ينعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

٢٠/٧/١ دراسة "العوني و توفيق" (٢٠٢٣)

العنوان: أثر البطالة والتضخم والنمو السكاني على معدلات الفقر في الجزائر.

المحتوى: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في البطالة والتضخم والنمو السكاني على معدلات الفقر في الجزائر، وذلك من خلال استخدام نماذج قياسية لتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات. كما تناولت الدراسة دور التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في التأثير على مستويات الفقر، مع التركيز على العلاقة بين ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الاقتصادية للأفراد، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة والنمو السكاني.

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين ارتفاع معدلات التضخم وتزايد معدلات الفقر، حيث يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد وتدهور مستوى

المعيشة، كما تبين أن البطالة والنمو السكاني يسهمان كذلك في زيادة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر

٨/١ التعليق على الدراسات السابقة:

١/٨/١ أوجه الاتفاق:

أ - اتفقت العديد من الدراسات على أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للأفراد نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهو ما أشارت إليه دراسة معيزي (2024) ودراسة البربري (٢٠٢١) ودراسة (بن جلول).

ب - اتفقت بعض الدراسات على أن التضخم يؤثر بشكل مباشر في مستوى المعيشة للفئات منخفضة الدخل، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الضغوط الاقتصادية على هذه الفئات، كما أشارت إلى ذلك دراسة اللويش (2022) ودراسة موسى (2010)

ج - اتفقت مجموعة من الدراسات على أن التضخم يعد من أهم العوامل المؤثرة في الاستقرار الاقتصادي، حيث يؤدي ارتفاعه إلى آثار اقتصادية سلبية مثل انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع تكاليف المعيشة، وهو ما أوضحته دراسة شعبان (201٧) ودراسة الجاك (2023).

د - أكدت عدد من الدراسات أن التغيرات الاقتصادية العالمية مثل الأزمات الاقتصادية أو ارتفاع أسعار الطاقة تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وبالتالي تؤثر في القوة الشرائية للأفراد، كما أشارت إلى ذلك دراسة شطناوي والفواز (2024).

هـ - اتفقت بعض الدراسات على أن السياسات الاقتصادية والنقدية تلعب دوراً مهماً في الحد من معدلات التضخم والتقليل من آثاره الاقتصادية، وهو ما تناولته دراسة معيزي ورندة (2023).

و - اتفقت بعض الدراسات على أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تغير أنماط الاستهلاك لدى الأسر، حيث تضطر الأسر منخفضة الدخل إلى تقليل الإنفاق على بعض السلع والخدمات الأساسية، كما أشارت إلى ذلك دراسة اللويش (2022).

ز - اتفقت بعض الدراسات على وجود علاقة بين التضخم وبعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مثل الفقر وتراجع مستوى الرفاه الاقتصادي، وهو ما أشارت إليه دراسة أثر البطالة والتضخم والنمو السكاني على معدلات الفقر في الجزائر.

٢/٨/١ أوجه الاختلاف:

أ - اختلفت الدراسات في زاوية تناول موضوع التضخم، حيث ركزت بعض الدراسات على العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي مثل دراسة شمعون (201٧) ودراسة الجاك (2023)، بينما ركزت دراسات أخرى على تأثير التضخم على القدرة الشرائية أو مستوى المعيشة مثل دراسة معيزي (2024).

ب - تفاوتت الدراسات في المنهج المستخدم في التحليل، حيث اعتمدت بعض الدراسات على التحليل القياسي والنماذج الاقتصادية مثل دراسة الجاك (2023) ودراسة أثر التضخم على أداء السوق المالي لدول مجلس التعاون الخليجي، بينما استخدمت دراسات أخرى المنهج الوصفي أو المسح الاجتماعي مثل دراسة اللويش (2022).

ج - اختلفت الدراسات في المتغيرات التي تناولتها، حيث ركزت بعض الدراسات على العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي مثل دراسة شمعون (201٧) ودراسة الجاك (2023)، بينما ركزت دراسات أخرى على العلاقة بين التضخم والفقر أو توزيع الدخل مثل دراسة البربري (2021) ودراسة أثر البطالة والتضخم والنمو السكاني على معدلات الفقر في الجزائر.

د - اختلفت الدراسات في نطاق التطبيق الجغرافي، حيث تناولت بعض الدراسات اقتصادات عربية مختلفة مثل مصر في دراسة البربري (2021) والجزائر في دراسة معيزي (2024)، بينما ركزت دراسات أخرى على المملكة العربية السعودية مثل دراسة اللويش (2022) ودراسة موسى (2010).

هـ - تباينت الدراسات في الفترة الزمنية التي تناولتها، حيث تناولت بعض الدراسات فترات زمنية طويلة مثل دراسة شمعون (201٧) التي تناولت الفترة (1986-2015)، بينما تناولت دراسات أخرى فترات زمنية مختلفة مثل دراسة الجاك (2023) التي تناولت الفترة (1990-2021).

و - اختلفت الدراسات في طبيعة البيانات المستخدمة في التحليل، حيث اعتمدت بعض الدراسات على البيانات الاقتصادية الكلية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية مثل البنوك المركزية والمؤسسات الإحصائية كما في دراسة إيتسام الجاك (2023)، بينما اعتمدت دراسات أخرى على البيانات الميدانية والاستبيانات مثل دراسة اللويش (2022).

ز - كما اختلفت الدراسات في الأهداف البحثية، حيث هدفت بعض الدراسات إلى تحليل الآثار الاقتصادية الكلية للتضخم مثل دراسة شعبان (2016)، بينما ركزت دراسات أخرى على تحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتضخم على مستوى الأفراد والأسر مثل دراسة معيزي (2024).

٣/٨/١ الفجوة البحثية:

على الرغم من تعدد الدراسات الاقتصادية التي تناولت ظاهرة التضخم والآثار الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها، إلا أن معظم هذه الدراسات ركزت على تحليل العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل النمو الاقتصادي أو الناتج المحلي الإجمالي أو السياسات النقدية. كما تناولت بعض الدراسات تأثير التضخم على الفقر أو توزيع الدخل بصورة عامة، دون التطرق بصورة كافية إلى تأثيره المباشر على القدرة الشرائية للأفراد، خاصة الفئات منخفضة الدخل.

كما أن العديد من الدراسات ركزت على التحليل الاقتصادي الكلي لظاهرة التضخم دون تحليل انعكاساتها المباشرة على مستوى معيشة الأفراد وأنماط الاستهلاك لدى الأسر منخفضة الدخل، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى دراسة العلاقة بين التضخم وتقلب الأسعار وبين القدرة الشرائية لهذه الفئات بصورة أكثر عمقاً، وذلك من خلال الجوانب التالية:

أ - محدودية الدراسات التي تناولت العلاقة المباشرة بين التضخم وتقلب الأسعار وبين القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل، حيث ركزت أغلب الدراسات على المؤشرات الاقتصادية الكلية دون تحليل تأثيرها المباشر على مستوى معيشة هذه الفئات.

ب - قلة الدراسات التي تناولت تأثير تقلب الأسعار في السلع والخدمات الأساسية على أنماط الإنفاق والاستهلاك لدى الأسر منخفضة الدخل، بالرغم من أن هذه الفئات تعد الأكثر تأثراً بارتفاع الأسعار.

ج - نقص الدراسات التطبيقية التي تربط بين التحولات الاقتصادية الحديثة وارتفاع معدلات التضخم، خاصة بعد جائحة كورونا، وتأثير ذلك على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل.

د - محدودية الدراسات التي تناولت تأثير التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية بصورة تحليلية.

هـ - قلة الدراسات التي تجمع بين التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاجتماعي للأثر الذي يتركه التضخم وتقلب الأسعار على الفئات الأكثر تأثراً في المجتمع.

ومن هنا تتبع أهمية الدراسة الحالية التي تسعى إلى تحليل أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية، من خلال إطار تحليلي يوضح العلاقة بين هذه المتغيرات وتأثيرها على مستوى معيشة هذه الفئات.

٩/١ المنطلقات النظرية للدراسة:

تتطلب هذه الدراسة من مجموعة من الأسس والنظريات الاقتصادية التي تناولت ظاهرة التضخم وتقلب الأسعار وآثارها على القدرة الشرائية للأفراد، حيث تعد هذه الظاهرة من أبرز القضايا الاقتصادية التي تؤثر في مستوى المعيشة والاستقرار الاقتصادي داخل المجتمعات. وقد اهتمت العديد من النظريات الاقتصادية بتفسير أسباب التضخم وبيان انعكاساته على القوة الشرائية للأفراد، خاصة لدى الفئات منخفضة الدخل التي تتأثر بصورة أكبر بارتفاع الأسعار.

وتستند الدراسة الحالية إلى عدد من المنطلقات النظرية التي تسهم في تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في التضخم وتقلب الأسعار بوصفها متغيرات مستقلة، والقدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل بوصفها متغيراً تابعاً، ومن أبرز هذه المنطلقات ما يلي:

أ- النظرية الكمية للنقود Irving Fisher إرفنج فيشر

تعد النظرية الكمية للنقود من أهم النظريات الاقتصادية التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم، وقد ارتبطت أعمال هذه النظرية بالاقتصادي الأمريكي إرفنج فيشر الذي أوضح العلاقة بين كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ومستوى الأسعار. ووفقاً لهذه النظرية فإن زيادة المعروض النقدي دون وجود زيادة مماثلة في حجم الإنتاج تؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار، الأمر الذي ينعكس سلباً على القدرة الشرائية للأفراد. وتعد هذه النظرية ذات أهمية للدراسة الحالية، إذ تساعد في تفسير العلاقة بين ارتفاع معدلات التضخم وتراجع القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل.

ب- النظرية الكينزية للتضخم John Maynard Keynes جون مينارد كينز

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز الذي أوضح في نظرياته الاقتصادية أن التضخم قد يحدث نتيجة زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات مقارنة بالعرض المتاح في الاقتصاد. ويؤدي ارتفاع الطلب إلى زيادة الأسعار، مما ينعكس على ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع

القدرة الشرائية للأفراد، خاصة لدى الفئات منخفضة الدخل. وتوضح هذه النظرية أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع الأسعار في الأسواق، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على مستوى المعيشة للفئات منخفضة الدخل.

ج- نظرية تضخم التكاليف Nicholas Kaldor نيكولاس كالدور

يرتبط تفسير تضخم التكاليف بعدد من الاقتصاديين، ومن أبرزهم الاقتصادي نيكولاس كالدور الذي تناول في تحليلاته الاقتصادية العلاقة بين ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع الأسعار. وتوضح هذه النظرية أن التضخم قد يحدث نتيجة ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج مثل الطاقة والنقل والمواد الخام والأجور، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للأفراد. وتبرز أهمية هذه النظرية في تفسير تقلب أسعار السلع والخدمات نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج.

د- نظرية القوة الشرائية Gustav Cassel - غوستاف كاسل

ترتبط نظرية القوة الشرائية بأعمال الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل الذي تناول العلاقة بين مستويات الأسعار والقوة الشرائية للعملاء والدخول. وتوضح هذه النظرية أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للدخل، مما يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للأفراد، خاصة لدى الفئات منخفضة الدخل التي تعتمد على دخول محدودة لتغطية احتياجاتها الأساسية.

وبناءً على هذه المنطلقات النظرية تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات في ضوء التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة. وتعد هذه النظرية الأساس الذي تستند إليه الدراسة في تحليل أثر ارتفاع الأسعار على القوة الشرائية للأفراد.

١٠/١ المنهجية وطرق الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى تحليل أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية. ويقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة وتحليلها، من خلال دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في التضخم وتقلب الأسعار بوصفها متغيرات مستقلة، والقدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل بوصفها متغيراً تابعاً.

كما يعتمد البحث على تحليل البيانات الاقتصادية والمؤشرات المرتبطة بمعدلات التضخم وتغير مستويات الأسعار، بالإضافة إلى دراسة انعكاس هذه التغيرات على القدرة الشرائية ومستوى المعيشة للفئات منخفضة الدخل. وتعتمد الدراسة على البيانات الأولية التي سيتم جمعها من خلال الاستبانة إضافة إلى البيانات الثانوية المستمدة من التقارير الاقتصادية والإحصاءات الرسمية المتعلقة بالاقتصاد السعودي.

وتستند الدراسة في تحليلها إلى البيانات والمعلومات الواردة في الدراسات السابقة والأدبيات الاقتصادية التي تناولت موضوع التضخم وتقلب الأسعار وآثارها على مستويات المعيشة والقدرة الشرائية، إضافة إلى الاستفادة من التقارير والإحصاءات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد السعودي، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج علمية تسهم في تفسير تأثير التغيرات في مستويات الأسعار على الفئات منخفضة الدخل. كما سيتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة، وذلك باستخدام البرامج الإحصائية المتخصصة، بهدف تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة والوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

١/١٠/١ الإطار النظري:

يتناول الإطار النظري في هذه الدراسة عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع التضخم وتقلب الأسعار والقدرة الشرائية، مع توضيح أهم العوامل المؤثرة في مستويات الأسعار وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية. كما سيتم استعراض أهم النظريات الاقتصادية التي تناولت ظاهرة التضخم وآثارها على مستوى المعيشة والقدرة الشرائية للأفراد، بالإضافة إلى مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

ويهدف الإطار النظري إلى بناء أساس علمي يوضح طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، والمتمثلة في التضخم وتقلب الأسعار بوصفها متغيرات مستقلة، والقدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل بوصفها متغيراً تابعاً. وسيتم الاعتماد على البيانات الثانوية من خلال:

- الكتب والمراجع العلمية المتخصصة.
- الدراسات السابقة.
- التقارير الحكومية الرسمية
- التقارير الاقتصادية الدولية.
- المجالات العلمية المحكمة.

٢/١٠/١ الإطار الميداني:

يركز الإطار الميداني في هذه الدراسة على تحليل البيانات والمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بمعدلات التضخم وتقلب الأسعار في المملكة العربية السعودية، وذلك بهدف دراسة أثر هذه المتغيرات على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل. ويشمل هذا الإطار جمع البيانات وتحليلها من المصادر الإحصائية والتقارير الاقتصادية المتاحة.

كما يتضمن الإطار الميداني تحديد مجتمع الدراسة ومصادر البيانات المستخدمة، بالإضافة إلى استخدام الأساليب التحليلية المناسبة لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة. ويتكون مجتمع الدراسة من الأسر منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (٤٠٠) مفردة من هذه الفئة، وذلك بهدف جمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة. ويهدف هذا الإطار إلى تقديم تحليل واقعي لتأثير التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية.

١١/١ أدوات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات العلمية لجمع البيانات وتحليلها، وذلك بهدف دراسة أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية، وتتمثل أدوات الدراسة فيما يلي:

أ- أولاً: البيانات الثانوية:

سيتم الاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة في التقارير والإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وخاصة البيانات المتعلقة بمعدلات التضخم ومستويات الأسعار وأنماط الإنفاق الأسري، وذلك بهدف تحليل التغيرات في الأسعار وانعكاساتها على القدرة الشرائية للأفراد.

ب- الاستبيان:

تمثلت أداة الدراسة في استبانة تم إعدادها بالاعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وذلك بهدف جمع البيانات اللازمة للإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها. وقد تضمنت الاستبانة قسمين رئيسيين وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي:

1. البيانات الديموغرافية (الجنس، والعمر، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري للأسرة).
2. محاور الدراسة (محور التضخم، ومحور تقلب الاسعار، ومحور القدرة الشرائية).

ج- تحليل المحتوى.

سيتم استخدام أسلوب تحليل المحتوى لتحليل التقارير الاقتصادية والإحصائية والتقارير الصحفية المتعلقة بظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار، وذلك بهدف فهم الاتجاهات العامة للتضخم وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية على الفئات منخفضة الدخل.

١٢/١ حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على المملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمنية:** تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤، وهي الفترة التي شهدت العديد من التغيرات الاقتصادية العالمية بعد جائحة كورونا وما تبعها من ارتفاع في معدلات التضخم وتقلب الأسعار.
- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية.

الفصل الثاني

الإطار النظري

يعتبر التضخم وتقلب الأسعار من أبرز الظواهر الاقتصادية التي تحظى باهتمام الباحثين وصناع السياسات الاقتصادية، لما لهما من آثار مباشرة وغير مباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وانعكاساتهما الواضحة على مستوى معيشة الأفراد والأسر. وقد ازدادت أهمية دراسة هذه الظواهر خلال السنوات الأخيرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، وارتفاع معدلات التضخم في العديد من الدول، وما صاحب ذلك من اضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية، وتقلبات في أسعار الطاقة والمواد الغذائية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بدراسة آثارها على القدرة الشرائية، ولا سيما لدى الفئات منخفضة الدخل التي تُعد الأكثر تأثراً بهذه المتغيرات.

والقدرة الشرائية تعد من أحد المؤشرات المهمة التي تعكس مستوى الرفاه الاقتصادي للأفراد، إذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الأسعار والدخل الحقيقي، حيث إن أي ارتفاع مستمر في الأسعار دون زيادة مماثلة في مستويات الدخل يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية، ويؤثر في أنماط الإنفاق والاستهلاك، ويزيد من الأعباء المالية على الأسر، خاصة تلك التي تعتمد على دخول ثابتة أو محدودة. ومن هذا المنطلق، برزت أهمية دراسة العلاقة بين التضخم وتقلب الأسعار والقدرة الشرائية، لفهم طبيعة التأثيرات المتبادلة بينها، والاستفادة من نتائجها في دعم متخذي القرار عند وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقاً من ذلك، يستعرض هذا الفصل الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، من خلال تناول المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتضخم وتقلب الأسعار والقدرة الشرائية، مع بيان خصائص كل متغير وأسبابه وآثاره، بالاستناد إلى الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة، بما يسهم في بناء أساس علمي يمكن من خلاله تفسير نتائج الدراسة وتحليلها بصورة موضوعية.

وعليه، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام رئيسية؛ يتناول القسم الأول التضخم، ويستعرض القسم الثاني تقلب الأسعار، بينما يتناول القسم الثالث القدرة الشرائية، وذلك بما يتوافق مع متغيرات الدراسة ويحقق الترابط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي.

٢/٢ التضخم

١/٢/٢ مفهوم التضخم:

التضخم يعتبر من أبرز الظواهر الاقتصادية التي اهتم بها الاقتصاديين بشكل كبير وصناع السياسات الاقتصادية، وذلك نظراً لما يترتب عليه من آثار مباشرة وغير مباشرة على مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. والتضخم ينظر باعتباره أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس درجة الاستقرار الاقتصادي في الدول، لأنه يؤثر في مستويات الأسعار والادخار والاستثمار والاستهلاك، كما يصل تأثيره إلى توزيع الدخل والثروة ومستويات المعيشة، ولا سيما أن الفئات محدودة الدخل هي التي تتأثر بشكل أكبر بارتفاع الأسعار مقارنة بغيرها من الفئات.

وقد تعددت تعريفات التضخم واختلفت باختلاف المدارس الاقتصادية والاتجاهات الفكرية التي تناولته. فتعرفه المدرسة النقدية على أنه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة كمية النقود المتداولة بمعدلات تفوق معدل نمو الناتج الحقيقي، في حين ترى المدرسة الكينزية أن التضخم ينشأ نتيجة زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بما يتجاوز القدرة الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد. أما بعض الاتجاهات الحديثة فتتظر إلى التضخم باعتباره ظاهرة متعددة الأسباب قد تنتج عن عوامل نقدية أو مالية أو هيكلية أو خارجية، أو نتيجة تفاعل هذه العوامل معاً.

كما يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، بما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود. ويُفهم من هذا التعريف أن التضخم لا يقتصر على ارتفاع أسعار سلعة أو مجموعة محدودة من السلع، بل يشمل ارتفاعاً عاماً في معظم أسعار السلع والخدمات المتداولة في الاقتصاد. ومن ثم فإن الزيادة المؤقتة أو المحدودة في أسعار بعض السلع لا تُعد تضخماً ما لم تكن جزءاً من اتجاه عام ومستمر لارتفاع الأسعار.

ويعتبر انخفاض القوة الشرائية للنقود من أهم النتائج المترتبة على التضخم، إذ تصبح الوحدة النقدية قادرة على شراء كميات أقل من السلع والخدمات مقارنة بالفترات السابقة. ويترتب على ذلك تراجع مستوى الرفاه الاقتصادي للأفراد، خاصة إذا لم تترافق الزيادات في الدخل والأجور مع الارتفاعات التي تشهدها الأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى تآكل الدخل الحقيقية وانخفاض القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية.

وفي الاقتصادات الحديثة لم يعد التضخم ظاهرة نقدية فقط، بل أصبح يرتبط بمجموعة واسعة من المتغيرات الاقتصادية، مثل أسعار الصرف وأسعار الطاقة والمواد الغذائية والسياسات المالية والنقدية

والتغيرات في الأسواق العالمية. كما ساهمت العولمة الاقتصادية والانفتاح التجاري في انتقال الضغوط التضخمية بين الدول من خلال ما يعرف بالتضخم المستورد، حيث تنتقل الزيادات في الأسعار العالمية إلى الاقتصادات المحلية عبر الواردات والسلع المستوردة.

واستناداً إلى ما سبق، يمكن تعريف التضخم إجرائياً في هذه الدراسة بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة بما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد، وينعكس بصورة مباشرة على قدرة الفئات منخفضة الدخل على الحصول على السلع والخدمات الأساسية والمحافظة على مستويات معيشتها (Friedman, 1968; Kim & Lin, 2013)

٢/٢/٢ خصائص التضخم:

تتميز ظاهرة التضخم بمجموعة من الخصائص التي تعكس طبيعتها الاقتصادية وآثارها المختلفة على الأفراد والمؤسسات والاقتصاد ككل. وتساعد دراسة هذه الخصائص في فهم أبعاد الظاهرة التضخمية والتمييز بينها وبين غيرها من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالأسعار. ومن أبرز خصائص التضخم ما يلي:

أ- التضخم ظاهرة اقتصادية كلية:

يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية الكلية التي تؤثر في الاقتصاد الوطني بأكمله، ولا يقتصر تأثيره على قطاع أو نشاط اقتصادي معين. فعندما ترتفع معدلات التضخم فإن آثارها تمتد إلى مختلف الأسواق والقطاعات الإنتاجية والخدمية، كما تنعكس على مستويات الاستهلاك والاستثمار والادخار والتشغيل. ولذلك تهتم الحكومات والبنوك المركزية بمتابعة معدلات التضخم باعتبارها مؤشراً رئيساً على الاستقرار الاقتصادي.

ب- الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار:

من أهم خصائص التضخم أنه يتمثل في الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة. فالتضخم لا يعني مجرد ارتفاع سعر سلعة أو خدمة واحدة، وإنما يشير إلى ارتفاع غالبية أسعار السلع والخدمات المتداولة في الاقتصاد. كما أن الاستمرارية تعد شرطاً أساسياً لاعتبار الظاهرة تضخماً، إذ إن الارتفاع المؤقت أو الموسمي للأسعار لا يعد تضخماً بالمعنى الاقتصادي الدقيق.

ج- انخفاض القوة الشرائية للنقود:

يرتبط التضخم ارتباطاً مباشراً بانخفاض القوة الشرائية للنقود، حيث تصبح الوحدة النقدية قادرة على شراء كميات أقل من السلع والخدمات مقارنة بالفترات السابقة. فكلما ارتفع المستوى العام للأسعار تراجعت القيمة الحقيقية للنقود، الأمر الذي يؤثر سلباً على دخول الأفراد ومدخراتهم. وتبرز هذه الخاصية بصورة أكبر لدى أصحاب الدخل الثابتة الذين لا تتغير أجورهم بالسرعة نفسها التي ترتفع بها الأسعار.

د- شمولية التأثير على مختلف السلع والخدمات:

يتسم التضخم بطابعه الشامل، إذ يمتد أثره إلى عدد كبير من السلع والخدمات بدرجات متفاوتة. وعلى الرغم من أن بعض السلع قد تشهد ارتفاعات أكبر من غيرها، فإن التضخم الحقيقي يظهر عندما يشمل الارتفاع معظم مكونات الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، مثل الغذاء والسكن والنقل والتعليم والرعاية الصحية وغيرها. ولذلك تعتمد الجهات الإحصائية على سلة واسعة من السلع والخدمات عند قياس معدلات التضخم.

هـ- تفاوت آثاره بين الفئات الاقتصادية والاجتماعية:

لا تتوزع آثار التضخم بالتساوي بين أفراد المجتمع، بل تختلف باختلاف مستويات الدخل وطبيعة النشاط الاقتصادي ومصادر الثروة. فالفئات منخفضة الدخل تكون الأكثر تضرراً من ارتفاع الأسعار بسبب محدودية مواردها المالية وارتفاع نسبة الإنفاق على الاحتياجات الأساسية من إجمالي دخلها. في المقابل قد تتمكن بعض الفئات الأخرى من التكيف مع التضخم أو الاستفادة منه من خلال ارتفاع قيمة الأصول أو الأرباح التجارية.

و- ارتباط التضخم بالتوقعات الاقتصادية:

من الخصائص المهمة للتضخم أنه يتأثر بالتوقعات المستقبلية للأفراد والمنشآت. فعندما يتوقع المستهلكون استمرار ارتفاع الأسعار فإنهم يسارعون إلى شراء السلع قبل زيادة أسعارها مستقبلاً، كما قد يعتمد المنتجون والتجار إلى رفع الأسعار تحسباً لارتفاع تكاليف الإنتاج. ويساهم هذا السلوك في زيادة الضغوط التضخمية واستمرار ارتفاع الأسعار، وهو ما يعرف بالتضخم الناتج عن التوقعات التضخمية.

ز- تعدد مسببات التضخم:

يتميز التضخم بكونه ظاهرة متعددة الأسباب، فقد ينشأ نتيجة زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، أو بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، أو نتيجة التوسع في عرض النقود، أو بفعل عوامل خارجية مثل ارتفاع أسعار الواردات وتقلبات أسعار الصرف. ولذلك تختلف أسباب التضخم من دولة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة.

ح- التأثير في توزيع الدخل والثروة:

يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل والثروات بين فئات المجتمع المختلفة. فارتفاع الأسعار يقلل من القيمة الحقيقية للمدخرات النقدية ويؤثر سلباً على أصحاب الأجور الثابتة، بينما قد يستفيد أصحاب الأصول الحقيقية مثل العقارات والأراضي وبعض الاستثمارات من ارتفاع قيمتها السوقية مع زيادة الأسعار. ولهذا يعد التضخم من العوامل المؤثرة في العدالة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع.

ومن خلال ما سبق يتضح أن التضخم ليس مجرد ارتفاع في الأسعار، بل هو ظاهرة اقتصادية معقدة ومتعددة الأبعاد تنعكس آثارها على مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يجعل دراستها ضرورة لفهم انعكاساتها على القدرة الشرائية ومستويات المعيشة، وخاصة لدى الفئات منخفضة الدخل التي تشكل محور هذه الدراسة.

٣/٢/٢ أنواع التضخم:

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية متعددة الأشكال والأنواع، وتختلف تصنيفاته باختلاف المعايير المستخدمة في دراسته وتحليله. فقد يصنف وفقاً لدرجة شدته، أو وفقاً للأسباب والعوامل المؤدية إليه، أو وفقاً لمصدره. وتساعد دراسة أنواع التضخم في فهم أبعاده المختلفة وتحديد السياسات الاقتصادية المناسبة للتعامل معه والحد من آثاره السلبية على الاقتصاد والمجتمع.

أ- التضخم الزاحف:

يقصد بالتضخم الزاحف ذلك النوع من التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار بمعدلات منخفضة وبصورة تدريجية خلال فترة زمنية طويلة، وغالباً ما تكون معدلاته محدودة ويمكن للاقتصاد التكيف معها دون حدوث اضطرابات كبيرة. ويعتبر هذا النوع من أقل أنواع التضخم خطورة، حيث لا يؤدي

عادة إلى فقدان الثقة في العملة أو إحداث اختلالات كبيرة في النشاط الاقتصادي. كما يرى بعض الاقتصاديين أن وجود معدلات منخفضة من التضخم قد يكون أمراً طبيعياً في الاقتصادات النامية نتيجة التوسع في النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب على السلع والخدمات.

ب- التضخم المعتدل:

يشير التضخم المعتدل إلى ارتفاع الأسعار بمعدلات أعلى من التضخم الزاحف ولكنها تبقى ضمن الحدود التي يمكن السيطرة عليها من خلال السياسات النقدية والمالية. ويؤدي هذا النوع إلى انخفاض تدريجي في القوة الشرائية للنقد، إلا أن آثاره لا تصل إلى درجة إحداث اضطرابات اقتصادية حادة. وتحرص معظم الدول على المحافظة على معدلات تضخم معتدلة تضمن استمرار النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو دون التأثير الكبير على مستويات المعيشة.

ج- التضخم السريع:

يحدث التضخم السريع عندما ترتفع الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة زمنية قصيرة، مما يؤدي إلى تراجع واضح في القوة الشرائية للنقد وزيادة حالة عدم اليقين لدى المستهلكين والمنتجين. ويؤثر هذا النوع في قرارات الادخار والاستثمار والاستهلاك، كما يدفع الأفراد إلى الإسراع في الإنفاق خشية ارتفاع الأسعار مستقبلاً. ويُعد التضخم السريع من الظواهر التي تتطلب تدخلاً اقتصادياً عاجلاً للحد من تفاقمها.

د- التضخم الجامح:

يعتبر التضخم الجامح من أخطر أنواع التضخم وأكثرها تأثيراً على الاقتصاد الوطني، حيث ترتفع الأسعار بصورة متسارعة ومستمرة إلى مستويات مرتفعة جداً خلال فترات زمنية قصيرة. وفي هذه الحالة تفقد العملة جزءاً كبيراً من قيمتها، وتراجع الثقة بها كوسيلة للتبادل وحفظ القيمة، مما يؤدي إلى اضطراب النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر وتدهور مستويات المعيشة. وغالباً ما يرتبط هذا النوع من التضخم بالأزمات الاقتصادية الحادة والاختلالات المالية والنقدية الكبيرة.

هـ- تضخم الطلب:

ينشأ تضخم الطلب عندما يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدلات تفوق قدرة الاقتصاد على الإنتاج والتوفير. ويؤدي هذا الاختلال بين العرض والطلب إلى ارتفاع الأسعار نتيجة المنافسة بين

المستهلكين على السلع والخدمات المتاحة. ويحدث هذا النوع عادة في فترات الانتعاش الاقتصادي أو نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي أو التوسع في الائتمان المصرفي وارتفاع الدخل.

و- تضخم التكاليف:

يحدث تضخم التكاليف نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج التي تتحملها المنشآت الاقتصادية، مثل ارتفاع أسعار المواد الخام والطاقة والأجور والنقل والخدمات الإنتاجية. وعندما ترتفع هذه التكاليف يلجأ المنتجون إلى نقل جزء من الأعباء إلى المستهلكين من خلال رفع أسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ز- التضخم المستورد:

يقصد بالتضخم المستورد انتقال الضغوط التضخمية من الخارج إلى الاقتصاد المحلي نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة أو نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية. ويزداد تأثير هذا النوع من التضخم في الاقتصادات التي تعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من السلع الأساسية والمواد الأولية. ويُعد التضخم المستورد من الأنواع المهمة في الاقتصادات المنفتحة على التجارة الدولية، حيث تؤثر التغيرات الاقتصادية العالمية بصورة مباشرة على مستويات الأسعار المحلية.

ومن خلال ما سبق يتضح أن التضخم لا يأخذ شكلاً واحداً، بل يتنوع تبعاً لدرجة شدته ومصادره وأسبابه الاقتصادية المختلفة. ويسهم التعرف على هذه الأنواع في فهم طبيعة الظاهرة التضخمية بصورة أكثر دقة، كما يساعد في اختيار السياسات المناسبة لمعالجة أسبابها والحد من آثارها السلبية، وخاصة على الفئات منخفضة الدخل التي تتأثر بصورة أكبر بارتفاع الأسعار وتراجع القوة الشرائية للنقود.

٤/٢/٢ أسباب التضخم:

أ- التوسع في عرض النقود:

يعتبر التوسع في عرض النقود من أبرز الأسباب التي تناولتها الأدبيات الاقتصادية عند تفسير ظاهرة التضخم، حيث ترى المدرسة النقدية أن الزيادة المفرطة في كمية النقود المتداولة داخل الاقتصاد تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار عندما لا يصاحبها نمو مماثل في حجم الإنتاج الحقيقي للسلع والخدمات. وتستند هذه الرؤية إلى أن النقود تمثل وسيلة للتبادل وشراء السلع والخدمات، وعندما تزداد

كميتها بصورة تفوق حجم السلع والخدمات المتاحة في السوق تنشأ ضغوط طلبية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ويحدث التوسع في عرض النقود نتيجة مجموعة من العوامل، من أبرزها زيادة الإصدار النقدي من قبل السلطات النقدية، أو التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل المصارف التجارية، أو تمويل العجز في الموازنة العامة من خلال التوسع النقدي. وتؤدي هذه الإجراءات إلى زيادة السيولة المتاحة لدى الأفراد والمؤسسات، وهو ما يرفع قدرتهم على الإنفاق والاستهلاك والاستثمار.

ومع ارتفاع حجم الإنفاق الكلي في الاقتصاد يزداد الطلب على السلع والخدمات، وفي حال عدم قدرة المنتجين على زيادة الإنتاج بالسرعة الكافية لتلبية الطلب المتزايد فإن الأسعار تبدأ بالارتفاع تدريجياً. ويزداد تأثير هذا العامل في الاقتصادات التي تعاني من محدودية الطاقة الإنتاجية أو ضعف مرونة العرض، حيث يصبح من الصعب التوسع في الإنتاج خلال فترات قصيرة.

كما أن استمرار التوسع في عرض النقود لفترات طويلة قد يؤدي إلى ترسيخ التوقعات التضخمية لدى الأفراد والمؤسسات، فيتوقع المستهلكون استمرار ارتفاع الأسعار مستقبلاً، مما يدفعهم إلى زيادة الإنفاق الحالي، بينما يعتمد المنتجون والتجار إلى رفع الأسعار تحسباً لارتفاع التكاليف في المستقبل. وبذلك تتحول الزيادة النقدية إلى عامل مستمر في تغذية الضغوط التضخمية.

ولذلك تحرص البنوك المركزية في مختلف دول العالم على مراقبة معدلات نمو المعروض النقدي والتحكم فيها بما يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، بهدف المحافظة على استقرار الأسعار والحد من الآثار السلبية للتضخم على النشاط الاقتصادي ومستويات المعيشة.

ب- زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات:

يُعد ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات من الأسباب الرئيسية للتضخم، ويظهر هذا النوع من التضخم عندما يفوق حجم الطلب في الاقتصاد القدرة الإنتاجية المتاحة. فكلما زادت رغبة الأفراد والمؤسسات والحكومة في الإنفاق والاستهلاك والاستثمار دون وجود زيادة مماثلة في الإنتاج، نشأ اختلال بين العرض والطلب يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بصورة تدريجية.

ويحدث ذلك عادة خلال فترات النمو الاقتصادي والانتعاش، حيث ترتفع دخول الأفراد وتزداد مستويات التوظيف، مما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية ومن ثم زيادة الطلب على مختلف السلع والخدمات. وفي حال عجز المنتجين عن تلبية هذا الطلب المتزايد بالسرعة المطلوبة، فإن المنافسة بين المستهلكين للحصول على السلع المتاحة تدفع الأسعار نحو الارتفاع.

كما قد ينتج تضخم الطلب عن التوسع في الإنفاق الحكومي على المشروعات والخدمات العامة، أو نتيجة زيادة الاستثمارات الخاصة، أو بسبب التوسع في الائتمان المصرفي الذي يوفر سيولة إضافية للأفراد والمنشآت. ويؤدي تراكم هذه العوامل إلى زيادة الإنفاق الكلي داخل الاقتصاد، وهو ما ينعكس في صورة ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار.

هذا النوع يعتبر من التضخم أكثر شيوعاً في الاقتصادات التي تشهد معدلات نمو مرتفعة أو التي تتبنى سياسات توسعية تهدف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، إلا أن استمراره لفترات طويلة قد يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية للنقد وارتفاع تكاليف المعيشة. ومن الجدير بالذكر أن تأثير زيادة الطلب الكلي في حدوث التضخم يختلف باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد. فإذا كان الاقتصاد يمتلك طاقات إنتاجية غير مستغلة أو يعاني من ضعف في الطلب، فإن زيادة الإنفاق قد تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل دون أن يترتب عليها ارتفاع كبير في الأسعار. أما إذا كان الاقتصاد يعمل بالقرب من طاقته الإنتاجية القصوى، فإن أي زيادة إضافية في الطلب غالباً ما تنعكس في صورة ارتفاعات سعرية بدلاً من زيادة الإنتاج.

كما أن استمرار زيادة الطلب لفترات طويلة يؤدي إلى تغير سلوك المنتجين والمستهلكين داخل السوق. فالمنتجون يدركون وجود طلب مرتفع ومستمر على منتجاتهم، مما قد يشجع بعضهم على رفع الأسعار لتحقيق أرباح أكبر. وفي المقابل قد يسارع المستهلكون إلى شراء السلع قبل ارتفاع أسعارها مستقبلاً، وهو ما يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية واستمرارها لفترات أطول.

وتبرز أهمية هذا العامل في الاقتصادات التي تشهد نمواً سكانياً متسارعاً أو ارتفاعاً في مستويات الدخل، حيث يزداد الطلب على الغذاء والسكن والنقل والتعليم والخدمات الصحية. وإذا لم يترافق ذلك مع توسع مماثل في الطاقة الإنتاجية والاستثمارات، فإن الاقتصاد يواجه ضغوطاً تضخمية تؤثر بصورة مباشرة في مستويات المعيشة والقوة الشرائية للأفراد، ولا سيما الفئات منخفضة الدخل التي تخصص جزءاً كبيراً من دخلها للإنفاق على الاحتياجات الأساسية.

ج- ارتفاع تكاليف الإنتاج:

يعتبر ارتفاع تكاليف الإنتاج من أهم العوامل المسببة للتضخم، حيث تعتمد عملية الإنتاج على مجموعة من المدخلات الأساسية مثل المواد الخام والطاقة والأجور ووسائل النقل والتخزين والخدمات المساندة. وعندما ترتفع أسعار هذه المدخلات ترتفع تكلفة إنتاج السلع والخدمات، الأمر الذي يدفع المنتجين إلى تحميل المستهلك النهائي جزءاً كبيراً من تلك الزيادة من خلال رفع الأسعار. وتتأثر تكاليف الإنتاج بعدد من المتغيرات الاقتصادية، من أبرزها ارتفاع أسعار النفط والطاقة، وزيادة أجور العمالة،

وارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة، إضافة إلى زيادة تكاليف النقل والخدمات اللوجستية. ومع استمرار هذه الزيادات يصبح من الصعب على المنشآت المحافظة على مستويات الأسعار السابقة دون التأثير في أرباحها.

كما أن ارتفاع التكاليف لا يؤثر فقط في السلع النهائية، بل يمتد أثره إلى مختلف مراحل العملية الإنتاجية، مما يؤدي إلى انتقال الزيادات السعرية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. ولذلك يُعرف هذا النوع من التضخم بتضخم التكاليف، لأنه ينشأ أساساً من جانب العرض وليس من جانب الطلب. وتزداد خطورة هذا النوع من التضخم عندما يتزامن مع تباطؤ النمو الاقتصادي أو انخفاض الإنتاج، حيث تواجه الحكومات تحدياً مزدوجاً يتمثل في السيطرة على ارتفاع الأسعار دون التأثير سلباً في النشاط الاقتصادي.

ولا يقتصر تأثير ارتفاع تكاليف الإنتاج على المنتجين فقط، بل يمتد ليشمل الاقتصاد بأكمله. فعندما ترتفع تكاليف الإنتاج في قطاع معين، تنتقل هذه الزيادات تدريجياً إلى القطاعات الأخرى المرتبطة به من خلال سلاسل التوريد والإنتاج. فعلى سبيل المثال، يؤدي ارتفاع أسعار الوقود إلى زيادة تكاليف النقل، ومن ثم ترتفع تكاليف توزيع السلع والخدمات في مختلف القطاعات الاقتصادية.

كما أن ارتفاع تكاليف الإنتاج قد يدفع بعض المنشآت إلى تقليص حجم إنتاجها أو تأجيل خطط التوسع والاستثمار، وهو ما يؤدي إلى انخفاض المعروض من السلع والخدمات في الأسواق. وعندما يتزامن انخفاض العرض مع استمرار الطلب عند مستوياته المرتفعة، تتزايد الضغوط التضخمية بصورة أكبر وتصبح السيطرة عليها أكثر صعوبة.

د- التضخم المستورد:

أصبح التضخم المستورد من الظواهر الاقتصادية المهمة في ظل الانفتاح الاقتصادي وتزايد الاعتماد على التجارة الدولية. ويقصد به انتقال الارتفاعات السعرية من الأسواق العالمية إلى الاقتصاد المحلي نتيجة استيراد السلع والخدمات أو المواد الخام بأسعار مرتفعة.

وتتعرض الدول المستوردة للسلع الأساسية بصورة أكبر لهذا النوع من التضخم، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء أو الطاقة أو المواد الخام في الأسواق العالمية إلى زيادة تكلفة الواردات، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات داخل الدولة. كما يزداد تأثير التضخم المستورد في الاقتصادات التي تعتمد بدرجة كبيرة على الخارج في توفير احتياجاتها الاستهلاكية والإنتاجية.

ولا يقتصر تأثير التضخم المستورد على السلع النهائية فقط، بل يمتد أيضاً إلى مستلزمات الإنتاج التي تستخدمها المصانع والمنشآت الاقتصادية. وعندما ترتفع تكلفة هذه المدخلات ترتفع تكاليف الإنتاج

المحلي، وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة أسعار المنتجات النهائية. ويعتبر التضخم المستورد من التحديات التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية، لأن أسبابه ترتبط في كثير من الأحيان بعوامل خارجية يصعب التحكم فيها محلياً، مثل الأزمات العالمية أو تقلبات أسعار الطاقة والمواد الغذائية.

وتبرز أهمية التضخم المستورد بصورة خاصة في المملكة العربية السعودية نظراً لارتباط الاقتصاد المحلي بالأسواق العالمية واعتماده على استيراد جزء من السلع الاستهلاكية والمواد الأولية والسلع الوسيطة المستخدمة في الإنتاج. ولذلك فإن أي ارتفاع في الأسعار العالمية للغذاء أو الطاقة أو تكاليف النقل والشحن ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على المستوى العام للأسعار داخل المملكة. كما أن التطورات الاقتصادية العالمية والأزمات الدولية قد تسهم في انتقال الضغوط التضخمية إلى الاقتصاد المحلي، وهو ما يجعل التضخم المستورد أحد العوامل المؤثرة في معدلات التضخم بالمملكة. وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن العوامل الخارجية تمثل أحد المحددات الرئيسة للتضخم في الاقتصاد السعودي، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي واتساع حجم التجارة الخارجية.

هـ- الاحتكار وضعف المنافسة:

يعتبر الاحتكار وضعف المنافسة من العوامل التي تسهم في ارتفاع الأسعار وظهور الضغوط التضخمية في بعض القطاعات الاقتصادية. فعندما تسيطر منشأة واحدة أو عدد محدود من المنشآت على إنتاج سلعة أو خدمة معينة، تصبح لديها القدرة على التأثير في الأسعار وتحديد ما يحقق مصالحها الاقتصادية. وفي الأسواق التي تقتصر إلى المنافسة الكافية قد لا تكون الأسعار انعكاساً حقيقياً لقوى العرض والطلب، بل نتيجة لقدرة بعض المنتجين أو الموردين على التحكم في الكميات المعروضة أو فرض هوامش ربح مرتفعة. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وتحمل المستهلكين أعباء مالية إضافية.

كما أن ضعف المنافسة يقلل من الحوافز المرتبطة بتحسين الكفاءة الإنتاجية أو خفض التكاليف، الأمر الذي قد يؤدي إلى استمرار ارتفاع الأسعار لفترات طويلة. ولذلك تحرص الحكومات على تطبيق قوانين حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية للمحافظة على استقرار الأسواق وحماية المستهلكين. ولا يقتصر أثر الاحتكار على رفع الأسعار فحسب، بل يمتد إلى التأثير في جودة السلع والخدمات وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية. ففي الأسواق التنافسية يسعى المنتجون إلى تحسين الجودة وخفض التكاليف للحفاظ على حصصهم السوقية، بينما تقل هذه الحوافز في الأسواق الاحتكارية. كما أن بعض الممارسات الاحتكارية، مثل تخزين السلع أو تقليل المعروض بهدف رفع الأسعار، قد تؤدي إلى اضطرابات سعرية تؤثر بشكل مباشر في المستهلكين وتزيد من الأعباء المعيشية عليهم.

و- ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية:

تُعد أسعار الطاقة والمواد الأولية من المحددات الأساسية لتكاليف الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية. وعندما ترتفع أسعار النفط أو الغاز أو الكهرباء أو المواد الخام، فإن تكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع ترتفع بدورها، وهو ما ينعكس على أسعار السلع والخدمات النهائية.

ويظهر أثر هذا العامل بصورة واضحة في الاقتصادات المرتبطة بالأسواق العالمية، حيث تنتقل الزيادات في أسعار الطاقة والمواد الخام بسرعة إلى الأسواق المحلية. كما أن ارتفاع تكاليف الطاقة لا يؤثر فقط في القطاع الصناعي، بل يمتد إلى القطاعات الزراعية والخدمية وقطاع النقل، مما يجعل تأثيره واسع النطاق على الاقتصاد بأكمله.

ومن ثم فإن الارتفاع المستمر في أسعار الطاقة والمواد الأولية يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية وتراجع القوة الشرائية للأفراد، خاصة الفئات منخفضة الدخل التي تنفق نسبة كبيرة من دخولها على الاحتياجات الأساسية. ولذلك تُعد مراقبة أسعار الطاقة والمواد الخام من العناصر المهمة في السياسات الرامية إلى تحقيق استقرار الأسعار والحد من التضخم.

كما أن ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية يؤدي إلى سلسلة من التأثيرات المتتالية داخل الاقتصاد، حيث ترتفع تكاليف الإنتاج في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، ثم تنتقل هذه الزيادات إلى أسعار السلع النهائية التي يتحملها المستهلك. ويُعرف هذا التأثير أحياناً بالأثر المتسلسل للتكاليف، إذ لا تقتصر الزيادة على قطاع معين، بل تمتد إلى معظم الأنشطة الاقتصادية. وفي ظل الاعتماد المتزايد على الطاقة في عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع، أصبحت أسعار الطاقة من أهم العوامل المؤثرة في معدلات التضخم في مختلف دول العالم.

وقد أظهرت العديد من الأزمات الاقتصادية العالمية أن الارتفاعات الحادة في أسعار النفط والغاز والمواد الغذائية الأساسية غالباً ما تكون مصحوبة بارتفاعات ملحوظة في معدلات التضخم وتكاليف المعيشة، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على القوة الشرائية للأفراد، وخاصة الفئات منخفضة الدخل التي تتأثر بشكل أكبر بارتفاع أسعار السلع الأساسية والخدمات الضرورية.

ز- اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية:

شهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة العديد من الاضطرابات التي أثرت على سلاسل الإمداد والإنتاج والنقل الدولي، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على مستويات الأسعار في العديد من الدول. ويقصد بسلاسل الإمداد مجموعة المراحل التي تمر بها السلع والخدمات منذ الحصول على المواد

الخام وحتى وصولها إلى المستهلك النهائي. وعندما تتعرض هذه السلاسل للاضطراب نتيجة الأزمات الصحية أو الكوارث الطبيعية أو النزاعات الدولية، تنخفض كميات السلع المتاحة في الأسواق وترتفع تكاليف الإنتاج والشحن والتوزيع.

وقد برز هذا العامل بصورة واضحة خلال جائحة كورونا، حيث أدت القيود المفروضة على النقل والإنتاج إلى حدوث نقص في العديد من السلع والمواد الخام، مما تسبب في ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي. كما أسهمت بعض الأزمات الجيوسياسية والصراعات الدولية في زيادة الضغوط على سلاسل الإمداد العالمية، وهو ما انعكس على أسعار الطاقة والمواد الغذائية والسلع الصناعية. وتؤكد الدراسات الحديثة أن اضطرابات سلاسل الإمداد أصبحت من العوامل المهمة في تفسير موجات التضخم التي شهدتها الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة.

٥/٢/٢ آثار التضخم:

لا تقتصر أهمية دراسة التضخم على معرفة أسبابه ومظاهره فحسب، بل تمتد إلى فهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب عليه، نظراً لكونه من الظواهر التي تؤثر بصورة مباشرة في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي. فالتضخم لا يمثل مجرد ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وإنما يعكس مجموعة من التغيرات التي تطال سلوك الأفراد والمؤسسات وتؤثر في القرارات المتعلقة بالاستهلاك والادخار والاستثمار والإنتاج. كما أن استمرار معدلات التضخم عند مستويات مرتفعة قد يؤدي إلى اختلالات اقتصادية واجتماعية تؤثر في استقرار الاقتصاد وقدرته على تحقيق النمو والتنمية المستدامة.

وتختلف آثار التضخم باختلاف درجته ومدته وطبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة، فقد تكون بعض آثاره محدودة وقابلة للاحتواء في حالات التضخم المعتدل، في حين تصبح أكثر حدة وخطورة عندما ترتفع معدلات التضخم بصورة متسارعة أو تستمر لفترات طويلة. كما أن تأثير التضخم لا يكون متساوياً بين جميع فئات المجتمع، إذ تتباين قدرة الأفراد والمؤسسات على التكيف مع ارتفاع الأسعار وفقاً لمستويات الدخل وحجم الثروات وطبيعة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسونها.

ومن هذا المنطلق يُنظر إلى التضخم باعتباره من أهم التحديات التي تواجه السياسات الاقتصادية في مختلف الدول، لما يترتب عليه من آثار تمس مستوى معيشة الأفراد وتوزيع الدخل والثروات وكفاءة الأداء الاقتصادي. وترداد أهمية دراسة هذه الآثار في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وما يصاحبها من تقلبات في أسعار السلع والطاقة والخدمات، والتي تنعكس بصورة مباشرة على الاقتصادات الوطنية

وعلى الأوضاع المعيشية للأسر، ولا سيما الفئات منخفضة الدخل التي تعد الأكثر تأثراً بارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية.

أ- انخفاض القوة الشرائية للنقود:

يعد انخفاض القوة الشرائية للنقود من أكثر الآثار المباشرة الناتجة عن التضخم، حيث يؤدي الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار إلى تراجع القيمة الحقيقية للنقود مع مرور الوقت. ويقصد بالقوة الشرائية مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها باستخدام وحدة نقدية معينة، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار يعني أن المبلغ نفسه من المال يصبح أقل قدرة على تلبية الاحتياجات التي كان يلبها في السابق.

وتكمن خطورة هذا الأثر في أنه يمس جميع الأفراد بصورة مباشرة، إذ ينعكس على أنماط الإنفاق والاستهلاك اليومية. فمع استمرار ارتفاع الأسعار يجد الأفراد أنفسهم مضطرين إلى إعادة ترتيب أولوياتهم الاستهلاكية والتخلي عن بعض السلع أو الخدمات التي كانوا يحصلون عليها سابقاً، وذلك من أجل التكيف مع الارتفاع المتزايد في تكاليف المعيشة. وكلما ارتفعت معدلات التضخم ازدادت صعوبة المحافظة على المستوى المعيشي نفسه، خاصة إذا لم تصاحب ارتفاع الأسعار زيادات مماثلة في الدخل والأجور.

كما يؤدي تراجع القوة الشرائية إلى انخفاض القيمة الحقيقية للدخل، حتى وإن بقي الدخل النقدي ثابتاً أو ارتفع بمعدلات أقل من معدل التضخم. فقد يبدو ظاهرياً أن الفرد يحصل على دخل أعلى من السابق، إلا أن قدرته الفعلية على شراء السلع والخدمات تكون قد انخفضت نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار. ولذلك فإن تقييم الأوضاع الاقتصادية للأفراد لا يعتمد على مقدار الدخل النقدي فقط، بل على ما يعرف بالدخل الحقيقي الذي يأخذ في الاعتبار أثر التضخم على القدرة الشرائية.

وتظهر آثار انخفاض القوة الشرائية بصورة أكبر لدى الفئات منخفضة الدخل، نظراً لأن الجزء الأكبر من دخولها يوجه لتغطية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والسكن والنقل والرعاية الصحية. وعندما ترتفع أسعار هذه السلع والخدمات تصبح هذه الفئات أكثر عرضة للضغوط الاقتصادية، حيث تضطر إلى تقليص استهلاكها أو الاستغناء عن بعض الاحتياجات غير الأساسية للحفاظ على توازن ميزانيتها المحدودة.

وعلاوة على ذلك، فإن استمرار تراجع القوة الشرائية لفترات طويلة قد يؤدي إلى انخفاض مستويات الرفاه الاقتصادي وزيادة الشعور بعدم الاستقرار المعيشي، كما قد ينعكس على مستويات

الادخار والاستثمار والاستهلاك داخل الاقتصاد. ومن ثم فإن المحافظة على استقرار الأسعار تمثل أحد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية، لما لها من دور مهم في حماية القوة الشرائية للنقود والمحافظة على مستويات المعيشة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ب- تأثير التضخم على توزيع الدخل والثروة:

يعد تأثير التضخم على توزيع الدخل والثروة من الآثار الاقتصادية المهمة التي تحظى باهتمام الباحثين وصناع السياسات الاقتصادية، نظراً لما يترتب عليه من انعكاسات اجتماعية واقتصادية واسعة. فالتضخم لا يؤثر على جميع أفراد المجتمع بالدرجة نفسها، بل تختلف آثاره تبعاً لمستويات الدخل وطبيعة مصادره، وكذلك تبعاً لحجم الثروة التي يمتلكها الأفراد ومدى قدرتهم على التكيف مع التغيرات المستمرة في الأسعار.

ويؤدي التضخم في كثير من الأحيان إلى إعادة توزيع الدخل بصورة غير متوازنة بين فئات المجتمع المختلفة. فالأفراد الذين يعتمدون على دخول ثابتة، مثل الموظفين والمتقاعدين وأصحاب المعاشات، غالباً ما يكونون الأكثر تأثراً بارتفاع الأسعار، لأن دخولهم لا ترتفع بالمعدل نفسه الذي ترتفع به تكاليف المعيشة. ونتيجة لذلك تتراجع القيمة الحقيقية لدخولهم، وتتنخفض قدرتهم على الحصول على السلع والخدمات التي كانوا يحصلون عليها في السابق.

وفي المقابل، قد تستفيد بعض الفئات من التضخم، وخاصة أصحاب الأصول الحقيقية مثل العقارات والأراضي وبعض الاستثمارات، حيث ترتفع القيمة السوقية لهذه الأصول مع ارتفاع المستوى العام للأسعار. كما قد تتمكن بعض المنشآت التجارية والإنتاجية من نقل الزيادات في التكاليف إلى المستهلك النهائي من خلال رفع أسعار منتجاتها، الأمر الذي يساعدها على المحافظة على أرباحها أو زيادتها في بعض الحالات.

كما يؤثر التضخم في توزيع الثروة داخل المجتمع، إذ يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للمدخرات النقدية المحتفظ بها لفترات طويلة. فالأفراد الذين يحتفظون بجزء كبير من ثروتهم في صورة نقدية أو ودائع منخفضة العائد قد يتعرضون لخسائر حقيقية نتيجة انخفاض القيمة الشرائية للنقود. وعلى العكس من ذلك، قد يحقق المستثمرون في بعض الأصول الحقيقية أو المالية مكاسب ناتجة عن ارتفاع قيمتها الاسمية مع التضخم.

ويترتب على هذه التغيرات اتساع الفجوة الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، حيث تصبح الفئات محدودة الدخل أكثر عرضة للتأثر بارتفاع الأسعار مقارنة بالفئات ذات الدخل المرتفعة أو التي

تمتلك أصولاً متنوعة. ومع استمرار التضخم لفترات طويلة قد يزداد التفاوت في توزيع الدخل والثروة، الأمر الذي ينعكس سلباً على العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق، فإن معالجة الآثار التضخمية لا تقتصر على السيطرة على ارتفاع الأسعار فقط، بل تمتد أيضاً إلى حماية الفئات الأكثر تأثراً من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة، مثل تحسين مستويات الأجور والدعم الاجتماعي وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية، بما يسهم في الحد من الآثار السلبية للتضخم على توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع.

ج- تأثير التضخم على الاستثمار:

يؤثر التضخم بصورة مباشرة وغير مباشرة في القرارات الاستثمارية للأفراد والمؤسسات، حيث يعتبر استقرار الأسعار أحد العوامل المهمة التي تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بثقة ووضوح. وعندما ترتفع معدلات التضخم بصورة كبيرة أو تتسم بعدم الاستقرار، تزداد حالة عدم اليقين بشأن التكاليف والعوائد المستقبلية، مما قد يؤثر في حجم الاستثمارات واتجاهاتها. ويؤدي التضخم إلى زيادة تكاليف تنفيذ المشروعات الاستثمارية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الخام والمعدات والطاقة والأجور والخدمات المختلفة. ومع ارتفاع هذه التكاليف قد ترتفع احتياجات التمويل اللازمة للمشروعات، الأمر الذي يزيد من الأعباء المالية على المستثمرين ويؤثر في جدوى بعض الاستثمارات، خاصة المشروعات طويلة الأجل.

كما أن التضخم المرتفع قد يدفع المؤسسات المالية إلى رفع أسعار الفائدة بهدف الحد من الضغوط التضخمية والمحافظة على استقرار الأسعار. ويترتب على ذلك زيادة تكلفة الاقتراض بالنسبة للمستثمرين، مما يؤدي إلى تراجع بعض الخطط الاستثمارية أو تأجيلها لحين تحسن الظروف الاقتصادية. وفي المقابل قد تتجه بعض الاستثمارات نحو القطاعات التي تحقق عوائد سريعة أو التي ترتبط بأصول ترتفع قيمتها مع التضخم. ومن جانب آخر، قد يسهم التضخم المعتدل والمستقر في تشجيع الاستثمار إذا ارتبط بوجود نشاط اقتصادي متنامٍ وارتفاع في مستويات الطلب. أما التضخم المرتفع وغير المتوقع فيؤدي غالباً إلى زيادة المخاطر الاقتصادية وتراجع ثقة المستثمرين، وهو ما ينعكس سلباً على حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وعليه فإن العلاقة بين التضخم والاستثمار تعد من العلاقات المعقدة التي تتأثر بدرجة التضخم ومدى استقراره والسياسات الاقتصادية المتبعة، إلا أن معظم الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن استقرار الأسعار يعد عاملاً أساسياً في توفير بيئة استثمارية جاذبة وداعمة للنمو الاقتصادي.

ويؤدي التضخم المرتفع كذلك إلى زيادة حالة عدم اليقين لدى المستثمرين فيما يتعلق بالتكاليف والعوائد المستقبلية، حيث تصبح عملية تقدير الجدوى الاقتصادية للمشروعات أكثر صعوبة. وقد يدفع ذلك بعض المستثمرين إلى تأجيل قرارات الاستثمار أو تقليص حجم استثماراتهم تحسباً للمخاطر المرتبطة بتقلب الأسعار. كما أن ارتفاع معدلات التضخم غالباً ما يتزامن مع ارتفاع أسعار الفائدة، الأمر الذي يزيد من تكلفة التمويل ويؤثر في قدرة المنشآت على تنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في أنشطتها الإنتاجية. وبالتالي فإن استمرار التضخم عند مستويات مرتفعة قد ينعكس سلباً على بيئة الاستثمار والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

د- تأثير التضخم على الإنتاج والنمو الاقتصادي:

الإنتاج والنمو الاقتصادي تعتبر من المؤشرات الأساسية التي تعكس أداء الاقتصاد وقدرته على تحقيق التنمية وتحسين مستويات المعيشة. وعلى الرغم من أن التضخم المعتدل قد يكون مصاحباً للنمو الاقتصادي في بعض الحالات، فإن استمرار التضخم عند مستويات مرتفعة غالباً ما يؤدي إلى آثار سلبية تؤثر في كفاءة النشاط الإنتاجي ومعدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ويؤدي التضخم إلى زيادة تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار المواد الخام والطاقة والأجور والخدمات المختلفة، مما يرفع الأعباء التي تتحملها المنشآت الاقتصادية. ومع استمرار هذه الزيادات قد تجد بعض المؤسسات صعوبة في المحافظة على مستويات إنتاجها السابقة أو التوسع في أنشطتها، الأمر الذي ينعكس سلباً على حجم الإنتاج الكلي داخل الاقتصاد.

كما أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي، حيث تصبح المنشآت أقل قدرة على تقدير تكاليفها وعوائدها المستقبلية بدقة. ونتيجة لذلك قد تتردد بعض الشركات في اتخاذ قرارات التوسع أو الاستثمار في مشروعات جديدة، الأمر الذي يحد من فرص زيادة الإنتاج وخلق الوظائف وتحقيق النمو الاقتصادي. ومن جهة أخرى، فإن التضخم المرتفع قد يؤثر في القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، خاصة إذا كانت أسعار السلع المحلية ترتفع بوتيرة أسرع من أسعار السلع الأجنبية. وفي هذه الحالة قد تتراجع القدرة على التصدير وتزداد الواردات، مما يؤثر على النشاط الإنتاجي المحلي ويحد من مساهمته في دعم النمو الاقتصادي.

كما أن استمرار التضخم لفترات طويلة قد يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، حيث تنتج بعض الاستثمارات نحو الأنشطة قصيرة الأجل أو المضاربات بدلاً من القطاعات الإنتاجية التي تسهم في زيادة الناتج المحلي وتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك يعد استقرار الأسعار من المتطلبات الأساسية لتهيئة بيئة اقتصادية قادرة على دعم الإنتاج وتحقيق معدلات نمو مستقرة ومستدامة.

هـ- تأثير التضخم على مستوى المعيشة والفقير:

يعد تأثير التضخم على مستوى المعيشة من أكثر الآثار التي يشعر بها الأفراد بصورة مباشرة في حياتهم اليومية، حيث يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى زيادة تكاليف الحصول على السلع والخدمات الأساسية التي يحتاجها الأفراد والأسر. وكلما ارتفعت معدلات التضخم ازدادت الأعباء المالية الواقعة على المستهلكين، خاصة إذا لم تترافق هذه الزيادات مع ارتفاع مماثل في الدخل والأجور.

ويؤدي التضخم إلى تراجع مستوى المعيشة نتيجة انخفاض القدرة الشرائية للأفراد، حيث تصبح الأسر مضطرة إلى تخصيص جزء أكبر من دخلها لتغطية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والسكن والنقل والرعاية الصحية. ومع استمرار ارتفاع الأسعار قد تضطر بعض الأسر إلى تقليص استهلاكها أو الاستغناء عن بعض السلع والخدمات التي كانت تحصل عليها سابقاً، مما ينعكس سلباً على مستوى رفاهيتها المعيشية.

وتظهر هذه الآثار بصورة أكبر لدى الفئات منخفضة الدخل، نظراً لأن الجزء الأكبر من دخولها يوجه لتغطية الاحتياجات الأساسية، الأمر الذي يجعلها أكثر تأثراً بارتفاع أسعار السلع والخدمات الضرورية. كما أن محدودية الموارد المالية المتاحة لهذه الفئات تقلل من قدرتها على مواجهة الزيادات المتكررة في تكاليف المعيشة مقارنة بالفئات ذات الدخل المرتفعة.

وفي بعض الحالات قد يؤدي استمرار التضخم إلى زيادة معدلات الفقر، حيث تنخفض القيمة الحقيقية للدخل وتصبح غير كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد والأسر. كما قد يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والخدمات الأساسية إلى اتساع شريحة الأفراد المعرضين لمخاطر الفقر، خصوصاً في ظل غياب آليات الحماية الاجتماعية الكافية أو ضعف قدرتها على تعويض آثار التضخم.

ومن هذا المنطلق، فإن العلاقة بين التضخم ومستوى المعيشة تعد من أكثر العلاقات ارتباطاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، حيث ينعكس ارتفاع الأسعار بصورة مباشرة على جودة الحياة ومستوى الرفاه الاقتصادي، ويؤثر بشكل خاص على الفئات منخفضة الدخل التي تمثل محور هذه الدراسة.

٣/٢ تقلب الأسعار

١/٣/٢ مفهوم تقلب الأسعار:

يعتبر تقلب الأسعار من الظواهر الاقتصادية التي تشهدها الأسواق نتيجة التغيرات المستمرة في مستويات العرض والطلب والعوامل الاقتصادية المختلفة، ويقصد به حالة التذبذب أو التغير المتكرر في أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة صعوداً أو هبوطاً بدرجات متفاوتة. ويعكس تقلب الأسعار مدى عدم استقرار الأسعار في الأسواق، حيث قد تشهد بعض السلع ارتفاعات مفاجئة أو انخفاضات متسارعة نتيجة عوامل داخلية أو خارجية تؤثر في حركة السوق.

وينظر إلى تقلب الأسعار على أنه أحد المؤشرات المهمة التي تعكس درجة الاستقرار الاقتصادي، إذ إن استقرار الأسعار يسهم في تعزيز الثقة لدى المستهلكين والمنتجين والمستثمرين، بينما تؤدي التقلبات الحادة إلى زيادة حالة عدم اليقين بشأن القرارات الاقتصادية المستقبلية. فعندما تتغير الأسعار بصورة مستمرة يصبح من الصعب على الأفراد التخطيط لنفقاتهم أو تقدير احتياجاتهم المالية، كما تواجه المنشآت صعوبة في تحديد تكاليف الإنتاج والعوائد المتوقعة من أنشطتها الاقتصادية.

ولا تقتصر تقلبات الأسعار على سلعة معينة أو قطاع محدد، بل قد تشمل السلع الغذائية والطاقة والمواد الخام والخدمات المختلفة، وتختلف درجة هذه التقلبات باختلاف طبيعة السلعة وهيكل السوق والعوامل المؤثرة فيها. وتعد السلع الغذائية والطاقة من أكثر السلع عرضة للتقلبات السعرية نظراً لتأثرها بالظروف المناخية والأزمات الاقتصادية العالمية وتكاليف النقل والإنتاج والتطورات الجيوسياسية التي تؤثر في حجم المعروض منها. كما يرتبط مفهوم تقلب الأسعار بدرجة المخاطر الاقتصادية التي تواجه الأفراد والمؤسسات، فكلما ازدادت حدة التقلبات ارتفعت مستويات عدم اليقين في الأسواق، مما قد ينعكس على معدلات الاستهلاك والاستثمار والادخار. ولهذا السبب تحرص الحكومات والمؤسسات الاقتصادية على متابعة حركة الأسعار بصورة مستمرة واتخاذ السياسات المناسبة للحد من التقلبات الحادة والمحافظة على استقرار الأسواق بما يحقق التوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين.

وتبرز أهمية دراسة تقلب الأسعار في ارتباطها المباشر بمستوى المعيشة والقدرة الشرائية للأفراد، حيث تؤثر الارتفاعات المتكررة في أسعار السلع الأساسية على قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها اليومية، خاصة الفئات منخفضة الدخل التي تخصص جزءاً كبيراً من دخلها للإنفاق على الغذاء والسكن والخدمات الأساسية. ومن ثم فإن فهم طبيعة تقلب الأسعار والعوامل المؤثرة فيها يعد خطوة أساسية لتحليل آثارها الاقتصادية والاجتماعية وتقييم انعكاساتها على رفاهية الأفراد واستقرار الاقتصاد بشكل عام.

٢/٣/٢ خصائص تقلب الأسعار :

تتميز تقلبات الأسعار بمجموعة من الخصائص التي تعكس طبيعتها الاقتصادية المعقدة وتأثيراتها المتشعبة على مختلف الأنشطة الاقتصادية. وتساعد دراسة هذه الخصائص على فهم كيفية حدوث التقلبات السعرية وآثارها على الأسواق والمستهلكين والمنتجين، كما تساهم في تفسير السلوك الاقتصادي للأفراد والمؤسسات في ظل التغيرات المستمرة في الأسعار. ومن أبرز خصائص تقلب الأسعار ما يأتي:

أ- عدم الاستقرار والتغير المستمر:

تعتبر خاصية عدم الاستقرار من أبرز الخصائص المرتبطة بتقلب الأسعار، حيث تتغير أسعار السلع والخدمات بصورة مستمرة نتيجة تأثرها بالعديد من العوامل الاقتصادية والإنتاجية والتجارية. وقد تكون هذه التغيرات محدودة في بعض الأحيان، بينما تتخذ طابعاً حاداً ومفاجئاً في أحيان أخرى، خاصة خلال فترات الأزمات الاقتصادية أو الاضطرابات السياسية أو الكوارث الطبيعية. ولا يعني تقلب الأسعار مجرد الارتفاع المستمر للأسعار، بل يشمل أيضاً الانخفاضات المتكررة والتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال فترات زمنية قصيرة أو طويلة. ولذلك فإن الأسواق التي تشهد تقلبات سعرية مرتفعة تنسم بدرجة أكبر من عدم اليقين مقارنة بالأسواق المستقرة، مما يجعل عملية التخطيط الاقتصادي أكثر صعوبة بالنسبة للأفراد والمنشآت على حد سواء. كما أن استمرار حالة عدم الاستقرار السعري قد يؤثر في ثقة المستهلكين والمنتجين في الأسواق، حيث يصبح من الصعب التنبؤ بمستويات الأسعار المستقبلية، وهو ما ينعكس على قرارات الاستهلاك والإنتاج والاستثمار.

ب- التأثير السريع بالمتغيرات الاقتصادية:

تتميز تقلبات الأسعار بسرعة استجابتها للمتغيرات الاقتصادية المختلفة، إذ تتأثر الأسعار بشكل مباشر بأي تغير يطرأ على مستويات العرض والطلب أو تكاليف الإنتاج أو السياسات الاقتصادية أو المتغيرات المالية. فعلى سبيل المثال قد يؤدي ارتفاع أسعار الوقود إلى زيادة تكاليف النقل والإنتاج، وهو ما ينعكس سريعاً على أسعار العديد من السلع والخدمات في الأسواق.

كما تتأثر الأسعار بالتغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وحجم السيولة النقدية، حيث تساهم هذه المتغيرات في تشكيل البيئة الاقتصادية التي تعمل في إطارها الأسواق. وفي ظل الاقتصاد العالمي المعاصر أصبحت الأسعار أكثر حساسية للأحداث الاقتصادية الدولية، الأمر الذي يجعل تأثير المتغيرات الخارجية أكثر وضوحاً مقارنة بالماضي. وتبرز أهمية هذه الخاصية في أن أي صدمة

اقتصادية مهما كان مصدرها قد تنتقل بسرعة إلى الأسواق وتؤدي إلى تغيرات سعرية قد تشمل عدداً كبيراً من السلع والخدمات في وقت قصير.

ج- اختلاف درجة التقلب بين السلع والخدمات:

لا تتعرض جميع السلع والخدمات للمستوى نفسه من التقلبات السعرية، بل تختلف درجة التقلب باختلاف طبيعة السلعة وخصائص السوق الذي تُداول فيه. فهناك سلع تتميز باستقرار نسبي في أسعارها نتيجة انتظام إنتاجها واستقرار الطلب عليها، في حين توجد سلع أخرى تنسم أسعارها بدرجة عالية من التذبذب بسبب تأثرها بعوامل موسمية أو عالمية أو بيئية.

وتعتبر السلع الغذائية والطاقة والمواد الخام من أكثر السلع عرضة للتقلبات السعرية نظراً لارتباطها بظروف الإنتاج والتغيرات المناخية والتطورات الاقتصادية الدولية. كما أن السلع المستوردة غالباً ما تتأثر بتقلبات أسعار الصرف وتكاليف النقل والشحن، مما يجعل أسعارها أكثر عرضة للتغير مقارنة بالسلع المنتجة محلياً. ويؤدي هذا التفاوت في درجة التقلب إلى اختلاف حجم التأثير الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن تغير الأسعار، حيث تتأثر بعض القطاعات الاقتصادية بدرجة أكبر من غيرها تبعاً لطبيعة السلع التي تعتمد عليها.

د- الارتباط بحالة عدم اليقين والمخاطر الاقتصادية:

ترتبط تقلبات الأسعار ارتباطاً وثيقاً بدرجة عدم اليقين السائدة في الاقتصاد، إذ تؤدي التغيرات المتكررة وغير المتوقعة في الأسعار إلى زيادة مستوى المخاطر التي تواجه الأفراد والمؤسسات. فكلما ازدادت حدة التقلبات السعرية أصبح من الصعب تقدير التكاليف والعوائد المستقبلية بصورة دقيقة، مما يؤثر في جودة القرارات الاقتصادية المتخذة.

ويظهر أثر هذه الخاصية بصورة واضحة في القرارات الاستثمارية، حيث يتردد المستثمرون أحياناً في ضخ استثمارات جديدة في ظل بيئة تنسم بارتفاع درجة المخاطرة وعدم وضوح الاتجاهات السعرية المستقبلية. كما ينعكس ذلك على المستهلكين الذين قد يلجؤون إلى تعديل أنماط إنفاقهم أو تأجيل بعض قرارات الشراء تحسباً للتغيرات المستقبلية في الأسعار. ومن ثم فإن ارتفاع درجة عدم اليقين الناتجة عن التقلبات السعرية قد يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض كفاءة تخصيص الموارد داخل الاقتصاد.

هـ - انتقال آثار التقلبات بين القطاعات الاقتصادية:

من الخصائص المهمة لتقلبات الأسعار أنها لا تبقى محصورة في قطاع اقتصادي معين، بل تمتد آثارها إلى قطاعات أخرى من خلال الروابط الاقتصادية المتبادلة بين الأنشطة المختلفة. فعندما ترتفع أسعار سلعة أساسية مثل النفط أو الطاقة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل والإنتاج والتوزيع، الأمر الذي ينعكس على أسعار عدد كبير من السلع والخدمات الأخرى.

ويعرف هذا التأثير بانتقال الصدمات السعرية، حيث تنتقل آثار التغيرات التي تحدث في سوق معين إلى أسواق أخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتزداد أهمية هذه الخاصية في الاقتصادات الحديثة التي تتميز بارتفاع درجة الترابط بين القطاعات الاقتصادية المحلية والعالمية. كما أن انتقال التقلبات بين القطاعات قد يضاعف من آثارها الاقتصادية ويجعل السيطرة عليها أكثر صعوبة، مما يستدعي تدخل السياسات الاقتصادية المناسبة للحد من انتشار آثارها السلبية.

و - التأثير المباشر على مستوى المعيشة والقدرة الشرائية:

هذه الخاصية من أكثر خصائص تقلب الأسعار ارتباطاً بحياة الأفراد اليومية، حيث تؤثر التغيرات السعرية بصورة مباشرة على حجم الإنفاق الاستهلاكي ومستوى المعيشة والقدرة الشرائية للأسر. فعندما ترتفع أسعار السلع والخدمات الأساسية بصورة متكررة أو غير متوقعة، تتراجع قدرة الأفراد على الحصول على الكميات نفسها من السلع والخدمات التي كانوا يحصلون عليها سابقاً بنفس مستوى الدخل.

وتزداد حدة هذا التأثير بالنسبة للفئات منخفضة الدخل نظراً لأن الجزء الأكبر من دخولها يُخصص لتغطية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والسكن والنقل والخدمات الضرورية. وبالتالي فإن أي زيادة في أسعار هذه السلع تؤدي إلى ضغط مباشر على ميزانية الأسرة وإلى تراجع مستوى رفاهيتها الاقتصادية. كما قد تدفع التقلبات السعرية المستمرة بعض الأسر إلى تغيير أنماط استهلاكها أو تقليل الإنفاق على بعض الاحتياجات، الأمر الذي قد ينعكس على جودة الحياة ومستوى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

ز - الارتباط بالأسواق العالمية والمتغيرات الدولية:

تتميز تقلبات الأسعار في الوقت الحاضر بأنها لم تعد مرتبطة بالعوامل المحلية فقط، بل أصبحت تتأثر بدرجة كبيرة بالتطورات الاقتصادية والمالية التي تحدث على المستوى العالمي. ويرجع ذلك إلى اتساع نطاق التجارة الدولية وزيادة الترابط بين الاقتصادات المختلفة، الأمر الذي جعل الأسواق أكثر

حساسية للأحداث الخارجية مقارنة بالماضي. ولذلك فإن أي تغير في أسعار السلع العالمية أو تكاليف النقل والشحن أو أسعار الطاقة قد ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأسعار المحلية.

وتظهر هذه الخاصية بصورة واضحة في السلع الأساسية التي تعتمد الدول على استيرادها من الخارج، حيث تؤدي الارتفاعات التي تحدث في الأسواق العالمية إلى انتقال الضغوط السعرية إلى الأسواق المحلية. كما أن الأزمات الاقتصادية العالمية والاضطرابات الجيوسياسية والكوارث الطبيعية قد تؤدي إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب على المستوى الدولي، وهو ما ينعكس على حركة الأسعار في العديد من الدول. ومن ثم فإن فهم تقلب الأسعار يتطلب دراسة العوامل المحلية والعالمية معاً نظراً لتداخل تأثيراتها وتشابكها. كما أن هذه الخاصية تفسر سبب تأثر العديد من الاقتصادات النامية بتقلبات الأسعار العالمية رغم عدم حدوث تغيرات جوهرية في أوضاعها الاقتصادية الداخلية، حيث تنتقل آثار الصدمات الخارجية عبر التجارة الدولية والاستيراد وأسواق الطاقة والمواد الخام.

ح- التأثير التراكمي على القرارات الاقتصادية:

لا يقتصر أثر تقلب الأسعار على حدوث تغيرات مؤقتة في مستويات الأسعار، بل يمتد ليؤثر بصورة تراكمية على القرارات الاقتصادية المختلفة للأفراد والمؤسسات والحكومات. فالتقلبات المتكررة تدفع المستهلكين إلى إعادة النظر في أولوياتهم الاستهلاكية وأنماط إنفاقهم، كما تدفع المنتجين إلى مراجعة خطط الإنتاج والتسعير تحسباً لأي تغيرات مستقبلية قد تؤثر على التكاليف أو الأرباح.

ومن ناحية أخرى، تؤثر تقلبات الأسعار على قرارات الادخار والاستثمار، حيث يزداد تردد المستثمرين في توجيه أموالهم إلى مشروعات طويلة الأجل في ظل بيئة تتسم بعدم الاستقرار السعري. كما قد تتجه بعض المنشآت إلى تأجيل التوسع أو خفض مستويات الإنتاج تجنباً للمخاطر المرتبطة بالتغيرات السعرية غير المتوقعة. وتتجاوز الآثار التراكمية لتقلب الأسعار الأفراد والمنشآت لتصل إلى الحكومات وصناع السياسات الاقتصادية، إذ تضطر الجهات الحكومية إلى مراجعة السياسات المالية والنقدية بصورة مستمرة للحفاظ على استقرار الأسواق والحد من الآثار السلبية الناتجة عن التقلبات. ولذلك فإن تقلب الأسعار لا يُنظر إليه بوصفه ظاهرة مؤقتة فحسب، بل باعتباره عاملاً مؤثراً في مختلف القرارات الاقتصادية على المدى القصير والطويل)

٣/٣/٢ أنواع تقلب الأسعار:

تختلف تقلبات الأسعار من حيث طبيعتها وأسبابها ومدتها الزمنية، إذ لا تحدث جميع التغيرات السعرية بالدرجة نفسها أو للأسباب ذاتها. فقد تكون بعض التقلبات مؤقتة وسريعة الزوال، بينما تستمر تقلبات أخرى لفترات طويلة نتيجة عوامل اقتصادية وهيكلية أكثر تعقيداً. كما قد ترتبط بعض التقلبات بعوامل موسمية متكررة، في حين تنشأ أخرى نتيجة أزمات أو صدمات مفاجئة تؤثر في الأسواق المحلية أو العالمية. ومن هذا المنطلق يمكن تصنيف تقلبات الأسعار إلى عدة أنواع رئيسية، من أهمها ما يأتي:

أ- التقلبات السعرية قصيرة الأجل:

يقصد بالتقلبات السعرية قصيرة الأجل التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محدودة نسبياً، وقد تمتد من عدة أيام إلى عدة أشهر. وغالباً ما تنتج هذه التقلبات عن عوامل مؤقتة تؤثر في توازن العرض والطلب داخل الأسواق، مثل التغيرات المفاجئة في حجم الطلب الاستهلاكي أو حدوث نقص مؤقت في المعروض من بعض السلع.

وتتميز هذه التقلبات بسرعة ظهورها واختفائها مقارنة بالتقلبات طويلة الأجل، كما أن آثارها تكون في العادة أقل استدامة إذا ما تم علاج الأسباب المؤدية إليها. ومن الأمثلة على ذلك الارتفاعات المؤقتة في أسعار بعض السلع الغذائية نتيجة مواسم معينة أو بسبب اضطرابات مؤقتة في عمليات النقل والتوزيع. ورغم قصر مدتها الزمنية، فإن هذا النوع من التقلبات قد يفرض أعباءً اقتصادية على المستهلكين، خاصة عندما يتعلق الأمر بالسلع الأساسية التي يعتمد عليها الأفراد بصورة يومية، مما يستدعي اتخاذ إجراءات مناسبة للحد من آثارها السلبية.

ب- التقلبات السعرية طويلة الأجل:

تشير التقلبات السعرية طويلة الأجل إلى التغيرات التي تستمر لفترات زمنية ممتدة قد تصل إلى عدة سنوات، وتكون عادةً ناتجة عن عوامل اقتصادية وهيكلية عميقة تؤثر في الاقتصاد بصورة مستمرة. ومن أبرز هذه العوامل التغيرات في معدلات النمو الاقتصادي، والتحول الديموغرافي، والتطورات التكنولوجية، والسياسات الاقتصادية طويلة المدى.

ويعد هذا النوع من التقلبات أكثر تأثيراً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالتقلبات قصيرة الأجل، نظراً لاستمرار آثاره لفترات طويلة وانعكاسها على القرارات الاستثمارية والإنتاجية والاستهلاكية. كما قد يؤدي استمرار الاتجاهات السعرية الصاعدة أو الهابطة إلى تغييرات جوهرية في أنماط الإنفاق ومستويات المعيشة. وتكمن أهمية دراسة هذا النوع من التقلبات في أنه يساعد على فهم

الاتجاهات العامة للأسعار وتحديد العوامل الأساسية التي تقف وراء التغيرات الاقتصادية طويلة المدى، مما يسهم في وضع سياسات أكثر فعالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ج- التقلبات السعرية الموسمية:

يقصد بالتقلبات الموسمية التغيرات التي تحدث في الأسعار بصورة دورية خلال فترات محددة من السنة نتيجة ارتباطها بعوامل موسمية متكررة. ويظهر هذا النوع من التقلبات بصورة واضحة في السلع الزراعية والغذائية التي تتأثر بمواسم الإنتاج والحصاد، وكذلك في بعض السلع والخدمات التي يرتفع الطلب عليها خلال مناسبات أو أوقات معينة من العام.

وتتميز التقلبات الموسمية بإمكانية التنبؤ بها نسبياً نظراً لتكرارها بصورة منتظمة، الأمر الذي يسمح للمنتجين والمستهلكين باتخاذ الإجراءات المناسبة للتكيف معها. فعلى سبيل المثال قد ترتفع أسعار بعض المنتجات الزراعية خارج مواسم الإنتاج نتيجة انخفاض الكميات المعروضة منها، ثم تنخفض مجدداً عند زيادة الإنتاج خلال مواسم الحصاد. ورغم أن هذا النوع من التقلبات يُعد جزءاً طبيعياً من النشاط الاقتصادي، إلا أن حدته قد تزداد في بعض الأحيان نتيجة عوامل أخرى مثل الظروف المناخية أو ارتفاع تكاليف النقل أو تغيرات الطلب الاستهلاكي.

د- التقلبات السعرية الناتجة عن الصدمات الاقتصادية:

تنشأ هذه التقلبات نتيجة أحداث أو صدمات مفاجئة تؤثر في الأسواق بصورة مباشرة وتؤدي إلى تغيرات حادة في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية قصيرة. وقد تكون هذه الصدمات اقتصادية أو سياسية أو صحية أو طبيعية، مثل الأزمات المالية العالمية أو الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الأوبئة.

كما أن هذا النوع من التقلبات يعتبر من أكثر الأنواع تأثيراً على الاقتصاد نظراً لسرعة انتشاره واتساع نطاق آثاره. فعلى سبيل المثال أدت جائحة كورونا إلى اضطرابات كبيرة في سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع أسعار العديد من السلع والخدمات نتيجة اختلال التوازن بين العرض والطلب. وغالباً ما تؤدي الصدمات الاقتصادية إلى زيادة حالة عدم اليقين في الأسواق، وهو ما ينعكس على قرارات الاستهلاك والإنتاج والاستثمار، ويزيد من صعوبة التنبؤ باتجاهات الأسعار المستقبلية.

هـ- التقلبات السعرية المحلية والعالمية:

يمكن تصنيف تقلبات الأسعار كذلك وفقاً لنطاق تأثيرها إلى تقلبات محلية وتقلبات عالمية. فالتقلبات المحلية تنشأ نتيجة عوامل داخلية مرتبطة بالاقتصاد الوطني، مثل السياسات الحكومية أو

التغيرات في الإنتاج المحلي أو مستويات الطلب الداخلي. أما التقلبات العالمية فترتبط بالتطورات التي تحدث في الأسواق الدولية وتؤثر على أسعار السلع والخدمات في مختلف الدول. وتزداد أهمية هذا النوع من التصنيف في ظل العولمة الاقتصادية والتكامل المتزايد بين الأسواق، حيث أصبحت الاقتصادات أكثر تأثراً بالأحداث العالمية من أي وقت مضى. فقد تؤدي الزيادات في أسعار الطاقة أو الغذاء على المستوى العالمي إلى انتقال الضغوط السعرية إلى الأسواق المحلية، خاصة في الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد. كما أن فهم العلاقة بين التقلبات المحلية والعالمية يساعد على تحديد مصادر التغيرات السعرية وتمييز ما إذا كانت ناتجة عن عوامل داخلية يمكن التحكم فيها أو عن عوامل خارجية يصعب التأثير عليها بصورة مباشرة.

٤/٣/٢ أسباب تقلب الأسعار:

تعد تقلبات الأسعار من الظواهر الاقتصادية التي تنشأ نتيجة تفاعل مجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية، حيث لا يمكن إرجاعها إلى سبب واحد فقط، بل غالباً ما تكون نتيجة لتداخل عدة عوامل تؤثر في جانبي العرض والطلب داخل الأسواق. وتختلف درجة تأثير هذه العوامل من اقتصاد إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة وطبيعة الأسواق وهيكلها. ومن أبرز أسباب تقلب الأسعار ما يأتي:

أ- التغيرات في العرض والطلب:

يعد العرض والطلب من أهم العوامل المؤثرة في حركة الأسعار وتقلباتها، إذ يتحدد السعر في الأسواق وفقاً للعلاقة بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من السلع والخدمات. وعندما يزداد الطلب على سلعة معينة مع بقاء العرض ثابتاً أو انخفاضه، تميل الأسعار إلى الارتفاع نتيجة زيادة المنافسة بين المستهلكين للحصول على السلعة. وفي المقابل، يؤدي انخفاض الطلب أو زيادة المعروض إلى انخفاض الأسعار.

وتبرز أهمية هذا العامل في كونه يمثل الأساس الذي تقوم عليه آلية التسعير في معظم الأسواق. كما أن التغيرات المفاجئة في أنماط الاستهلاك أو مستويات الإنتاج قد تؤدي إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب، وهو ما ينعكس مباشرة على حركة الأسعار. لذلك تُعد تقلبات العرض والطلب من أكثر الأسباب شيوعاً في تفسير التغيرات السعرية التي تشهدها الأسواق. كما أن الأسواق الحديثة أصبحت أكثر حساسية للتغيرات في الطلب نتيجة التطورات التكنولوجية وسرعة انتقال المعلومات، حيث يمكن للأحداث الاقتصادية أو الاجتماعية أن تؤثر بسرعة في سلوك المستهلكين وتؤدي إلى تغيرات ملحوظة في الطلب ومن ثم في الأسعار.

ب- ارتفاع تكاليف الإنتاج:

تؤدي الزيادات في تكاليف الإنتاج إلى حدوث تقلبات في أسعار السلع والخدمات، حيث تسعى المنشآت إلى نقل جزء من الأعباء المالية التي تتحملها إلى المستهلك النهائي من خلال رفع الأسعار. وتشمل تكاليف الإنتاج أجور العمالة وأسعار المواد الخام والطاقة والنقل والتخزين وغيرها من المدخلات الضرورية للعملية الإنتاجية. وعندما ترتفع تكلفة أحد هذه العناصر أو أكثر، ترتفع التكلفة الإجمالية للإنتاج، الأمر الذي يدفع المنتجين إلى تعديل أسعار منتجاتهم للحفاظ على مستويات الربحية. وقد يكون هذا الارتفاع مؤقتاً أو مستمراً بحسب طبيعة الأسباب التي أدت إليه، إلا أنه غالباً ما ينعكس بصورة مباشرة على مستويات الأسعار في الأسواق. وأن ارتفاع تكاليف الإنتاج لا يؤثر على سلعة واحدة فقط، بل قد يمتد أثره إلى العديد من القطاعات الاقتصادية المرتبطة بها، مما يؤدي إلى اتساع نطاق التقلبات السعرية داخل الاقتصاد.

ج- تقلب أسعار الصرف:

يؤثر سعر الصرف بصورة مباشرة في أسعار السلع والخدمات، خاصة في الدول التي تعتمد على استيراد جزء كبير من احتياجاتها من الخارج. فعندما تنخفض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ترتفع تكلفة السلع المستوردة، مما يؤدي إلى زيادة أسعارها في الأسواق المحلية. كما أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على تكاليف الإنتاج بالنسبة للمنشآت التي تعتمد على استيراد المواد الخام أو المعدات أو المدخلات الإنتاجية من الخارج. وبالتالي فإن أي تغير في سعر الصرف قد يؤدي إلى تغيرات في الأسعار النهائية للسلع والخدمات. وتزداد أهمية هذا العامل في ظل الاقتصاد العالمي المعاصر الذي يتسم بارتفاع حجم التجارة الدولية وتشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول.

د- الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية:

تعتبر الأزمات الاقتصادية والمالية من أبرز العوامل التي تؤدي إلى حدوث تقلبات حادة في الأسعار، حيث تؤثر هذه الأزمات على الإنتاج والتجارة والاستثمار وحركة الأسواق المالية. وغالباً ما تؤدي فترات الركود أو الأزمات المالية إلى اضطرابات في العرض والطلب تنعكس على مستويات الأسعار. وتؤدي الأزمات الاقتصادية العالمية إلى ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية نتيجة نقص المعروض أو زيادة الطلب عليها، في حين قد تؤدي إلى انخفاض أسعار سلع أخرى بسبب تراجع النشاط الاقتصادي. ولذلك تختلف طبيعة التأثير باختلاف نوع الأزمة والقطاع الاقتصادي المتأثر بها. وتظهر التجارب الاقتصادية الحديثة أن الأزمات العالمية أصبحت قادرة على التأثير في أسعار السلع والخدمات في مختلف دول العالم خلال فترات زمنية قصيرة نتيجة الترابط المتزايد بين الاقتصادات العالمية.

هـ - اضطرابات سلاسل الإمداد والتوريد:

تعتبر سلاسل الإمداد والتوريد من العناصر الأساسية التي تضمن وصول السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك، ولذلك فإن أي خلل أو اضطراب يصيب هذه السلاسل قد يؤدي إلى حدوث تقلبات ملحوظة في الأسعار. وتشمل سلاسل الإمداد جميع المراحل المرتبطة بإنتاج السلع ونقلها وتخزينها وتوزيعها، بدءاً من الحصول على المواد الخام وانتهاءً بوصول المنتج النهائي إلى الأسواق.

وعندما تتعرض هذه السلاسل للاضطراب نتيجة الأزمات الاقتصادية أو النزاعات الدولية أو الكوارث الطبيعية أو المشكلات اللوجستية، ينخفض حجم المعروض من بعض السلع في الأسواق، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها. كما أن تأخر عمليات الشحن أو زيادة تكاليف النقل والتخزين ينعكس بصورة مباشرة على الأسعار النهائية التي يتحملها المستهلك. وقد برز تأثير هذا العامل بصورة واضحة خلال السنوات الأخيرة، حيث أدت بعض الأزمات العالمية إلى تعطيل حركة التجارة الدولية وارتفاع تكاليف الشحن والنقل، مما ساهم في زيادة تقلبات الأسعار في العديد من الأسواق. ولذلك أصبحت كفاءة سلاسل الإمداد عاملاً مهماً في تحقيق الاستقرار السعري والحد من التقلبات الاقتصادية.

و - السياسات الحكومية والقرارات الاقتصادية:

تلعب السياسات الحكومية دوراً مهماً في التأثير على مستويات الأسعار واستقرارها، إذ يمكن للقرارات الاقتصادية والمالية والنقدية أن تؤدي إلى تغيرات مباشرة أو غير مباشرة في أسعار السلع والخدمات. وتشمل هذه السياسات الضرائب والرسوم الجمركية والدعم الحكومي وأسعار الفائدة والإنفاق العام وغيرها من الأدوات التي تستخدمها الحكومات لإدارة النشاط الاقتصادي.

فعلى سبيل المثال قد يؤدي فرض رسوم أو ضرائب جديدة على بعض السلع إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق، في حين قد يسهم تقديم الدعم الحكومي في الحد من ارتفاع الأسعار أو تخفيف الأعباء الواقعة على المستهلكين. كما أن التغيرات في السياسات النقدية، مثل رفع أو خفض أسعار الفائدة، قد تؤثر في حجم الطلب والسيولة النقدية وبالتالي في حركة الأسعار. ولا يقتصر تأثير السياسات الحكومية على المدى القصير فقط، بل قد يمتد إلى المدى الطويل من خلال تأثيرها على بيئة الاستثمار والإنتاج والتجارة. ولذلك تُعد القرارات الاقتصادية من العوامل المهمة التي قد تسهم في استقرار الأسعار أو زيادة تقلباتها تبعاً لطبيعة تلك القرارات وأهدافها.

ز- العوامل المناخية والكوارث الطبيعية:

إن العوامل المناخية والكوارث الطبيعية هي من الأسباب الرئيسة التي تؤثر في تقلب أسعار العديد من السلع، وخاصة السلع الزراعية والغذائية. فالتغيرات المناخية مثل الجفاف والفيضانات والعواصف وموجات الحر أو البرد الشديدة قد تؤثر على حجم الإنتاج الزراعي وجودته، مما يؤدي إلى انخفاض المعروض وارتفاع الأسعار.

كما أن الكوارث الطبيعية قد تؤدي إلى تعطيل عمليات النقل والتخزين والتوزيع، وهو ما ينعكس سلباً على توافر السلع في الأسواق. وفي بعض الحالات قد تمتد آثار هذه الأحداث إلى فترات طويلة إذا ترتب عليها تضرر البنية التحتية أو انخفاض الطاقة الإنتاجية لبعض القطاعات الاقتصادية. ومع تزايد الاهتمام العالمي بقضايا التغير المناخي، أصبحت العوامل البيئية أكثر حضوراً في تفسير التقلبات السعرية التي تشهدها الأسواق الدولية. ولذلك ينظر العديد من الباحثين إلى التغيرات المناخية باعتبارها أحد التحديات المستقبلية التي قد تؤثر بصورة متزايدة على استقرار الأسعار والأمن الغذائي في مختلف دول العالم.

٢/٣/٥ آثار تقلب الأسعار:

يعتبر تقلبات الأسعار من الظواهر الاقتصادية التي تمتد آثارها إلى مختلف جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي، حيث لا يقتصر تأثيرها على تغير أسعار السلع والخدمات فحسب، بل يمتد ليشمل مستوى المعيشة والقدرة الشرائية والاستثمار والإنتاج والنمو الاقتصادي. وتزداد أهمية دراسة آثار تقلب الأسعار في ظل ما تشهده الاقتصادات المعاصرة من تغيرات متسارعة في الأسواق المحلية والعالمية، الأمر الذي يجعل الأفراد والمؤسسات أكثر عرضة للمخاطر المرتبطة بعدم استقرار الأسعار. كما تختلف درجة تأثير هذه التقلبات باختلاف مستويات الدخل وطبيعة الأنشطة الاقتصادية ومدى قدرة الأفراد والمؤسسات على التكيف مع التغيرات السعرية المستمرة. ومن أبرز الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتقلب الأسعار ما يأتي:

أ- التأثير على القدرة الشرائية للأفراد:

تعتبر القدرة الشرائية من أكثر المتغيرات تأثراً بتقلبات الأسعار، حيث تؤدي الارتفاعات المتكررة في أسعار السلع والخدمات إلى انخفاض كمية السلع التي يستطيع الفرد الحصول عليها باستخدام مستوى

الدخل نفسه. فكلما ارتفعت الأسعار دون حدوث زيادة مماثلة في الدخل، تراجعَت القدرة الشرائية للأفراد وأصبحت مواردهم المالية أقل قدرة على تلبية احتياجاتهم المختلفة.

ويظهر هذا الأثر بصورة أوضح في السلع الأساسية التي يصعب الاستغناء عنها، مثل الغذاء والسكن والنقل والخدمات الضرورية، حيث يضطر الأفراد إلى تخصيص جزء أكبر من دخولهم لتغطية هذه الاحتياجات. ومع استمرار التقلبات السعرية قد نتراجع قدرة الأسر على الحفاظ على مستوى المعيشة السابق، مما يؤدي إلى زيادة الضغوط الاقتصادية عليها. وانخفاض القدرة الشرائية لا ينعكس فقط على حجم الاستهلاك، بل قد يؤثر أيضاً على جودة السلع والخدمات التي يحصل عليها الأفراد، حيث يلجأ بعض المستهلكين إلى البحث عن بدائل أقل تكلفة أو تقليل استهلاك بعض السلع لمواجهة الارتفاعات السعرية المتكررة.

ب- التأثير على مستوى المعيشة:

ترتبط تقلبات الأسعار بصورة وثيقة بمستوى المعيشة، إذ تؤثر بشكل مباشر على قدرة الأفراد والأسر على الحصول على احتياجاتهم الأساسية والمحافظة على نمط حياتهم المعتاد. فعندما ترتفع أسعار السلع والخدمات الأساسية بشكل مستمر أو غير متوقع، تتراجع قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها المختلفة بنفس المستوى الذي كانت عليه في السابق.

وقد يؤدي ذلك إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق داخل الأسرة، حيث يتم توجيه الجزء الأكبر من الدخل نحو الاحتياجات الضرورية على حساب بعض الاحتياجات الأخرى. كما قد تضطر بعض الأسر إلى تقليل الإنفاق على التعليم أو الترفيه أو الرعاية الصحية نتيجة زيادة الإنفاق على الغذاء والسكن والخدمات الأساسية. وتزداد خطورة هذا الأثر عندما تستمر التقلبات السعرية لفترات طويلة، إذ قد تؤدي إلى تراجع مستويات الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وانخفاض جودة الحياة لدى العديد من الفئات الاجتماعية.

ج- التأثير على الفئات منخفضة الدخل:

تعد الفئات منخفضة الدخل الأكثر تأثراً بتقلبات الأسعار مقارنة بغيرها من الفئات، نظراً لاعتمادها بشكل كبير على دخول محدودة تُنفق في الغالب على الاحتياجات الأساسية. ولذلك فإن أي ارتفاع في أسعار السلع الضرورية يؤدي إلى استنزاف جزء كبير من دخل هذه الفئات ويقلل من قدرتها على مواجهة الأعباء المعيشية المتزايدة.

ومحدودية الموارد المالية لدى هذه الفئات تجعل قدرتها على التكيف مع التغيرات السعرية أقل من الفئات ذات الدخل المرتفعة، حيث لا تمتلك في كثير من الأحيان مدخرات أو مصادر دخل إضافية تمكنها من امتصاص آثار ارتفاع الأسعار. ويؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية عليها، وقد يدفع بعض الأسر إلى الاستغناء عن بعض الاحتياجات أو تقليل استهلاكها للسلع الأساسية. وتكتسب هذه النقطة أهمية خاصة في هذه الدراسة نظراً لتركيزها على الفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية، والتي تتأثر بصورة مباشرة بالتغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات الأساسية.

د- التأثير على أنماط الاستهلاك والادخار:

تؤثر تقلبات الأسعار بصورة مباشرة على السلوك الاستهلاكي للأفراد والأسر، حيث تدفعهم إلى تعديل أولويات الإنفاق تبعاً للتغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات. فعندما ترتفع أسعار بعض السلع الأساسية، يضطر المستهلكون إلى تقليل استهلاك بعض السلع الأخرى أو البحث عن بدائل أقل تكلفة من أجل المحافظة على التوازن بين دخلهم ونفقاتهم.

كما تؤدي التقلبات السعرية إلى التأثير على قدرة الأفراد على الادخار، إذ تزداد النفقات الاستهلاكية مع ارتفاع الأسعار، مما يقلل من الجزء المتبقي من الدخل الذي يمكن تخصيصه للادخار أو الاستثمار. وفي بعض الحالات قد تلجأ الأسر إلى استخدام مدخراتها السابقة لمواجهة الزيادات المفاجئة في الأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع قدرتها المالية على المدى الطويل. ويترتب على ذلك تغيرات في الأنماط الاستهلاكية داخل المجتمع، حيث تتجه بعض الأسر إلى التركيز على السلع الضرورية وتقليل الإنفاق على السلع الكمالية أو غير الأساسية. كما قد ينعكس ذلك على هيكل الطلب في الأسواق ويؤثر على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية.

هـ- التأثير على الاستثمار والإنتاج:

تسهم تقلبات الأسعار في زيادة درجة عدم اليقين التي تواجه المستثمرين والمنتجين، حيث يصبح من الصعب التنبؤ بالتكاليف والإيرادات المستقبلية في ظل بيئة تتسم بعدم الاستقرار السعري. وعندما ترتفع درجة عدم اليقين، قد يتردد المستثمرون في تنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في استثماراتهم القائمة خوفاً من تغير الظروف الاقتصادية بصورة تؤثر على العوائد المتوقعة.

كما تؤثر تقلبات الأسعار على قرارات الإنتاج داخل المنشآت الاقتصادية، إذ قد تؤدي الزيادات المفاجئة في أسعار المواد الخام أو الطاقة أو النقل إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتقليص هوامش الربح.

وفي المقابل قد يؤدي الانخفاض الحاد في الأسعار إلى تراجع الإيرادات وعدم قدرة بعض المنشآت على تغطية تكاليفها التشغيلية. ولذلك فإن استقرار الأسعار يُعد من العوامل المهمة التي تشجع على الاستثمار والإنتاج وتدعم النمو الاقتصادي، في حين أن التقلبات الحادة والمتكررة قد تؤدي إلى إبطاء النشاط الاقتصادي وتقليل فرص التوسع والاستثمار.

و- التأثير على النمو الاقتصادي:

يمثل النمو الاقتصادي أحد المؤشرات الرئيسة التي تتأثر بدرجة استقرار الأسعار داخل الاقتصاد. فالتقلبات السعرية المستمرة قد تؤدي إلى انخفاض كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية نتيجة صعوبة اتخاذ القرارات الاقتصادية في ظل بيئة تتسم بعدم اليقين. كما أن تراجع الاستثمار والإنتاج الناتج عن تقلب الأسعار ينعكس بصورة مباشرة على معدلات النمو الاقتصادي وفرص التوظيف.

وتؤثر تقلبات الأسعار كذلك على مستويات الاستهلاك، حيث يؤدي انخفاض القدرة الشرائية إلى تراجع الطلب على بعض السلع والخدمات، وهو ما قد يؤثر على إيرادات المنشآت وحجم النشاط الاقتصادي بشكل عام. كما أن ارتفاع تكاليف الإنتاج قد يضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية ويؤثر على معدلات التوسع الاقتصادي. ومن ثم فإن استمرار التقلبات السعرية لفترات طويلة قد يحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستدامة، الأمر الذي يجعل استقرار الأسعار أحد الأهداف الرئيسة للسياسات الاقتصادية في مختلف الدول.

ز- التأثير على الأمن الغذائي:

ترتبط تقلبات أسعار السلع الغذائية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الأمن الغذائي، إذ تؤثر بصورة مباشرة على قدرة الأفراد والأسر على الحصول على الغذاء الكافي والمناسب. وعندما ترتفع أسعار المواد الغذائية الأساسية بشكل متكرر أو مفاجئ، تصبح بعض الفئات الاجتماعية غير قادرة على شراء الكميات اللازمة لتلبية احتياجاتها الغذائية، خاصة في ظل محدودية الدخل.

كما أن عدم استقرار أسعار الغذاء يخلق حالة من عدم اليقين لدى المستهلكين والمنتجين على حد سواء، حيث يصعب التنبؤ بمستويات الأسعار المستقبلية أو التخطيط للإنفاق والإنتاج بصورة فعالة. وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض مستويات الاستهلاك الغذائي أو التحول إلى بدائل أقل جودة من الناحية الغذائية. وتزداد أهمية هذا الأثر في الدول التي تعتمد بصورة كبيرة على استيراد المواد الغذائية من الخارج، حيث تنتقل إليها آثار التقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية، مما يجعل الأمن الغذائي أكثر عرضة للتأثر بالتغيرات السعرية الدولية.

ح- زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي:

تؤدي تقلبات الأسعار إلى خلق بيئة اقتصادية تتسم بارتفاع درجة عدم اليقين، حيث يصبح من الصعب على الأفراد والمنشآت والحكومات التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للأسعار واتخاذ القرارات المناسبة بناءً عليها. ويؤثر هذا الوضع على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بدءاً من الاستهلاك والادخار، مروراً بالإنتاج والاستثمار، وانتهاءً بالتخطيط الاقتصادي على المستوى الكلي.

كما أن ارتفاع درجة عدم اليقين قد يدفع بعض الأفراد إلى تأجيل قرارات الشراء أو الاستثمار انتظاراً لمزيد من الوضوح بشأن اتجاهات الأسعار، وهو ما قد يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي. كذلك تواجه المنشآت صعوبة في إعداد الخطط المالية والإنتاجية طويلة الأجل نتيجة عدم القدرة على التنبؤ بالتكاليف المستقبلية بدقة. ولذلك ينظر الاقتصاديون إلى استقرار الأسعار باعتباره أحد العوامل الأساسية التي تسهم في تعزيز الثقة داخل الأسواق وتحسين كفاءة القرارات الاقتصادية، في حين تُعد التقلبات الحادة والمتكررة من العوامل التي تزيد من المخاطر الاقتصادية وتؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماع.

٦/٣/٢ تقلب الأسعار في المملكة العربية السعودية:

تعتبر المملكة العربية السعودية من الاقتصادات التي تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار الاقتصادي مقارنة بالعديد من دول العالم، إلا أن ذلك لا يعني عدم تأثرها بالتقلبات السعرية التي تشهدها الأسواق المحلية والعالمية. فمع اتساع حجم الاقتصاد السعودي وارتباطه بالتجارة الدولية والأسواق العالمية، أصبحت الأسعار المحلية تتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في أسعار السلع والخدمات بدرجات متفاوتة.

وتشهد المملكة بين الحين والآخر تقلبات في أسعار بعض السلع الأساسية، خاصة السلع الغذائية والطاقة والمواد الأولية، نتيجة تأثرها بالتطورات الاقتصادية العالمية والتغيرات في تكاليف الإنتاج والنقل وسلاسل الإمداد. كما أن اعتماد بعض القطاعات على الاستيراد يجعل الأسعار المحلية أكثر حساسية للتغيرات التي تحدث في الأسواق الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بأسعار الغذاء والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج. وقد برزت أهمية دراسة تقلب الأسعار في المملكة بصورة أكبر خلال السنوات الأخيرة في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من أزمات اقتصادية وصحية وجيوسياسية أثرت على حركة التجارة الدولية وسلاسل التوريد. وأسهمت هذه التطورات في حدوث تغيرات في أسعار العديد من السلع على المستوى

العالمي، الأمر الذي انعكس بدرجات متفاوتة على الأسواق المحلية في المملكة. كما ساهمت الارتفاعات التي شهدتها أسعار الطاقة والنقل والشحن الدولي في زيادة الضغوط السعرية على بعض السلع والخدمات.

وفي المقابل، اتخذت المملكة العديد من الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تستهدف تعزيز استقرار الأسواق والحد من الآثار السلبية للتقلبات السعرية، وذلك من خلال تطوير منظومة الأمن الغذائي، وتعزيز المخزون الاستراتيجي للسلع الأساسية، ومراقبة الأسواق، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد والتوزيع. كما تعمل الجهات المختصة على متابعة تطورات الأسعار بصورة مستمرة واتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على توازن الأسواق وحماية المستهلكين من الممارسات التي قد تؤدي إلى ارتفاعات غير مبررة في الأسعار.

كما أن برامج التنويع الاقتصادي المرتبطة برؤية المملكة 2030 أسهمت في تعزيز قدرة الاقتصاد السعودي على مواجهة الصدمات الخارجية وتقليل درجة التأثير بالتقلبات الاقتصادية العالمية. وقد انعكس ذلك في قدرة الاقتصاد على التعامل مع العديد من التحديات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة، مع المحافظة على مستويات جيدة من الاستقرار الاقتصادي مقارنة بالعديد من الاقتصادات الأخرى.

وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن تقلب الأسعار يظل من القضايا الاقتصادية المهمة التي تستوجب المتابعة المستمرة، نظراً لتأثيره المباشر على مستوى المعيشة والقدرة الشرائية للأفراد، خاصة الفئات منخفضة الدخل التي تتأثر بصورة أكبر بأي ارتفاعات في أسعار السلع والخدمات الأساسية. ومن ثم فإن دراسة تقلب الأسعار في المملكة العربية السعودية تكتسب أهمية خاصة لكونها تسهم في فهم طبيعة هذه الظاهرة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وتساعد في وضع السياسات المناسبة للحد من انعكاساتها السلبية على مختلف فئات المجتمع (الرسول وآخرون، 2013).

٤/٢ القدرة الشرائية

١/٤/٢ مفهوم القدرة الشرائية:

تعتبر القدرة الشرائية من المفاهيم الاقتصادية الأساسية التي تعكس مدى قدرة الأفراد أو الأسر على الحصول على السلع والخدمات باستخدام الدخل المتاح لهم خلال فترة زمنية معينة. وترتبط القدرة الشرائية ارتباطاً وثيقاً بمستوى الأسعار السائد في الاقتصاد، إذ إن ارتفاع الأسعار مع ثبات الدخل يؤدي إلى انخفاض كمية السلع والخدمات التي يمكن للفرد شراؤها، في حين أن زيادة الدخل أو انخفاض الأسعار يسهم في تعزيز القدرة الشرائية وتحسين مستوى المعيشة. ومن هذا المنطلق، تُعد القدرة الشرائية مؤشراً مهماً لقياس المستوى الاقتصادي للأفراد ومدى قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية والكمالية.

كما تعبر القدرة الشرائية عن القيمة الحقيقية للدخل أو النقود، إذ لا تكمن أهمية الدخل في قيمته الاسمية فقط، وإنما في مقدار ما يستطيع توفيره من سلع وخدمات. ولذلك قد يحصل الأفراد على دخول مرتفعة نسبياً، إلا أن قدرتهم الشرائية تكون محدودة إذا صاحبت تلك الدخول معدلات مرتفعة من التضخم أو الزيادات المستمرة في الأسعار. ومن هنا تظهر أهمية القدرة الشرائية باعتبارها أداة لتقييم الآثار الاقتصادية للتضخم وتقلب الأسعار على رفاهية الأفراد والأسر، ولا سيما الفئات منخفضة الدخل التي تخصص الجزء الأكبر من دخولها لتغطية الاحتياجات الأساسية.

وتكتسب القدرة الشرائية أهمية خاصة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، لأنها ترتبط بمستوى الرفاه الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، كما تُستخدم في تقييم السياسات الاقتصادية ومدى نجاحها في المحافظة على مستويات المعيشة وتحسينها. فكلما حافظت الدولة على استقرار الأسعار ووفرت بيئة اقتصادية مستقرة، انعكس ذلك إيجاباً على القوة الشرائية للأفراد، بينما يؤدي ارتفاع معدلات التضخم وتقلب الأسعار إلى تآكل القدرة الشرائية وتراجع مستوى الرفاه الاقتصادي، خاصة لدى الفئات الأكثر تأثراً بالتغيرات الاقتصادية.

ولا تقتصر القدرة الشرائية على الأفراد فقط، بل تمتد لتشمل الأسر والمجتمعات والدول، حيث تُستخدم كمؤشر لقياس مستوى المعيشة والرفاه الاقتصادي. فعندما ترتفع القدرة الشرائية للأفراد ينعكس ذلك على زيادة الاستهلاك وتحسن جودة الحياة والقدرة على الحصول على احتياجات التعليم والصحة والسكن وغيرها من المتطلبات الأساسية. أما في حال تراجعها، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة واضطرار الأفراد إلى تقليص إنفاقهم أو إعادة ترتيب أولوياتهم الاستهلاكية بما يتناسب مع مواردهم المالية المتاحة.

وتتأثر القدرة الشرائية بمجموعة من العوامل الاقتصادية المتداخلة، من أبرزها مستوى الدخل، ومعدلات التضخم، وتقلب الأسعار، ومستويات الأجور، والضرائب، وأسعار الفائدة، إضافة إلى السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة. ولذلك فإن دراسة القدرة الشرائية لا تقتصر على تحليل دخل الأفراد فحسب، وإنما تشمل أيضاً دراسة المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في قيمة هذا الدخل الحقيقية وقدرته على توفير الاحتياجات المختلفة. ومن هنا أصبحت القدرة الشرائية أحد المؤشرات المهمة التي يعتمد عليها الباحثون وصناع القرار عند تقييم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقياس مدى تأثير الأفراد بالتغيرات الاقتصادية المختلفة.

كما تُعد القدرة الشرائية من أكثر المؤشرات ارتباطاً بمشكلة التضخم، إذ إن العلاقة بينهما علاقة عكسية في الغالب؛ فكلما ارتفعت الأسعار بمعدلات تفوق نمو الدخول الحقيقية تراجعت القدرة الشرائية للأفراد، والعكس صحيح. ولهذا السبب تحظى القدرة الشرائية باهتمام كبير في الدراسات الاقتصادية التي تتناول آثار التضخم وتقلب الأسعار، نظراً لما يترتب على تراجعها من آثار مباشرة على مستويات الاستهلاك والادخار والرفاه الاقتصادي، وخاصة لدى الفئات منخفضة الدخل التي تكون أكثر حساسية للتغيرات في أسعار السلع والخدمات الأساسية (كتاف وكنيدة، 2023)

٢/٤/٢ خصائص القدرة الشرائية:

تتميز القدرة الشرائية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها من المؤشرات الاقتصادية المهمة في قياس مستوى المعيشة وتحليل الأوضاع الاقتصادية للأفراد والأسر، كما تساعد في فهم مدى تأثير المجتمع بالتغيرات الاقتصادية المختلفة، ومن أبرز هذه الخصائص ما يلي:

أ- ارتباطها المباشر بمستوى الأسعار:

تعتبر القدرة الشرائية من أكثر المتغيرات الاقتصادية تأثراً بمستويات الأسعار، حيث تتحدد قيمة النقود الحقيقية وفقاً لكمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بها. فعندما ترتفع الأسعار مع بقاء الدخل على حاله، تتراجع القدرة الشرائية للأفراد لأن المبلغ نفسه يصبح غير قادر على شراء الكميات ذاتها من السلع والخدمات التي كان يوفرها في السابق. ولذلك تُستخدم القدرة الشرائية كمؤشر يعكس الآثار المباشرة للتضخم وارتفاع تكاليف المعيشة على الأفراد والأسر. كما أن العلاقة بين الأسعار والقدرة الشرائية تُعد من العلاقات الأساسية في الاقتصاد، إذ إن أي تغير في أسعار السلع الأساسية

كالغذاء والسكن والطاقة ينعكس بصورة مباشرة على قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم اليومية، خاصة لدى الفئات التي تعتمد على دخول ثابتة أو محدودة.

ب- ارتباطها بالدخل الحقيقي لا الدخل الاسمي:

لا تعتمد القدرة الشرائية على حجم الدخل الاسمي فقط، بل ترتبط بصورة أكبر بالدخل الحقيقي الذي يأخذ في الاعتبار التغيرات في مستويات الأسعار. فقد يحصل الفرد على زيادة في راتبه أو دخله النقدي، إلا أن هذه الزيادة قد لا تنعكس على مستوى معيشتهم إذا تزامنت مع ارتفاع مماثل أو أكبر في أسعار السلع والخدمات. لذلك فإن تقييم القدرة الشرائية يتطلب النظر إلى القيمة الحقيقية للدخل ومدى قدرته على تلبية الاحتياجات المختلفة وليس إلى قيمته النقدية المجردة. ومن هنا يحرص الاقتصاديون على مقارنة معدلات نمو الأجور بمعدلات التضخم لمعرفة ما إذا كانت دخول الأفراد تتحسن فعلياً أم أن الزيادات الاسمية لا تحقق أي تحسن ملموس في مستوى معيشتهم.

ج- قابليتها للتغير بمرور الوقت:

تتسم القدرة الشرائية بأنها متغيرة وغير ثابتة، إذ تتأثر بشكل مستمر بالظروف الاقتصادية السائدة داخل الدولة وخارجها. فقد تتحسن القدرة الشرائية خلال فترات الاستقرار الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم وارتفاع الدخل، بينما تتراجع خلال فترات الأزمات الاقتصادية أو الارتفاعات المستمرة في الأسعار. ولهذا فإن القدرة الشرائية تعد مؤشراً ديناميكياً يعكس التغيرات الاقتصادية التي يشهدها المجتمع بصورة مستمرة. كما أن سرعة تأثرها بالتغيرات الاقتصادية تجعلها من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها تقييم مدى نجاح السياسات الاقتصادية في الحفاظ على استقرار مستويات المعيشة وتحسينها على المدى الطويل.

د- تأثرها بالسياسات الاقتصادية الحكومية:

تتأثر القدرة الشرائية بدرجة كبيرة بالسياسات المالية والنقدية التي تتبناها الحكومات والبنوك المركزية. فقرارات تتعلق بالضرائب أو الدعم أو أسعار الفائدة أو مستويات الإنفاق الحكومي يمكن أن تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مستويات الأسعار والدخل، وبالتالي في القدرة الشرائية للأفراد. ومن هنا تعد المحافظة على استقرار القدرة الشرائية أحد الأهداف المهمة للسياسات الاقتصادية في مختلف الدول. كما تلجأ الحكومات في بعض الأحيان إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى حماية القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل من خلال برامج الدعم أو المساعدات الاجتماعية أو تعديل الأجور بما يتناسب مع التغيرات في تكاليف المعيشة.

ه- اختلافها بين الأفراد والأسر:

لا تتمتع جميع فئات المجتمع بنفس المستوى من القدرة الشرائية، إذ تختلف تبعاً لمستوى الدخل وعدد أفراد الأسرة وطبيعة الإنفاق والاحتياجات الأساسية لكل فرد أو أسرة. فالأسر ذات الدخل المرتفعة غالباً ما تكون أكثر قدرة على مواجهة ارتفاع الأسعار مقارنة بالأسر منخفضة الدخل التي يذهب جزء كبير من دخولها إلى الإنفاق على السلع الأساسية. ولذلك فإن آثار التضخم وتقلب الأسعار لا تكون متساوية بين جميع فئات المجتمع. كما أن اختلاف المناطق الجغرافية وأنماط الاستهلاك ومستويات الخدمات المتاحة قد يؤدي إلى تفاوت القدرة الشرائية حتى بين الأفراد الذين يحصلون على مستويات دخل متقاربة.

و- ارتباطها بمستوى الرفاه الاقتصادي:

تمثل القدرة الشرائية أحد المؤشرات المهمة المستخدمة في قياس مستوى الرفاه الاقتصادي للأفراد والمجتمعات. فكلما ارتفعت قدرة الأفراد على الحصول على السلع والخدمات وتحسين أنماط استهلاكهم، ارتفع مستوى رفاههم الاقتصادي والاجتماعي. وعلى العكس من ذلك، فإن تراجع القدرة الشرائية غالباً ما يرتبط بانخفاض مستوى المعيشة وظهور ضغوط اقتصادية تؤثر في جودة الحياة والاستقرار الاجتماعي. كما أن استمرار انخفاض القدرة الشرائية لفترات طويلة قد يؤدي إلى تراجع معدلات الادخار والاستثمار الأسري وزيادة الشعور بعدم الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي ينعكس على مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. (حمزة وزليخة، 2023).

٣/٤/٢ أهمية القدرة الشرائية:

تكتسب القدرة الشرائية أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية؛ نظراً لكونها تعكس المستوى الحقيقي لرفاهية الأفراد والأسر، كما تمثل مؤشراً مهماً على مدى قدرة المجتمع على مواجهة التغيرات الاقتصادية المختلفة. ولا تقتصر أهمية القدرة الشرائية على قياس حجم الاستهلاك أو مستوى الإنفاق فحسب، بل تمتد لتشمل تقييم كفاءة السياسات الاقتصادية ومدى نجاحها في تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن توضيح أهمية القدرة الشرائية من خلال النقاط الآتية:

أ- قياس مستوى المعيشة:

تعتبر القدرة الشرائية من أبرز المؤشرات المستخدمة في قياس مستوى المعيشة، إذ تعكس مقدار ما يستطيع الأفراد الحصول عليه من سلع وخدمات من خلال دخولهم المتاحة. وكلما ارتفعت القدرة الشرائية ارتفع مستوى المعيشة وتحسنت الظروف الاقتصادية للأفراد، في حين يشير تراجعها إلى انخفاض مستوى الرفاه الاقتصادي وتزايد الأعباء المعيشية. ولذلك تعتمد العديد من الدراسات الاقتصادية على القدرة الشرائية لتقييم الأوضاع المعيشية ومقارنة مستويات الرفاه بين الفئات المختلفة داخل المجتمع. كما تساعد القدرة الشرائية في إظهار الفروق الحقيقية في مستويات المعيشة بين الأفراد والأسر، إذ قد تتشابه الدخول الاسمية بين مجموعات مختلفة، إلا أن اختلاف مستويات الأسعار وتكاليف المعيشة يؤدي إلى تفاوت واضح في قدرتهم على إشباع احتياجاتهم وتحقيق مستويات معيشية مقاربة.

ب- تقييم الآثار الحقيقية للتضخم:

تكمن أهمية القدرة الشرائية في كونها أداة فعالة لقياس الآثار الحقيقية للتضخم على الأفراد والأسر. فارتفاع الأسعار لا يمثل مشكلة اقتصادية بحد ذاته ما لم ينعكس على قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم المختلفة. ومن خلال متابعة التغيرات في القدرة الشرائية يمكن التعرف على مدى تأثير الدخول الحقيقية بارتفاع الأسعار ومدى قدرة الأفراد على المحافظة على أنماط استهلاكهم المعتادة. ولهذا السبب تستخدم القدرة الشرائية بشكل واسع في الدراسات التي تتناول آثار التضخم وتقلب الأسعار على المجتمع. كما تساعد في تحديد الفئات الأكثر تضرراً من التضخم، إذ لا تتأثر جميع الشرائح الاجتماعية بنفس الدرجة، بل غالباً ما تكون الفئات منخفضة الدخل أكثر عرضة لتراجع قدرتها الشرائية نتيجة اعتمادها الكبير على السلع والخدمات الأساسية.

ج- المساهمة في رسم السياسات الاقتصادية:

توفر القدرة الشرائية مؤشرات مهمة لصناع القرار عند وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية. فالتغيرات المستمرة في القدرة الشرائية تساعد الحكومات والبنوك المركزية على تقييم فعالية السياسات المالية والنقدية المتبعة، كما تمكنها من اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من الآثار السلبية لارتفاع الأسعار أو انخفاض الدخول الحقيقية. وتزداد أهمية ذلك في الفترات التي تشهد ضغوطاً تضخمية أو تقلبات اقتصادية تؤثر في مستويات المعيشة. كما أن متابعة تطور القدرة الشرائية تساعد الجهات الحكومية في تصميم برامج الدعم والحماية الاجتماعية وتوجيهها نحو الفئات الأكثر احتياجاً بما يحقق قدراً أكبر من العدالة الاقتصادية.

د- تعزيز الاستقرار الاجتماعي:

ترتبط القدرة الشرائية ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار الاجتماعي، حيث يسهم الحفاظ على مستويات مناسبة منها في تمكين الأفراد من تلبية احتياجاتهم الأساسية وتحقيق قدر من الاستقرار المعيشي. وفي المقابل، فإن تراجع القدرة الشرائية لفترات طويلة قد يؤدي إلى زيادة الضغوط الاقتصادية على الأسر وارتفاع مستويات القلق وعدم الرضا الاقتصادي. لذلك تحرص الدول على تبني سياسات تستهدف المحافظة على القوة الشرائية للمواطنين باعتبارها أحد العوامل المهمة في دعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. كما أن استقرار القدرة الشرائية يسهم في الحد من الفجوات الاقتصادية بين فئات المجتمع المختلفة ويعزز الشعور بالأمان الاقتصادي لدى الأفراد.

ه- تحسين القرارات الاستهلاكية والاستثمارية:

تساعد القدرة الشرائية الأفراد والأسر على اتخاذ قرارات أكثر كفاءة فيما يتعلق بالإنفاق والادخار والاستثمار. فكلما كانت القدرة الشرائية مستقرة وواضحة الاتجاه، أصبح بإمكان الأفراد التخطيط المالي بصورة أفضل وتحديد أولوياتهم الاستهلاكية والاستثمارية بشكل أكثر دقة. أما في حالات التراجع المستمر للقدرة الشرائية، فإن الأفراد غالباً ما يضطرون إلى تعديل أنماط استهلاكهم أو تقليص إنفاقهم لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة. كما تؤثر القدرة الشرائية في قرارات الادخار والاستثمار طويلة الأجل، إذ يميل الأفراد إلى زيادة الادخار أو البحث عن وسائل استثمارية تحافظ على قيمة أموالهم عندما يشعرون بتآكل قدرتهم الشرائية نتيجة التضخم.

و- حماية الفئات منخفضة الدخل:

تزداد أهمية القدرة الشرائية بالنسبة للفئات منخفضة الدخل مقارنة بغيرها من الفئات الاجتماعية، نظراً لأن الجزء الأكبر من دخول هذه الفئات يخصص لتغطية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والسكن والنقل والخدمات الضرورية. ولذلك فإن أي انخفاض في القدرة الشرائية ينعكس بصورة مباشرة على مستوى معيشتها وقدرتها على تلبية احتياجاتها اليومية. ومن هنا تحظى دراسة القدرة الشرائية باهتمام خاص في البحوث الاقتصادية التي تتناول قضايا الفقر ومستويات المعيشة والعدالة الاجتماعية. كما تساعد دراسة القدرة الشرائية لهذه الفئات في تقييم مدى كفاية الأجور والدخول ومدى الحاجة إلى تدخلات حكومية تهدف إلى تخفيف الأعباء الاقتصادية عنها.

ز- دعم النمو الاقتصادي:

تلعب القدرة الشرائية دوراً مهماً في تنشيط الطلب الكلي داخل الاقتصاد، حيث يؤدي ارتفاعها إلى زيادة الاستهلاك وتحفيز الإنتاج والاستثمار، مما ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي. وعلى العكس من ذلك، فإن تراجع القدرة الشرائية قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات وتباطؤ النشاط الاقتصادي. لذلك ينظر إليها الاقتصاديون باعتبارها أحد المؤشرات المهمة التي تعكس حيوية الاقتصاد وقدرته على تحقيق النمو المستدام. كما أن تحسن القدرة الشرائية يسهم في زيادة الثقة الاقتصادية لدى المستهلكين والمنشآت، الأمر الذي يدعم حركة الأسواق ويشجع على توسيع الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية بما يعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

٤/٤/٢ العوامل المؤثرة في القدرة الشرائية:

تتأثر القدرة الشرائية للأفراد والأسر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في تحديد مقدار ما يمكن الحصول عليه من سلع وخدمات باستخدام الدخل المتاح. وتختلف درجة تأثير هذه العوامل من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة، إلا أن هناك مجموعة من العوامل الرئيسية التي تؤثر بصورة مباشرة في مستوى القدرة الشرائية، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

أ- مستوى الدخل:

يعتبر الدخل من أهم العوامل المؤثرة في القدرة الشرائية، حيث توجد علاقة طردية بينهما في الغالب؛ فكلما ارتفع دخل الفرد أو الأسرة زادت قدرتهم على شراء السلع والخدمات وتلبية احتياجاتهم المختلفة. وفي المقابل، يؤدي انخفاض الدخل إلى تقليص الخيارات الاستهلاكية والحد من القدرة على مواجهة ارتفاع الأسعار. ولا تقتصر أهمية الدخل على قيمته الاسمية فقط، بل تمتد إلى استقراره واستمراريته، إذ يسهم الدخل المستقر في تعزيز القدرة على التخطيط المالي وتحقيق مستوى معيشي أكثر استقراراً. كما أن تنوع مصادر الدخل ووجود مصادر إضافية للدخل يسهمان في تعزيز القدرة الشرائية وتقليل درجة تأثر الأفراد بالتقلبات الاقتصادية أو الارتفاعات المفاجئة في الأسعار.

ب- معدلات التضخم:

يعد التضخم من أكثر العوامل تأثيراً في القدرة الشرائية، إذ يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود وتراجع كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بالدخل نفسه. وكلما ارتفعت معدلات التضخم بوتيرة تفوق نمو الدخل الحقيقية، ازداد تآكل القدرة الشرائية للأفراد والأسر. وتظهر آثار التضخم بصورة أوضح لدى الفئات منخفضة الدخل التي تعتمد بشكل كبير على دخول ثابتة وتخصص الجزء الأكبر من مواردها المالية لتغطية الاحتياجات الأساسية. كما أن استمرار التضخم لفترات طويلة قد يدفع الأفراد إلى تغيير أنماط استهلاكهم وتقليل الإنفاق على بعض الاحتياجات أو تأجيل بعض القرارات المالية نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة.

ج- تقلب الأسعار:

تؤثر تقلبات الأسعار بصورة مباشرة في القدرة الشرائية، حتى في الحالات التي لا تشهد فيها الاقتصادات معدلات تضخم مرتفعة. فالتغيرات المستمرة وغير المتوقعة في أسعار السلع والخدمات تجعل من الصعب على الأفراد والأسر التخطيط لإنفاقهم وإدارة مواردهم المالية بكفاءة. كما أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل مفاجئ قد يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية حتى وإن بقي متوسط الدخل ثابتاً، وهو ما يجعل الاستقرار السعري عاملاً مهماً في المحافظة على القوة الشرائية للأفراد. وتزداد حدة التأثير عندما تشمل التقلبات سلعاً ضرورية مثل الغذاء والطاقة والسكن، نظراً لصعوبة الاستغناء عنها أو إيجاد بدائل مناسبة لها.

د- مستوى الأجور والرواتب:

تلعب الأجور والرواتب دوراً محورياً في تحديد القدرة الشرائية، خاصة بالنسبة للأفراد الذين يعتمدون على دخل العمل كمصدر رئيس للمعيشة. فعندما تنمو الأجور بمعدلات تتناسب مع الارتفاع في الأسعار، يمكن الحفاظ على القدرة الشرائية أو تحسينها. أما إذا كانت زيادات الأجور أقل من معدلات التضخم، فإن القوة الشرائية تتراجع تدريجياً رغم ارتفاع الدخل الاسمي. لذلك تحرص العديد من الدول على مراجعة سياسات الأجور بشكل دوري لمواكبة التغيرات الاقتصادية ومستويات المعيشة. كما أن وجود فجوة بين نمو الأجور وارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى تراجع مستوى المعيشة وزيادة الأعباء المالية على الأسر، خصوصاً في ظل الاعتماد الكبير على الرواتب كمصدر رئيس للدخل.

هـ - الضرائب والرسوم الحكومية:

تؤثر الضرائب والرسوم المختلفة في حجم الدخل المتاح للإنفاق، وبالتالي في القدرة الشرائية للأفراد والأسر. فزيادة الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات قد تؤدي إلى ارتفاع أسعارها وتقليل القدرة على شرائها، في حين أن السياسات الضريبية المتوازنة يمكن أن تسهم في الحد من الأعباء المالية على المستهلكين. كما أن تأثير الضرائب يكون أكثر وضوحاً لدى الفئات منخفضة الدخل نظراً لمحدودية مواردها المالية مقارنة بالفئات الأخرى. وقد تؤدي بعض الرسوم أو التكاليف الإضافية المرتبطة بالخدمات الأساسية إلى زيادة الضغوط المالية على الأسر وتقليص الجزء المتاح من الدخل للإنفاق على الاحتياجات الأخرى.

و - أسعار الفائدة:

تؤثر أسعار الفائدة في القرارات الاستهلاكية والاستثمارية للأفراد، ومن ثم في القدرة الشرائية. فارتفاع أسعار الفائدة يؤدي عادة إلى زيادة تكلفة الاقتراض وتقليل الإنفاق الاستهلاكي، بينما قد يشجع انخفاضها على زيادة الإنفاق والاستثمار. كما تؤثر أسعار الفائدة في تكلفة التمويل والسكن والعمرة، الأمر الذي ينعكس بصورة غير مباشرة على القوة الشرائية للأفراد والأسر. كذلك فإن ارتفاع أسعار الفائدة قد يدفع بعض الأفراد إلى توجيه جزء أكبر من دخولهم لسداد الالتزامات التمويلية، مما يقلل من المبالغ المتاحة للإنفاق على السلع والخدمات المختلفة.

ز - السياسات الحكومية وبرامج الدعم:

تسهم السياسات الحكومية وبرامج الدعم الاجتماعي في تعزيز القدرة الشرائية أو الحد من تراجعها، خاصة لدى الفئات الأكثر احتياجاً. فالدعم الموجه للسلع الأساسية أو الخدمات العامة، إضافة إلى برامج الحماية الاجتماعية والمساعدات النقدية، يساعد في تخفيف الأعباء المعيشية وتحسين قدرة الأسر على مواجهة ارتفاع الأسعار. ولذلك تُعد هذه السياسات من الأدوات المهمة التي تلجأ إليها الحكومات للمحافظة على الاستقرار المعيشي وتعزيز العدالة الاجتماعية. كما تسهم هذه البرامج في الحد من الآثار السلبية للتضخم على الفئات محدودة الدخل وتوفير حد أدنى من الحماية الاقتصادية للأسر الأكثر تأثراً بالتقلبات الاقتصادية.

ح - الظروف الاقتصادية العامة:

تتأثر القدرة الشرائية بالأوضاع الاقتصادية العامة التي تمر بها الدولة، مثل معدلات النمو الاقتصادي ومستويات البطالة والاستقرار المالي. ففي فترات النمو الاقتصادي تتحسن فرص العمل

وترتفع الدخل، مما ينعكس إيجاباً على القدرة الشرائية. أما خلال فترات الركود أو الأزمات الاقتصادية فقد تتراجع الدخل وترتفع معدلات البطالة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية وتراجع مستويات المعيشة. كما أن حالة الاستقرار الاقتصادي تعزز ثقة الأفراد في المستقبل وتشجعهم على الإنفاق والاستثمار، في حين تؤدي حالة عدم اليقين الاقتصادي إلى زيادة الحذر المالي وتقليص الإنفاق الاستهلاكي.

٥/٤/٢ القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل:

تعتبر القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل من القضايا الاقتصادية والاجتماعية المهمة التي تحظى باهتمام متزايد في الدراسات الاقتصادية، نظراً لما تمثله هذه الفئات من شريحة واسعة في العديد من المجتمعات، ولما تواجهه من تحديات مستمرة في تلبية احتياجاتها الأساسية في ظل التغيرات الاقتصادية المختلفة. وتكتسب دراسة القدرة الشرائية لهذه الفئات أهمية خاصة لأن الجزء الأكبر من دخلها يخصص للإنفاق على السلع والخدمات الضرورية، مما يجعلها أكثر حساسية وتأثراً بالتضخم وتقلب الأسعار مقارنة بالفئات ذات الدخل المرتفعة.

وتتأثر الفئات منخفضة الدخل بمحدودية مواردها المالية وضعف قدرتها على التكيف مع الارتفاعات المتكررة في الأسعار، حيث يؤدي أي ارتفاع في تكاليف المعيشة إلى استنزاف جزء أكبر من دخلها المتاح. فعندما ترتفع أسعار الغذاء أو السكن أو الطاقة أو وسائل النقل، تجد هذه الفئات نفسها مضطرة إلى إعادة ترتيب أولوياتها الاستهلاكية، وقد تلجأ إلى تقليص الإنفاق على بعض الاحتياجات أو تأجيلها من أجل المحافظة على قدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية الأكثر إلحاحاً. ويؤدي ذلك في كثير من الأحيان إلى تراجع مستوى المعيشة وانخفاض مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

كما أن انخفاض القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل لا يقتصر أثره على الجانب الاقتصادي فقط، بل يمتد ليشمل جوانب اجتماعية متعددة، إذ قد يؤثر في مستوى التعليم والصحة والتغذية والسكن، ويحد من قدرة الأسر على تحسين أوضاعها المعيشية على المدى الطويل. فكلما تراجعت القدرة الشرائية زادت صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية والفرص التي تسهم في تحسين مستوى الحياة، الأمر الذي قد يؤدي إلى اتساع الفجوة الاقتصادية بين فئات المجتمع المختلفة.

وتعد الفئات منخفضة الدخل أكثر عرضة للتأثر بالتضخم مقارنة بغيرها، لأن معظم إنفاقها يتركز على السلع الأساسية التي يصعب الاستغناء عنها أو تخفيض استهلاكها بشكل كبير. ولذلك فإن ارتفاع

أسعار السلع الغذائية أو الخدمات الأساسية ينعكس بصورة مباشرة وسريعة على قدرتها الشرائية، في حين تمتلك الفئات الأعلى دخلاً قدرًا أكبر من المرونة في مواجهة هذه التغيرات من خلال تنويع مصادر دخلها أو إعادة توزيع إنفاقها على بنود مختلفة.

ومن ناحية أخرى، تسهم السياسات الحكومية وبرامج الحماية الاجتماعية في الحد من الآثار السلبية لتراجع القدرة الشرائية لدى الفئات منخفضة الدخل. فبرامج الدعم والمساعدات الاجتماعية والتحويلات النقدية وتحسين مستويات الأجور تمثل أدوات مهمة تساعد في تعزيز القدرة الشرائية لهذه الفئات وتخفيف من الأعباء الناتجة عن ارتفاع الأسعار. كما أن المحافظة على استقرار الأسعار وتحقيق معدلات تضخم معتدلة تُعد من أهم الوسائل التي تساعد في حماية القوة الشرائية للأسر محدودة الدخل وتحسين أوضاعها المعيشية.

وفي ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة، أصبحت القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل مؤشراً مهماً عند تقييم مستوى العدالة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع، حيث تعكس مدى قدرة الأفراد على الحصول على احتياجاتهم الأساسية والعيش بمستوى معيشي مقبول. ولذلك تحرص الحكومات والمؤسسات الاقتصادية على متابعة تطورات القدرة الشرائية لهذه الفئات بصورة مستمرة من أجل تصميم السياسات المناسبة التي تضمن تحسين مستويات المعيشة والحد من الآثار السلبية للتضخم وتقلب الأسعار (بن شلهوب، ٢٠٢٢).

٥/٢ العلاقة بين متغيرات الدراسة

١/٥/٢ العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية:

تعتبر العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية من أكثر العلاقات الاقتصادية وضوحاً وأهمية، حيث ترتبط المتغيرات الاقتصادية اليومية للأفراد والأسر بشكل مباشر بمستويات الأسعار والدخل. ويؤدي التضخم إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما ينعكس على القيمة الحقيقية للنقود ويؤثر في قدرة الأفراد على الحصول على السلع والخدمات المختلفة. ولذلك ينظر الاقتصاديون إلى القدرة الشرائية باعتبارها من أكثر المتغيرات تأثراً بمعدلات التضخم، خاصة عندما لا تتزامن الزيادات في الأسعار مع زيادات مماثلة في الدخل والأجور.

وتقوم العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية في الغالب على أساس علاقة عكسية، حيث يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تراجع القدرة الشرائية للأفراد والأسر نتيجة انخفاض القيمة الحقيقية للدخل.

فعندما ترتفع أسعار السلع والخدمات بينما تبقى مستويات الدخل ثابتة أو ترتفع بمعدلات أقل من التضخم، يصبح الأفراد غير قادرين على شراء الكميات نفسها من السلع والخدمات التي كانوا يحصلون عليها في السابق. ويؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى المعيشة وتراجع الرفاه الاقتصادي، خاصة لدى الفئات التي تعتمد على دخول محدودة أو ثابتة.

كما تختلف درجة تأثير التضخم على القدرة الشرائية باختلاف طبيعة السلع والخدمات التي تشهد ارتفاعاً في الأسعار. فارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل الغذاء والسكن والطاقة تكون آثاره أكثر حدة مقارنة بارتفاع أسعار السلع الكمالية، نظراً لاعتماد الأفراد والأسر على هذه السلع بصورة يومية وعدم قدرتهم على الاستغناء عنها بسهولة. ولهذا السبب تتأثر الفئات منخفضة الدخل بدرجة أكبر من غيرها، لأن الجزء الأكبر من دخولها يوجه نحو تلبية الاحتياجات الأساسية.

ومن ناحية أخرى، قد تتمكن بعض الفئات من الحد من آثار التضخم على قدرتها الشرائية من خلال زيادة دخولها أو تنويع مصادرها المالية أو الاستثمار في أصول تحافظ على قيمتها مع مرور الوقت. إلا أن هذه الخيارات لا تكون متاحة بالدرجة نفسها لجميع فئات المجتمع، مما يجعل آثار التضخم متفاوتة بين الأفراد والأسر وفقاً لمستويات دخولهم وقدرتهم على التكيف مع التغيرات الاقتصادية.

وتشير العديد من الدراسات الاقتصادية إلى أن المحافظة على معدلات تضخم معتدلة ومستقرة تُعد من العوامل الأساسية لحماية القدرة الشرائية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فكلما تمكنت السياسات الاقتصادية من الحد من الارتفاعات الكبيرة في الأسعار والمحافظة على التوازن بين نمو الدخل ومستويات الأسعار، انعكس ذلك إيجاباً على القوة الشرائية للأفراد وأسهم في تحسين مستويات المعيشة والرفاه الاقتصادي.

وتظهر آثار التضخم بصورة أكثر وضوحاً لدى الفئات منخفضة الدخل مقارنة بالفئات الأخرى، نظراً لأن هذه الفئات تخصص نسبة كبيرة من دخولها للإنفاق على السلع والخدمات الأساسية. وعند ارتفاع الأسعار تتراجع قدرتها على تغطية احتياجاتها اليومية، مما يضطرها إلى تقليص بعض بنود الإنفاق أو الاستغناء عن بعض السلع والخدمات غير الضرورية. كما أن محدودية الموارد المالية لهذه الفئات تقلل من قدرتها على التكيف مع الزيادات المتكررة في الأسعار، الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة لتدهور مستوى المعيشة مقارنة بالفئات ذات الدخل المرتفعة.

ولا يقتصر تأثير التضخم على العلاقة المباشرة بين الأسعار والدخل، بل يرتبط أيضاً بمدى فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة في مواجهة الضغوط التضخمية. فكلما نجحت السياسات النقدية والمالية في الحد من ارتفاع الأسعار والمحافظة على استقرار الأسواق، أمكن الحد من تآكل القدرة

الشرائية للأفراد. كما أن مراجعة الأجور وتحسين برامج الحماية الاجتماعية وتقديم الدعم للفئات الأكثر احتياجاً تسهم في تخفيف الآثار السلبية للتضخم وتعزيز قدرة الأفراد على مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة. ولذلك تُعد المحافظة على القدرة الشرائية أحد الأهداف الرئيسة للسياسات الاقتصادية الساعية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

٢/٥/٢ العلاقة بين تقلب الأسعار والقدرة الشرائية

تعتبر العلاقة بين تقلب الأسعار والقدرة الشرائية من العلاقات الاقتصادية المهمة التي تعكس مدى تأثير التغيرات السعرية على مستوى معيشة الأفراد والأسر. فعلى الرغم من أن ارتفاع الأسعار بصورة عامة يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية، فإن التقلبات السعرية المستمرة وغير المتوقعة قد تكون أكثر تأثيراً في بعض الأحيان، لأنها تخلق حالة من عدم اليقين الاقتصادي تجعل الأفراد غير قادرين على التخطيط السليم لاستهلاكهم وإنفاقهم المستقبلي. ولذلك ينظر إلى استقرار الأسعار باعتباره أحد العوامل الأساسية الداعمة لاستقرار القدرة الشرائية وتحقيق التوازن الاقتصادي.

وتؤثر تقلبات الأسعار في القدرة الشرائية من خلال التغير المستمر في تكلفة الحصول على السلع والخدمات، حيث يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى تقليص الكميات التي يمكن للأفراد شراؤها بالدخل نفسه. وفي المقابل، قد تسهم فترات انخفاض الأسعار في تحسين القدرة الشرائية وزيادة قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم المختلفة. إلا أن المشكلة الأساسية لا تكمن في ارتفاع الأسعار أو انخفاضها فقط، بل في عدم استقرارها وتذبذبها المستمر، الأمر الذي يجعل الأسر أكثر صعوبة في إدارة ميزانياتها المالية والتخطيط لنفقاتها المستقبلية.

كما تختلف درجة تأثير تقلب الأسعار على القدرة الشرائية باختلاف طبيعة السلع والخدمات محل التغير السعري. فالتقلبات التي تصيب السلع الأساسية مثل المواد الغذائية والطاقة والسكن والنقل تكون أكثر تأثيراً مقارنة بالتقلبات التي تحدث في السلع الكمالية، نظراً لاعتماد الأفراد عليها بصورة يومية وعدم إمكانية الاستغناء عنها بسهولة. ولهذا السبب تتأثر الفئات منخفضة الدخل بدرجة أكبر من غيرها، لأن الجزء الأكبر من دخولها يوجه نحو شراء هذه السلع والخدمات الأساسية.

ومن الآثار المهمة لتقلب الأسعار أنها قد تدفع الأفراد إلى تعديل أنماطهم الاستهلاكية بصورة مستمرة، حيث يلجؤون إلى تقليل استهلاك بعض السلع أو استبدالها ببدايل أقل تكلفة لمواجهة الارتفاعات السعرية المتكررة. كما قد تؤدي حالة عدم اليقين المرتبطة بالتقلبات السعرية إلى زيادة الحذر في الإنفاق

والادخار تحسباً لأي ارتفاعات مستقبلية في الأسعار، وهو ما ينعكس بدوره على مستوى الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي بصورة عامة.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن استقرار الأسعار يسهم في تعزيز القدرة الشرائية وتحسين مستوى المعيشة، لأنه يساعد الأفراد والأسر على التخطيط المالي بصورة أكثر كفاءة ويقلل من المخاطر المرتبطة بالتغيرات المفاجئة في تكاليف المعيشة. كما أن استقرار الأسعار يساهم في تعزيز الثقة الاقتصادية ويشجع على الاستهلاك والاستثمار، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي ومستويات الرفاه الاجتماعي.

وتزداد أهمية دراسة العلاقة بين تقلب الأسعار والقدرة الشرائية في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تغيرات متسارعة في أسعار السلع والطاقة والمواد الغذائية، حيث أصبحت هذه التقلبات من أبرز التحديات التي تواجه الأفراد والأسر، خاصة الفئات منخفضة الدخل. ولذلك فإن فهم طبيعة هذه العلاقة يساعد في تطوير السياسات الاقتصادية المناسبة التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية للتقلبات السعرية والمحافظة على القوة الشرائية للمستهلكين وتحسين مستويات معيشتهم.

وتبرز آثار تقلب الأسعار بصورة أكبر لدى الفئات منخفضة الدخل مقارنة بغيرها من الفئات الاجتماعية، نظراً لأن الجزء الأكبر من دخولها يخصص للإنفاق على السلع والخدمات الأساسية. وعند حدوث تقلبات متكررة في أسعار الغذاء أو السكن أو الطاقة أو وسائل النقل، نتراجع قدرتها على المحافظة على مستويات الاستهلاك المعتادة، مما ينعكس بصورة مباشرة على مستوى معيشتها ورفاهها الاقتصادي. كما أن محدودية الموارد المالية لهذه الفئات تقلل من قدرتها على التكيف مع الارتفاعات السعرية المفاجئة، الأمر الذي يجعل استقرار الأسعار عاملاً مهماً في حماية قدرتها الشرائية وتحسين أوضاعها المعيشية.

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

١/٣ تمهيد:

يتناول هذا الفصل المنهجية والإجراءات التي اتبعتها الدراسة لتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها، وذلك من خلال توضيح المنهج العلمي المناسب لطبيعة الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة وعينتها، وبيان أداة الدراسة المستخدمة في جمع البيانات، إضافة إلى إجراءات التحقق من صدق الأداة وثباتها، بما يضمن دقة النتائج وموثوقيتها.

ويعتبر الجانب المنهجي من أهم مراحل البحث العلمي، إذ يسهم في توفير الأسس العلمية اللازمة لجمع البيانات وتحليلها بطريقة موضوعية، بما يساعد على الوصول إلى نتائج دقيقة يمكن الاعتماد عليها في تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة. كما أن اختيار المنهج والأدوات والأساليب الإحصائية المناسبة يعزز من مصداقية الدراسة، ويضمن تحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها في ضوء أسس علمية سليمة.

كما يستعرض الفصل الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، بما يسهم في الوصول إلى نتائج علمية يمكن الاستناد إليها في تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة وصياغة التوصيات المناسبة.

٢/٣ منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملائمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث يعتبر من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الإدارية والاقتصادية التي تهدف إلى وصف الظواهر وتحليلها واستخلاص العلاقات بين متغيراتها.

وقد استخدم هذا المنهج لوصف واقع أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية، من خلال جمع البيانات الأولية بواسطة الاستبانة وتحليلها، بهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج علمية يمكن الاستفادة منها في تقديم التوصيات المناسبة

٣/٣ مجتمع وعينة الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من الفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية باعتبارها الفئة الأكثر تأثراً بارتفاع معدلات التضخم وتقلب الأسعار وما يترتب على ذلك من تغيرات في مستوى القدرة الشرائية.

ونظراً لصعوبة حصر جميع أفراد المجتمع فقد تم اختيار عينة عشوائية من أفراد المجتمع المستهدف، حيث تم توزيع الاستبانة إلكترونياً على عدد من أفراد الفئة المستهدفة، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (٤٠٠) استبانة، وهو عدد مناسب لتحقيق أهداف الدراسة وإجراءات التحليلات الإحصائية المطلوبة.

٤/٣ خصائص العينة الشخصية والوظيفية:

للتعرف على الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، تم تحليل البيانات المتعلقة بالجنس، والعمر، والحالة الاجتماعية، ومتوسط الدخل الشهري للأسرة، وذلك باستخدام التكرارات والنسبة المئوية، كما هو موضح في الجداول التالية.

جدول (١) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	238	59.5%
أنثى	162	40.5%
إجمالي	400	100%

المصدر: أعداد الباحث

من الجدول يتضح أن غالبية أفراد العينة من الذكور حيث بلغ عددهم (238) فرداً بنسبة (59.5%) في حين بلغ عدد الإناث (162) بنسبة (40.5%)، ويشير ذلك إلى أن الذكور يمثلون النسبة الأكبر من أفراد العينة إلا أن توزيع العينة يضم الجنسين بما يسمح بتمثيل مناسب لأرائهم.

جدول (٢) توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٢٥ سنة	96	24%
٢٥-٣٥ سنة	118	29.5%
٣٦-٤٥ سنة	100	25%
٤٦ سنة فأكثر	86	21.5%
الإجمالي	400	100%

المصدر: أعداد الباحث

من الجدول يتضح أن الفئة العمرية (25-35) في المرتبة الأولى بنسبة (29.5%) تليها الفئة العمرية (36-45) بنسبة (25%)، ثم الفئة الأقل من (25) بنسبة (24%) وأخيراً الفئة العمرية (46 فأكثر) بنسبة (21.5%) ويشير ذلك إلى أن العينة تضم مختلف الفئات العمرية مع التركيز الأكبر في الفئات الأكثر نشاطاً اقتصادياً.

جدول (٣) الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب/عزباء	156	39.0%
متزوج/متزوجة	199	49.8%
مطلق/مطلقة	32	8.0%
أرمل/أرملة	13	3.3%
الإجمالي	400	100%

المصدر: أعداد الباحث

من الجدول يتضح أن غالبية أفراد العينة من المتزوجين بنسبة (49.8%) يليهم العزاب بنسبة (39.0%) ثم المطلقون بنسبة (8.0%) في حين جاءت فئة الارامل في المرتبة الأخيرة بنسبة (3.3%) ويشير ذلك إلى أن معظم أفراد العينة يعيشون ضمن أسر، وهو ما يتناسب مع طبيعة الدراسة التي تبحث في أثر التضخم وتقلب الاسعار على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية.

جدول (٤) متوسط الدخل الشهري للأسرة

متوسط الدخل الشهري للأسر	التكرار	النسبة
أقل من 3000 ريال	35	8.8%
من 3001 إلى 5000 ريال	83	20.8%
من 5001 إلى 7000 ريال	92	23.0%
من 7001 إلى 10000 ريال	116	29.0%
أكثر من 10000 ريال	74	18.5%
الإجمالي	400	100%

المصدر: أعداد الباحث

يتضح من الجدول أن الفئة الأكثر تمثيلاً في عينة الدراسة هي الأسر التي يتراوح متوسط دخلها الشهري بين (7001-10000 ريال) بنسبة (29.0%)، تليها الأسر التي يتراوح دخلها بين (5001-7000 ريال) بنسبة (23.0%)، ثم الأسر التي يتراوح دخلها بين (3000-5000 ريال) بنسبة (20.8%)، بينما بلغت نسبة الأسر التي يزيد دخلها على (10000 ريال) (18.5%)، في حين جاءت الأسر التي يقل دخلها عن (3000 ريال) في المرتبة الأخيرة بنسبة (8.8%). وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى فئات الدخل المنخفض والمتوسط، وهو ما يتوافق مع طبيعة الدراسة التي تستهدف التعرف على أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية.

٥/٣ أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسية لجمع البيانات الأولية من أفراد عينة الدراسة، وذلك لما تتميز به من سهولة التطبيق، وإمكانية الوصول إلى عدد كبير من أفراد المجتمع المستهدف فضلاً عن ملائمتها لطبيعة الدراسة وأهدافها.

وصممت الاستبانة معتمدة على الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، كما تم إعدادها بوضوح العبارات وترابطها مع متغيرات الدراسة بحيث تقيس الأبعاد الرئيسية للدراسة بصورة دقيقة.

وتكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين على النحو الآتي:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية، ويشمل:

- الجنس.
- العمر.
- الحالة الاجتماعية.
- متوسط الدخل الشهري للأسرة.

القسم الثاني: محاور الدراسة وتكون من ثلاث محاور رئيسية بإجمالي (١٥) عبارة، موزعة كما

يأتي:

جدول (٥) محاور الدراسة

المحور	عدد العبارات
الأول: التضخم	5
الثاني: تقلب الأسعار	5
القدرة الشرائية	5
الإجمالي	15

المصدر: أعداد الباحث

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة، وذلك وفق التدرج الآتي:

جدول (٦) مقياس ليكرت الخماسي

الدرجة	الوزن
أوافق بشدة	5
أوافق	4
محايد	3
لا أوافق	2
لا أوافق بشدة	1

المصدر: أعداد الباحث

٦/٣ صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال اختبار الاتساق الداخلي، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه باستخدام معامل ارتباط بيرسون، وقد أظهرت النتائج وجود معاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائية عن مستوى الدلالة (0.001) مما يدل على تمتع فقرات الاستبانة بدرجة مرتفعة من الصدق الداخلي، وصلاحياتها لقياس المتغيرات التي أعدت من أجلها، وتوضح الجداول التالية اختبار صدق الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة الثلاثة.

جدول (٧) صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول (التضخم)

الفقرة	معامل ارتباط بيرسون مع الدرجة الكلية للمحور	مستوى الدلالة (SIG)
ألاحظ ارتفاع أسعار السلع الأساسية خلال السنوات الأخيرة باستمرار	0.964	0.001>
أدى التضخم إلى زيادة الأعباء المعيشية على أسرتي	0.977	0.001>
ارتفعت تكاليف المعيشة مقارنة بمستوى دخل الأسرة	0.981	0.001>
أصبح شراء بعض السلع الأساسية أكثر صعوبة بسبب ارتفاع الأسعار	0.954	0.001>
يؤثر التضخم بشكل مباشر على الإنفاق الشهري للأسرة	0.978	0.001>

المصدر: أعداد الباحث

من الجدول يتضح أن معاملات ارتباط فقرات المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور تراوحت بين (0.954) و (0.981) وجميعها موجبة ودالة إحصائية عن مستوى الدلالة (0.001) مما يدل على تمتع فقرات المحور بدرجة مرتفعة من الاتساق الداخلي ويؤكد صلاحيتها لقياس متغير التضخم.

جدول (٨) صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني (تقلب الأسعار)

الفقرة	معامل ارتباط بيرسون مع الدرجة الكلية للمحور	مستوى الدلالة (SIG)
تتغير أسعار السلع والخدمات بشكل متكرر خلال فترات قصيرة	0.966	0.001>
تقلب الأسعار يجعل التخطيط للإنفاق الأسري أكثر صعوبة	0.970	0.001>
أواجه صعوبة في تحديد ميزانية ثابتة للأسرة بسبب تغير الأسعار	0.967	0.001>
ترتفع أسعار بعض السلع الأساسية من دون سابق إنذار	0.972	0.001>

0.001>	0.980	يؤثر عدم استقرار الأسعار على قرارات الشراء داخل الأسرة
--------	-------	--

المصدر: أعداد الباحث

من الجدول يتضح أن معاملات ارتباط فقرات المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور تراوحت بين (0.966) و (0.980) وجميعها موجبة ودالة إحصائياً عن مستوى الدلالة (0.001)، مما يدل على تمتع فقرات المحور بدرجة مرتفعة من الاتساق الداخلي، ويؤكد صلاحيتها لقياس متغير تقلب الاسعار.

جدول (٩) صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث (القدرة الشرائية)

مستوى الدلالة (SIG)	معامل ارتباط بيرسون مع الدرجة الكلية للمحور	الفقرة
0.001>	0.979	أصبح دخلي الشهري غير كاف لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسرة
0.001>	0.988	اضطرت إلى تقليل شراء بعض السلع بسبب ارتفاع الأسعار
0.001>	0.980	انخفضت قدرتي على الادخار المالي نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة
0.001>	0.982	أؤجل شراء بعض الاحتياجات بسبب ضعف القدرة الشرائية
0.001>	0.992	تراجعت قدرتي الشرائية مقارنة بالسنوات السابقة

من الجدول يتضح أن معاملات ارتباط فقرات المحور الثالث بالدرجة الكلية للمحور تراوحت بين (0.979) و (0.992) وجميعها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001)، مما يدل على تمتع فقرات المحور بدرجة مرتفعة جداً من الاتساق الداخلي، ويؤكد صلاحيتها لقياس متغير القدرة الشرائية.

يتبين من نتائج صدق الاتساق الداخلي أن جميع فقرات محاور الدراسة الثلاثة حققت معاملات ارتباط موجبة ومرتفعة مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وكانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001) مما يدل على تمتع أداة الدراسة بدرجة مرتفعة من الصدق الداخلي، ويؤكد صلاحيتها لقياس متغيرات الدراسة وتحقيق أهدافها.

٧/٣ ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس مدى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، وقد جاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (١٠) قياس مدى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة (معامل ألفا)

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا
التضخم	5	0.984
تقلب الأسعار	5	0.985
القدرة الشرائية	5	0.992
الاستبانة كاملة	15	0.984

من الجدول يتضح أن معامل ألفا للمحور الأول بلغ (0.984)، بينما المحور الثاني (0.985)، وبلغ المحور الثالث (0.992)، كما بلغ معامل الثبات للاستبانة كاملة (0.984)، وهي قيم مرتفعة جداً وتتجاوز الحد الأدنى المقبول إحصائياً (0.70)، مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي وأنها صالحة للاستخدام في جمع البيانات وتحليلها.

وبناء على النتائج السابقة يتبين أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة مرتفعة من الصدق والثبات مما يجعلها مناسبة للاستخدام في جمع البيانات وتحليلها والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

٨/٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها فقد تم استخدام برنامج (Statistical Package for the Social Sciences - SPSS) في تحليل البيانات وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.
2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على اتجاهات أفراد العينة نحو عبارات ومحاور الدراسة.
3. معامل ألفاء (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات أداة الدراسة والاتساق الداخلي لفقراتها.

4. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة.
5. تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لاختبار أثر متغيري التضخم وتقلب الأسعار في القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل.

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

١/٤ تمهيد:

يتناول هذا الفصل عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة الموزعة على أفراد عينة الدراسة، وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). كما يتضمن الفصل تحليل الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة، واختبار الفروض باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وصولاً إلى تفسير النتائج وربطها بأهداف الدراسة وتساؤلاتها.

٢/٤ اختبار التوزيع الطبيعي:

جدول (١١) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الالتواء	التفرطح
التضخم	4.021	0.987	-0.952	0.283
تقلب الاسعار	3.916	1.018	-0.728	-0.204
القدرة الشرائية	3.627	1.151	-0.303	-1.088

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يوضح الجدول (10) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة باستخدام قيم الالتواء والتفرطح. وقد أظهرت النتائج أن جميع قيم الالتواء والتفرطح جاءت ضمن الحدود المقبولة إحصائياً (± 2)، مما يدل على أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة مقبولة. وبناءً على ذلك، تم استخدام الاختبارات الإحصائية، مثل معامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار الخطي المتعدد، لاختبار فرضيات الدراسة.

٣/٤ تحليل البيانات الوصفية:

يهدف هذا القسم إلى تحليل البيانات الوصفية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وذلك من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات كل محور من محاور الاستبانة، بهدف التعرف على اتجاهات استجابات أفراد العينة ودرجة موافقتهم على العبارات الواردة في أداة الدراسة، وترتيبها وفقاً لمستوى المتوسطات الحسابية.

١/٣/٤ تحليل استجابة أفراد العينة لمحور التضخم:

جدول (١٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور التضخم

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	ألاحظ ارتفاع اسعار السلع الأساسية خلال السنوات الأخيرة باستمرار	4.06	1.012	1	موافق
2	أدى التضخم إلى زيادة الأعباء المعيشية على أسرتي	4.00	1.017	4	موافق
3	ارتفعت تكاليف المعيشة مقارنة بمستوى دخل الأسرة	4.03	1.006	3	موافق
4	أصبح شراء بعض السلع الأساسية أكثر صعوبة بسبب ارتفاع الأسعار	3.97	1.025	5	موافق
5	يؤثر التضخم بشكل مباشر على الإنفاق الشهري للأسرة	4.04	1.021	2	موافق
المتوسط العام للمحور	التضخم	4.02	0.987	—	موافق

المصدر: أعداد الباحث

يوضح الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور التضخم، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.97) و (4.06)، وهي جميعها تقع ضمن مستوى (موافق) مما يدل على اتفاق أفراد العينة على أن التضخم أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة الأعباء المعيشية، وانعكس بصورة مباشرة على الإنفاق الشهري للأسر. وجاءت عبارة "ألاحظ ارتفاع اسعار السلع الأساسية خلال السنوات الأخيرة باستمرار" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.06)، في حين جاءت عبارة "أصبح شراء بعض السلع الأساسية أكثر صعوبة بسبب ارتفاع الأسعار" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.97)، مع بقائها ضمن مستوى الموافقة. كما بلغ المتوسط العام للمحور (4.02) بانحراف معياري قدرة (0.987) مما يشير إلى ارتفاع مستوى إدراك أفراد العينة لآثار التضخم على أوضاعهم الاقتصادية.

٢/٣/٤ تحليل استجابات أفراد العينة لمحور تقلب الأسعار:

جدول (١٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور تقلب الاسعار

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	تتغير أسعار السلع والخدمات بشكل متكرر خلال فترات قصيرة	3.89	1.036	5	موافق
2	تقلب الأسعار يجعل التخطيط للإنفاق الأسري أكثر صعوبة	3.94	1.028	1	موافق
3	أواجه صعوبة في تحديد ميزانية ثابتة للأسرة بسبب تغير الأسعار	3.90	1.071	4	موافق
4	ترتفع أسعار بعض السلع الأساسية من دون سابق إنذار	3.92	1.060	2	موافق
5	يؤثر عدم استقرار الأسعار على قرارات الشراء داخل الأسرة	3.92	1.045	2	موافق
المتوسط العام للمحور	تقلب الأسعار	3.92	1.018	—	موافق

المصدر: أعداد الباحث

يتضح من الجدول أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور تقلب الأسعار، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.89) و(3.94)، وجميعها جاءت ضمن مستوى (موافق) مما يعكس اتفاق أفراد العينة على وجود تقلبات مستمرة في الأسعار تؤثر في الجوانب المالية للأسر منخفضة الدخل. وقد جاءت عبارة "تقلب الأسعار يجعل التخطيط للإنفاق الأسري أكثر صعوبة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.94)، في حين جاءت عبارة "تتغير أسعار السلع والخدمات بشكل متكرر خلال فترات قصيرة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.89)، مع بقائها ضمن مستوى الموافقة. كما بلغ المتوسط العام للمحور (3.92) بانحراف معياري قدره (1.018)، وهو ما يشير إلى اتفاق أفراد العينة على أن تقلب الأسعار يمثل أحد العوامل المؤثرة في أوضاعهم الاقتصادية واتخاذ قراراتهم الاستهلاكية.

٣/٣/٤ تحليل استجابات أفراد العينة لمحور القدرة الشرائية:

جدول (١٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور القدرة الشرائية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	أصبح دخلي الشهري غير كاف لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسرة	3.59	1.182	5	موافق
2	اضطرت إلى تقليل شراء بعض السلع بسبب ارتفاع الأسعار	3.64	1.164	2	موافق
3	انخفضت قدرتي على الادخار المالي نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة	3.67	1.168	1	موافق
4	أؤجل شراء بعض الاحتياجات بسبب ضعف القدرة الشرائية	3.60	1.170	4	موافق
5	تراجعت قدرتي الشرائية مقارنة بالسنوات السابقة	3.64	1.168	3	موافق
المتوسط العام للمحور	القدرة الشرائية	3.63	1.151	—	موافق

المصدر: أعداد الباحث

يبين الجدول أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور القدرة الشرائية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.59) و(3.67)، وجميعها جاءت ضمن مستوى (موافق) مما يدل على اتفاق أفراد العينة على أن التضخم وتقلب الأسعار أثرا سلباً في قدرتهم الشرائية. وقد جاءت عبارة "انخفضت قدرتي على الادخار المالي نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.67)، بينما جاءت عبارة "أصبح دخلي الشهري غير كاف لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسرة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.59). كما بلغ المتوسط العام للمحور (3.63) بانحراف معياري قدره (1.151)، وهو ما يشير إلى موافقة أفراد العينة على أن ارتفاع الأسعار أسهم في تراجع قدرتهم الشرائية وأثر في قراراتهم الاستهلاكية ومستوى معيشتهم.

٤/٤ الاختبارات القبلية للبحث في اختبار فرضيات الدراسة

١/٤/٤ اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة (Pearson Correlation):

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، والمتمثلة في التضخم، وتقلب الأسعار، والقدرة الشرائية، وذلك للتحقق من وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات قبل إجراء تحليل الانحدار واختبار فرضيات الدراسة.

جدول (١٥) معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

Correlations				
		Inflation	PriceFluctuation	PurchasingPower
Inflation	Pearson Correlation	1	.863***	.729***
	Sig. (2-tailed)		<.001	<.001
	N	400	400	400
PriceFluctuation	Pearson Correlation	.863***	1	.787***
	Sig. (2-tailed)	<.001		<.001
	N	400	400	400
PurchasingPower	Pearson Correlation	.729***	.787***	1
	Sig. (2-tailed)	<.001	<.001	
	N	400	400	400

***. Correlation is significant at the 0.001 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من نتائج جدول (14) وجود علاقات ارتباط موجبة ودالة إحصائية بين جميع متغيرات الدراسة عند مستوى دلالة أقل من (0.001)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين التضخم وتقلب الأسعار (0.863)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين. كما بلغت قيمة معامل الارتباط بين التضخم والقدرة الشرائية (0.729)، في حين بلغ معامل الارتباط بين تقلب الأسعار والقدرة الشرائية (0.787)، وجميعها علاقات ذات دلالة إحصائية.

وتشير هذه النتائج إلى وجود ارتباطات معنوية بين متغيرات الدراسة، الأمر الذي يؤكد إمكانية استخدام تحليل الانحدار لاختبار أثر متغيري التضخم وتقلب الأسعار في القدرة الشرائية واختبار فرضيات الدراسة.

٥/٤ اختبار فرضيات الدراسة:

بعد التأكد من تحقق الافتراضات الإحصائية اللازمة والمتمثلة في اعتدال التوزيع الطبيعي ووجود علاقات ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة، فقد تم اختبار الفرضية الرئيسة للدراسة باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، وذلك لقياس أثر متغيري التضخم وتقلب الأسعار في القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل، وبيان مدى مساهمة كل متغير مستقل في تفسير التغير في المتغير التابع، كما تم الاعتماد على نتائج ملخص النموذج وتحليل التباين ومعاملات الانحدار للتحقق من صحة الفرضية الرئيسة للدراسة.

١/٥/٤ ملخص نموذج الانحدار (Model Summary):

جدول (١٦) ملخص نموذج الانحدار لقياس أثر التضخم وتقلب الأسعار في القدرة الشرائية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.793 ^a	.629	.627	.70316

a. Predictors: (Constant), PriceFluctuation, Inflation

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول أن قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) بلغت (0.793)، وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين متغيري التضخم وتقلب الأسعار وبين القدرة الشرائية.

كما بلغت قيمة معامل التحديد (R Square) (0.629)، مما يعني أن متغيري التضخم وتقلب الأسعار يفسران ما نسبته 62.9% من التغير في القدرة الشرائية، في حين تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تتضمنها الدراسة. كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) (0.627)، وهو ما يؤكد جودة النموذج وقدرته على تفسير المتغير التابع بدرجة مرتفعة.

٢/٥/٤ تحليل التباين (ANOVA):

جدول (١٧) نتائج تحليل التباين لنموذج الانحدار

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	332.750	2	166.375	336.499	<.001 ^b
	Residual	196.289	397	.494		
	Total	529.039	399			

a. Dependent Variable: PurchasingPower

b. Predictors: (Constant), PriceFluctuation, Inflation

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول أن قيمة اختبار (F) بلغت (336.499)، وهي قيمة مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (0.001)، مما يدل على أن نموذج الانحدار ككل يتمتع بدرجة عالية من المعنوية الإحصائية، وأن متغيري التضخم وتقلب الأسعار يؤثران تأثيراً معنوياً في القدرة الشرائية، وبذلك يكون نموذج الانحدار صالحاً لاختبار فرضيات الدراسة.

٣/٥/٤ معاملات الانحدار (Coefficients):

جدول (١٨) معاملات الانحدار لمتغيرات الدراسة

Coefficients ^a										
Model		Unstandardized Coefficients B	Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.	Zero-order	Partial	Part	Collinearity Statistics Tolerance VIF
1	(Constant)	-.030	.149		-.198	.843				
	Inflation	.227	.071	.195	3.217	.001	.729	.159	.098	.255 3.923
	PriceFluctuation	.700	.069	.619	10.221	<.001	.787	.456	.312	.255 3.923

a. Dependent Variable: PurchasingPower

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

تشير نتائج جدول (17) إلى أن متغير التضخم كان له أثر موجب ودال إحصائياً في القدرة الشرائية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري (0.195) (Beta) عند مستوى معنوية (0.001)، مما يدل على وجود أثر معنوي للتضخم في القدرة الشرائية.

كما أظهرت النتائج أن متغير تقلب الأسعار يعد الأكثر تأثيراً في القدرة الشرائية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري (0.619) (Beta) عند مستوى معنوية أقل من (0.001)، وهو ما يشير إلى أن تقلب الأسعار يسهم بدرجة أكبر في تفسير التغير في القدرة الشرائية مقارنة بمتغير التضخم.

وبناء على النتائج السابقة، يتضح أن متغيري التضخم وتقلب الأسعار لهما أثر ذو دلالة إحصائية في القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل، وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتضخم وتقلب الأسعار في القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية. وبذلك تتحقق الفرضية الرئيسية للدراسة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتضخم وتقلب الأسعار في القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

١/٥ تمهيد:

يتناول هذا الفصل عرضاً ومناقشة لأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وذلك في ضوء أهدافها وتساؤلاتها وفرضياتها، بالاعتماد على البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال برنامج (SPSS).

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى محورين رئيسيين، يتناول الأول مناقشة النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة الوصفية، من خلال عرض وتحليل استجابات أفراد العينة لمحاول الاستبانة، بينما يتناول المحور الثاني مناقشة النتائج باختبار فرضيات الدراسة، ومدى تأثير التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية. ويختتم الفصل بمجموعة من التوصيات التي تم التوصل إليها في ضوء نتائج الدراسة، بما يسهم في دعم متخذي القرار ووضعي السياسات الاقتصادية، ويعزز من فعالية الإجراءات الرامية إلى الحد من الآثار السلبية للتضخم وتقلب الأسعار على الفئات منخفضة الدخل.

٢/٥ النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة الوصفية:

أظهرت نتائج التحليل الوصفي لاستجابات أفراد العينة وجود مستوى مرتفع من الانفاق على العبارات المرتبطة بمتغيرات الدراسة، مما يعكس إدراك أفراد العينة لآثار التضخم وتقلب الأسعار على قدرتهم الشرائية. وقد بينت النتائج أن متوسطات محاور الدراسة جاءت جميعها ضمن مستوى (موافق)، الأمر الذي يشير إلى وجود تأثير واضح للتضخم وتقلب الأسعار على الأوضاع الاقتصادية للأسر منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية.

وفيما يتعلق بمحور التضخم، النتائج أظهرت أن أفراد العينة يوافقون على أن التضخم أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة تكاليف المعيشة، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على مستوى الإنفاق الشهري للأسر. كما أوضحت النتائج أن ارتفاع الأسعار أصبح يشكل عبئاً اقتصادياً متزايداً على الأسر منخفضة الدخل، وهو ما يتفق مع الإطار النظري الذي تناول الآثار الاقتصادية للتضخم، كما يتوافق مع عدد من الدراسات السابقة التي أكدت أن التضخم يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة.

أما بالنسبة لمحور تقلب الأسعار، فقد أظهرت النتائج أن أفراد العينة يوافقون على أن التقلب المستمر في أسعار السلع والخدمات يحد من قدرة الأسر على التخطيط المالي وإعداد ميزانية مستقرة،

كما يؤدي إلى صعوبة التنبؤ بالإنفاق الشهري وارتفاع مستوى عدم اليقين عند اتخاذ قرارات الشراء. وتعكس هذه النتائج أهمية استقرار الأسعار في المحافظة على الاستقرار المالي للأسر، خاصة الفئات منخفضة الدخل التي تتأثر بشكل أكبر بالتغيرات المستمرة أسعار السلع الأساسية.

أما محور القدرة الشرائية، النتائج وضحت أن أفراد العينة يوافقون على أن ارتفاع معدلات التضخم وتقلب الأسعار أدى إلى انخفاض قدرتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية، وتقليل شراء بعض السلع وتأجيل بعض المشتريات، إضافة إلى انخفاض القدرة على الادخار مقارنة بالسنوات السابقة. وتشير هذه النتائج إلى أن استمرار ارتفاع الأسعار لا ينعكس فقط على حجم الإنفاق وإنما يمتد أثره إلى مستوى المعيشة والرفاه الاقتصادي للأسر منخفضة الدخل.

وتؤكد النتائج الوصفية بشكل عام، أن التضخم وتقلب الأسعار يمثلان من أبرز العوامل المؤثرة في القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل، وهو ما يتسق مع أهداف الدراسة، ويبرز أهمية تبني سياسات اقتصادية تساهم في الحد من آثار التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار بما ينعكس إيجابياً على مستوى معيشة الأسر وتحسين قدرتها على مواجهة المتغيرات الاقتصادية.

٣/٥ النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة:

هدفت الدراسة إلى اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المتعلقة بالعلاقة بين التضخم وتقلب الأسعار والقدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار المتعدد. وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود علاقات ارتباط موجبة ودالة إحصائية بين متغيرات الدراسة، كما أثبت نموذج الانحدار وجود تأثير معنوي للتضخم وتقلب الأسعار في القدرة الشرائية.

١/٣/٥ مناقشة نتائج الفرضية الرئيسية:

نص الفرضية الرئيسية (فرض العدم):

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وتقلب الأسعار والقدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية. وقد أظهرت نتائج معامل ارتباط بيرسون وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائية بين التضخم والقدرة الشرائية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.729) عند مستوى

دلالة (0.001)، كما بلغت قيمة الارتباط بين تقلب الأسعار والقدرة الشرائية (0.787) عند مستوى الدلالة نفسه، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة.

كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن نموذج الدراسة يتمتع بدرجة جيدة من التفسير، حيث بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.629$)، أي أن التضخم وتقلب الأسعار يفسران نحو 62.9% من التغير في القدرة الشرائية، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تتناولها الدراسة. كما جاءت قيمة اختبار F البالغة (336.499) عند مستوى دلالة أقل من 0.001، مما يؤكد معنوية النموذج الإحصائي.

وبناء على ذلك، ترفض الفرضية العدمية الرئيسية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وتقلب الأسعار والقدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية.

وتتفق هذه النتيجة مع الإطار النظري للدراسة، كما تتوافق مع العديد من الدراسات السابقة التي أكدت أن ارتفاع معدلات التضخم واستمرار تقلب الأسعار يؤديان إلى تراجع القدرة الشرائية للأسر، ولا سيما الفئات منخفضة الدخل التي تخصص معظم دخلها لتغطية الاحتياجات الأساسية.

كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع ما ورد في تقارير البنك المركزي السعودي (ساما) خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) والتي أشارت إلى أن المملكة شهدت مستويات تضخم معتدلة مقارنة بالعديد من الاقتصادات، إلى أن استمرار ارتفاع أسعار بعض المكونات الرئيسية، وفي مقدمتها السكن والإيجارات أسهم في استمرار الضغوط على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الأمر الذي انعكس على القدرة الشرائية للأسر، ولا سيما الفئات منخفضة الدخل. كما أوضحت التقارير أن تحسن سلاسل الإمداد العالمية وتراجع الضغوط التضخمية الخارجية أسهما في الحد من ارتفاع معدلات التضخم، في حين ظل الطلب المحلي وارتفاع الإيجارات من أبرز العوامل المؤثرة في استمرار التضخم خلال فترة الدراسة، وهو ما يتوافق مع النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل.

٢/٣/٥ مناقشة نتائج الفرضيات الفرعية:

أثبتت نتائج الدراسة أن التضخم يرتبط ارتباطاً معنوياً بالقدرة الشرائية، وأن استمرار ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية على الأسر منخفضة الدخل، وانخفاض قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية، وهو ما يدعم الفرضية الفرعية المتعلقة بتأثير التضخم في القدرة الشرائية.

كما أوضحت النتائج أن تقلب الأسعار يرتبط ارتباطاً معنوياً بالقدرة الشرائية، حيث يؤدي عدم استقرار أسعار السلع والخدمات إلى صعوبة التخطيط المالي للأسر، ويزيد من حالة عدم اليقين في قرارات الإنفاق والاستهلاك، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية المتعلقة بتأثير تقلب الأسعار.

وأيضاً أظهرت نتائج التحليل كذلك أن التضخم وتقلب الأسعار يسهمان في تغيير أنماط الإنفاق لدى الأسر منخفضة الدخل، إذ تلجأ الأسر إلى تقليل شراء بعض السلع، وتأجيل المشتريات غير الضرورية، والحد من الادخار لمواجهة الارتفاع المستمر في الأسعار، وهو ما يتوافق مع أهداف الدراسة ونتائجها الوصفية.

وأخيراً، بينت نتائج الانحدار أن تقلب الأسعار كان الأكثر تأثيراً في القدرة الشرائية مقارنة بالتضخم، حيث بلغت قيمة معامل Beta لتقلب الأسعار (0.619) مقابل (0.195) للتضخم، مما يشير إلى أن استقرار الأسعار يمثل عاملاً أساسياً في المحافظة على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل.

٤/٥ التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث بما يأتي:

- أ- الاستمرار في دعم السياسات الحكومية الهادفة إلى حماية القدرة الشرائية للمواطنين من خلال متابعة معدلات التضخم وتعزيز برامج الدعم الاجتماعي، واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على استقرار أسعار السلع الأساسية، بما يسهم في تحسين مستوى معيشة الأسر منخفضة الدخل.
- ب- تعزيز الرقابة على الأسواق ومتابعة الممارسات التجارية وحث التجار وموردي السلع على مراعاة الأوضاع الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية عند تسعير السلع، والالتزام بمبادئ المنافسة العادلة، والابتعاد عن أي ممارسات قد تؤدي إلى رفع الأسعار بصورة غير مبررة، بما يحقق التوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين ويسهم في استقرار الأسواق وحماية القدرة الشرائية للمستهلكين.

- ج- تشجيع التوسع في المبادرات والبرامج التي تسهم في زيادة الإنتاج المحلي وتتنوع مصادر توفير السلع الأساسية بما يعزز استقرار الأسواق ويحد من تأثيرها بالتقلبات الاقتصادية العالمية.
- د- تعزيز المنافسة العادلة في الأسواق من خلال دعم المبادرات التي تسهم في زيادة المعروض من السلع الأساسية وتوفير بدائل متعددة للمستهلكين، بما يساعد على استقرار الأسعار والحد من آثار التضخم.
- هـ- تطوير برامج التوعية المالية للأسر منخفضة الدخل، بما يسهم في رفع مستوى الثقافة المالية، وترشيد الإنفاق وتحسين إدارة الدخل وتعزيز القدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية.
- و- تشجيع الأسر على تبني أساليب التخطيط المالي والادخار بما يساعدها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية ويعزز قدرتها على مواجهة الارتفاعات المفاجئة في الأسعار.
- ز- دعم الدراسات والبحوث الاقتصادية التي تتناول أثر التضخم وتقلب الأسعار على مختلف فئات المجتمع والاستفادة من نتائجها في تطوير السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية.
- ح- تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لإيجاد حلول تسهم في تحقيق استقرار الأسواق والمحافظة على توازن الأسعار والحد من الآثار السلبية للتضخم على الأسر منخفضة الدخل.
- ط- الاستمرار في تقييم أثر السياسات الاقتصادية بصورة دورية، والعمل على تطويرها بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، بما يضمن المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتحسين جودة الحياة.
- ي- إجراء دراسات مستقبلية تتناول متغيرات اقتصادية أخرى قد تؤثر في القدرة الشرائية، مثل مستويات الأجور وأسعار الفائدة والبطالة مع تطبيقها على مناطق أو فئات مختلفة داخل المملكة العربية السعودية.

المراجع

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

1. سكيدلسكي ، روبرت، جون مينارد كينز "مقدمة قصيرة جداً"، ترجمة عبدالرحمن مجدي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٥.
2. صغري، عمر ، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥.

ب- الرسائل العلمية:

1. بلعزوق، نور الهدى، وبن مني، شهرة (٢٠١٩). انعكاسات تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر .
2. بمخير، مسكة (٢٠١٧). أثر تقلبات أسعار الصرف على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر .
3. بوزيت، يمينة، صوشة، رندة (٢٠٢٣). دور السياسة النقدية في علاج التضخم: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر .
4. بوسيلة، محمد نشيد. (٢٠٢٥)، أثر سياسة استهداف التضخم في تقلبات النمو: حالة الجزائر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٢٠)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر .
5. بوطمين، سامية. (٢٠٢٥). التضخم بين اختلالات التوازنات المالية والتوازنات الخارجية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر .
6. سعداوي، آمنة (٢٠٢٣). أثر تقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي: دراسة مقارنة الجزائر، المملكة العربية السعودية، وفنزويلا للفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠) ، أطروحة

دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر .

7. فطناسي، محمد، وقدر، خالد. (2023). دراسة اقتصادية تحليلية للقدرة الشرائية للعملة المحلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020). رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر .
8. معيزي، رحمة. (2025) أثر التضخم على القدرة الشرائية في الجزائر. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر .
9. يوسف، صلاح الدين. (2019). أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1995-2015)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر .

ج- الدوريات:

1. أبو زيادة، ماهر عبد الوهاب حامد. (٢٠٢١). تطور معدلات التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢١). مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٤٤.
2. آل هتيلة، إلهام عوض، أثر تغير السلوك الاستهلاكي على العلاقات الأسرية في ظل التضخم العالمي: دراسة وصفية مطبقة على الأسر السعودية في عدة مناطق في المملكة، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية، مصر، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ٢٠٢٤.
3. إحسان، أسما محمد نبيل (٢٠٢٣). التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية (دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة). مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات، جامعة عين شمس، المجلد الرابع والعشرين، العدد الثامن.
4. البربري، هند مرسي، سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، المجلد العاشر، العدد التاسع، ٢٠٢١.
5. البريدي، لطيفة بنت فهد، بعض التحديات التي تواجه الأسرة السعودية نتيجة الأزمات (كورونا المستجد أنموذجاً)، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، السعودية، المجلد الثالث، العدد الأول، ٢٠٢٣.

6. بن جلول، خالد (٢٠١٦). تأثير التضخم على معدلات الفقر: دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد الجزائري، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، العدد الثالث والخمسون.
7. بن شلهوب، هبة شفيق صالح (٢٠٢٢)، أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠: دراسة ميدانية. المجلة العلمية، كلية التجارة - جامعة أسيوط، العدد الخامس والسبعون .
8. بن لاغة، محمد رضا، وآيت سعيد، فوزي. (٢٠٢١). أثر جائحة كورونا على القدرة الشرائية للمستهلك. المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، المجلد الأول، العدد الأول .
9. بعلول، نوفل، ومكارسي، لمياء (٢٠٢٥). الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار الطاقة على الاتحاد الأوروبي: دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2010-2024. مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، المجلد العاشر، العدد الأول.
10. بولعجين، فايزة، بيراز، نوال (٢٠٢١). قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر. المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، المجلد الأول، العدد الأول .
11. بوصبيح، ربيعة، ودادن، عبد الوهاب (٢٠١٧). أثر استراتيجيات التحوط بالخيارات المالية في إدارة خطر تقلب أسعار صناديق المؤشرات المتداولة: دراسة تحليلية لمؤشر فالكوم المالي السعودي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمه لخضر. العدد الثالث.
12. بوشويط، فيروز، وعبد الحفيظ، عمير (٢٠١٩). انعكاسات تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على الإنتاج والتمتع للاستهلاك في الوطن العربي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثاني.
13. تومي، بلال، ساطور، رشيد. (٢٠٢٣). قياس أثر تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر للفترة (١٩٩٠-٢٠٢١). مجلة الأبحاث الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة ٢ علي لونيسي، المجلد الثامن عشر، العدد الأول.
14. الجاك، ابتسام الطيب (٢٠٢٣). أثر معدلات التضخم على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان ١٩٩٠-٢٠٢١، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد الرابع، العدد الحادي عشر.

15. الجبران، مريم أحمد، وآخرون (٢٠٢١). ديناميكية التقلب في أسعار المواد الغذائية وأسعار الوقود في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030 خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٩. المجلة العلمية للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة بني سويف، المجلد الثالث، العدد الثاني.
16. الجزار، فاروق، البرماوي، أدهم (٢٠٢٢). أثر الصدمات غير المتماثلة لسعر الصرف على معدل التضخم باستخدام نموذج NARDL: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني.
17. خليفة. أحمد محمد صدقي (٢٠٢٣). أثر التقلبات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في مصر. مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الخامس والأربعين، العدد الرابع.
18. راضي، محمد محمد السيد (٢٠٢٤). محددات التضخم في الاقتصاد المصري في الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠٢٢). مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد العاشر، العدد الثامن عشر.
19. الرسول، أحمد أبو اليزيد، وآخرون (٢٠١٣). التقلبات في استهلاك الطاقة وأسعار وإنتاج النفط وعلاقتها بمعدل النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية. مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الأول.
20. _____، (٢٠١٨). تحليل اقتصادي للتقلبات السعرية لأهم السلع الغذائية في مصر. مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، المجلد التاسع والثلاثون، العدد الأول.
21. سلمان، محمد، البكري، إسراء (٢٠٢٥). أثر معدل التضخم والبطالة في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢، مجلة جامعة فزان العلمية، ليبيا.
22. السوري، ليلى مولود (٢٠٢٤). آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية على نمط الاستهلاك: المستهلكين الليبيين: دراسة حالة مدينة طرابلس. مجلة العلوم الشاملة، المجلد التاسع، العدد الثالث والثلاثون.
23. سواكر، ريان (٢٠٢٣). دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة ١، المجلد الثاني عشر، العدد الثالث.

24. شارف، عمر، وبن دريس، عدة (٢٠٢٢). تحليل وتقييم القدرة الشرائية للأجور في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٩. مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد السادس، العدد الأول .
25. شطناوي، زكريا أحمد، الفواز، تركي مجحم (٢٠٢٤). التغير في الناتج المحلي الاجمالي والرفاهية الاقتصادية في دول مختارة من العالم الإسلامي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد الخامس، العدد الخامس.
26. شمعون، أحمد محمد (٢٠١٧). تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة (١٩٨٦-٢٠١٥)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد الأول.
27. الشهوي، محمد (٢٠٢٤). تحليل التقلبات السعري والموسمية لأهم السلع الغذائية الزراعية في مصر. مجلة الجديد في البحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية، المجلد التاسع والعشرون، العدد الثاني.
28. عباس، جهاد أحمد نور الدين، وعبد المنعم، حسام الدين أحمد محمد (٢٠١٨). أثر تغيرات أسعار الصرف على مستوى معيشة الأسرة المصرية. جامعة مدينة السادات، كلية التجارة، المجلد الثاني، العدد الاول.
29. عبدالفتاح، فاطمة رجاء (٢٠٢٢). العلاقة بين توزيع الدخل والتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨) باستخدام نموذج ARDL، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع عشر.
30. عبدالله، فضل سليم فضل (٢٠٢٣). إجراءات مواجهة التضخم في ضوء الفقه الإسلامي، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، العدد الثاني والأربعون.
31. العال، هبة سمير محمد عبد. (٢٠٢٦) أثر التضخم وسعر الصرف على عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٤)، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طننا، المجلد السادس والاربعون، العدد الأول.
32. العدوانى، نادر مبارك مطلق فهد (٢٠٢١). أثر تقلب أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الكويت. المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الثاني.
33. العوني، محمود، توفيق، حجاوي (٢٠٢٣). أثر البطالة، التضخم والنمو السكاني على معدلات الفقر في الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار كلية العلوم

- الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، الجزائر، المجلد الحادي عشر، العدد الرابع.
34. عرفة، محمود عبد التواب (٢٠٢٣). أثر تقلب سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي على النمو الاقتصادي وحركة التجارة الخارجية لمجموعة الدول العربية. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثالث والثلاثون، العدد الرابع.
35. عفان، منال محمد (٢٠٢١). أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية لأهم القنوات التي يؤثر من خلال التفاوت على النمو، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد الثاني والعشرون، العدد الرابع.
36. عميش، عائشة، دحماني، فاطمة (٢٠٢٢). أثر التضخم على أداء السوق المالي لدول مجلس التعاون الخليجي - دراسة قياسية باستخدام نماذج Panel ARDL خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٩)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول.
37. علي، منى حسني جاد (٢٠٢١). أفاق أسعار الغذاء وانعكاساتها على سبل تعزيز الأمن الغذائي في مصر. مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع.
38. علي، هاني محمد السيد (٢٠٢٢). أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التبادل التجاري الدولي - دراسة حالة على الكويت. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد الثاني والخمسين، العدد الرابع.
39. الغاوي، هالة سمير (٢٠٢٠)، أثر تقلبات أسعار النفط الخام على الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، المجلد الأربعون، العدد الثاني.
40. غانم، عادل محمد، وآخرون (٢٠٢٥)، دراسة أثر التعرفة الجمركية واندماجها مع ضريبة القيمة المضافة على الأمن الغذائي للمملكة العربية السعودية، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأكاديمية الإفريقية للدراسات المتقدمة، المجلد الرابع، العدد الثالث.
41. قرطام، السيد كمال علي سالم (٢٠٢٥). العلاقة بين التضخم وسعر الصرف والصادرات: دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٣. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثالث والثلاثون، العدد الأول.

42. كتاف، حمزة، وكنيدة، زليخة (٢٠٢٣). أثر السياسة النقدية والمالية على القدرة الشرائية للعمال الأجراء في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2021. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد الأول.
43. اللويش، بشير بن علي (٢٠٢٢). دراسة نمط السلوك الاستهلاكي للأسرة الفقيرة بمنطقة حائل وآليات إدارة أنماطها الاستهلاكية من منظور الخدمة الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، العدد السابع والستون.
44. محفوظ، عادل عيد حسن، الجارحي، لبنى محمد صفوت (٢٠٢٤). نمط استهلاك الغذاء في الريف في ظل تغيرات الأسعار. مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي. المجلد الخامس والأربعون، العدد الثالث.
45. المقصبي، عبد الحميد عبد السلام، والسنوسي، محمد علي. (٢٠٢١) تضخم أسعار الغذاء: الأسباب والعلاج: حالة الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2018. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، كلية الاقتصاد- جامعة مصراته، المجلد الثامن، العدد الأول.
46. مقري، زكية، وعبد الصمد، نجوى (٢٠٢١). المقاولاتية: قراءة في بعض النظريات الاقتصادية والمقاربات الفكرية. مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد الثالث، العدد الثاني .
47. مرزود، حسين (٢٠٢٢). الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر. مجلة مدارات سياسية، المجلد السادس، العدد الأول.
48. موسى، منى حامد إبراهيم (٢٠١٠). معوقات تملك الأسرة السعودية للمسكن وعلاقة ذلك بتخطيط دخلها المالي، مجلة بحوث التربية النوعية، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، مصر، العدد الثامن عشر.

ثانيا: المواقع الإلكترونية:

1. www.mandumah.com.
2. www.scholar.google.com.
3. www.ekb.eg/ar.
4. www.stats.gov.sa/
5. www.sama.gov.sa/

الملحق
الأستبانه

الملاحق:

استبانة الدراسة: أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية

عزيزي/عزيزتي المشارك/ه:

يقوم الباحث بإجراء دراسة علمية بعنوان "أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية"، وذلك في إطار إعداد بحث علمي يهدف إلى التعرف على مدى تأثير ارتفاع الأسعار والتضخم على القدرة الشرائية للأفراد، وخاصة الفئات منخفضة الدخل، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية على مستوى المعيشة.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم إعداد هذه الاستبانة لجمع البيانات اللازمة، حيث نأمل منكم التكرم بالإجابة على جميع العبارات الواردة فيها بكل دقة وموضوعية. ونؤكد أن المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، كما سيتم التعامل معها بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض الدراسة. شاكرين لكم حسن تعاونكم ومساهمتمكم في إنجاح هذه الدراسة.

القسم الأول: المتغيرات الديمغرافية:

1. النوع

☐ ذكر

☐ أنثى

2. العمر

☐ أقل من ٢٥ سنة

☐ من ٢٥ إلى ٣٥ سنة

☐ من ٣٥ إلى ٤٥ سنة

☐ ٤٥ سنة فأكثر

3. المستوى التعليمي

☐ أقل من الثانوية

☐ ثانوية عامة

☐ دبلوم

☐ بكالوريوس

☐ دراسات عليا

4. متوسط الدخل الشهري للأسرة

☐ أقل من ٣٠٠٠ ريال

☐ من ٣٠٠١ إلى ٥٠٠٠ ريال

☐ من ٥٠٠١ إلى ٧٠٠٠ ريال

☐ من ٧٠٠١ إلى ١٠٠٠٠ ريال

☐ ١٠٠٠٠ ريال فأكثر

القسم الثاني: اسئلة الاستبيان:

المحاور	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تماماً (١)
المحور الأول: التضخم وارتفاع الاسعار					
ملاحظة ارتفاع أسعار السلع الأساسية خلال السنوات الأخيرة باستمرار					
أدى التضخم إلى زيادة الأعباء المعيشية على أسرتي					
ارتفعت تكاليف المعيشة مقارنة بمستوى دخل الأسرة					
أصبح شراء بعض السلع الأساسية أكثر صعوبة بسبب ارتفاع الأسعار					
يؤثر التضخم بشكل مباشر على الإنفاق الشهري للأسرة					

المحاور	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تماماً (١)
المحور الثاني: تقلب الأسعار					
تتغير أسعار السلع والخدمات بشكل متكرر خلال فترات قصيرة					
تقلب الأسعار يجعل التخطيط للإنفاق الأسري أكثر صعوبة					
أواجه صعوبة في تحديد ميزانية ثابتة للأسرة بسبب تغير الأسعار					
ترتفع أسعار بعض السلع الأساسية من دون سابق إنذار					
يؤثر عدم استقرار الأسعار على قرارات الشراء داخل الأسرة					

المحاور	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تماماً (١)
المحور الثالث: القدرة الشرائية					
أصبح دخلي الشهري غير كاف لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسرة					
اضطرت إلى تقليل شراء بعض السلع بسبب ارتفاع الأسعار					
انخفضت قدرتي على الادخار المالي نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة					
أؤجل شراء بعض الاحتياجات بسبب ضعف القدرة الشرائية					
تراجعت قدرتي الشرائية مقارنة بالسنوات السابقة					